Document: GC 37
Date: May 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مجلس المحافظين

تقرير الدورة السابعة والثلاثين

روما، 19-20 فبراير/شباط 2014

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحات
الفصل الأول		
افتتاح الدورة ووقائع الجلسات	18-1	4-1
ألف – افتتاح الدورة وحفل الافتتاح	3	1
باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين	5	2-1
دال – حفل افتتاح الدورة	9-6	3
هاء – بيان رئيس الصندوق	10	3
واو – مناقشات لفريق خبراء	14-11	4-3
زاي– اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين	15	4
حاء – البيانات العامة	16	4
طاء – اختتام الدورة	18-17	4
الفصل الثاني		
القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	28-18	6-4
ألف– طلب عضوية غير أصلية	19	5
باء – تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق	20	5
جيم – التجديد العاشر لموارد الصندوق	23-21	6-5
دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012	24	6
هاء – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015–2016، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	26-25	6
واو – التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح	27	6
زاي – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	28	7
الفصل الثالث		
ألف – المحاضر الموجزة	358-29	69-8
(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)		
(1) الجلسة الأولى – 19 فبراير/شباط 2014	153-29	30-8
(2) الجلسة الثانية – 19 فبراير/شباط 2014	196-154	40-31
(3) الجلسة الثالثة – 20 فبراير/شباط 2014	358-197	69-41
باء – مائدة مستديرة للسادة المحافظين: الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إلي	250-247	71-70
الفصل الثالث (تكملة)		
جيم – بيانات عامة أخرى		121-72
بوركينا فاسو		76-72

تشاد	77
غابون	78
غينيا	80-79
إيران	82-81
اليابان	83
كينيا	85-84
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	87-86
مالديف	89-88
موريشيوس	91-90
موزامبيق	92
نيبال	93
بابوا غينيا الجديدة	97-94
بيرو	99-98
الفلبين	101-100
سيشل	102
جنوب السودان	104-103
إسبانيا	105
سوازيلاند	106
سويسرا	107
جمهورية تنزانيا المتحدة	108
تيمور ليشتي	110-109
توغو	112-111
توفالو	114-113
المملكة المتحدة	115
الولايات المتحدة الأمريكية	117-116
جمهورية فنزويلا البوليفارية	119-118
زامبيا	121-120

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة	144-122
الكلمة الترحيبية التي ألقاها رئيس الصندوق بمعالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، والسيد عبد الله جمعة الشبلي، مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية	126-123

رسالة من معالي الدكتور عبد اللطيف راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يلقيها نيابة عنه السيد عبد الله جمعة الشلبي مساعد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للشؤون الاقتصادية	126-124
بيان معالي السيد Fabrizio Saccommanni، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا	129-127
كلمة السيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	135-130
البيان الختامي للاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين المنعقد عام 2014	139-136
البيان الختامي للسيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	141-140
بيان رئيس المجلس، معالي السيد Luc Oyoubi، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي جمهورية الغابون اختتام الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين	144-142

الملاحق

الملحق الأول – المندوبون في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين	233–145
الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	237–234
الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين	239–238
الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين	246–240

الفصل الأول

افتتاح الدورة ووقائع الجلسات

1- عقدت الدورة السابعة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما بتاريخ 19-20 فبراير/شباط 2014. وترد في الملحق الأول قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- عقد المجلس ثلاثة اجتماعات بالمجمل، وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة والاجتماع الاحتفالي

3- افتتح الدورة معالي السيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo، نائب رئيسة مجلس المحافظين ومحافظ الولايات المتحدة المكسيكية في الصندوق.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4- تبنى مجلس المحافظين جدول الأعمال، مع برنامج الأحداث المرافقة للدورة، كما هو وارد في الملحق الثاني. في حين ترد قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. أما القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين فترد في الملحق الرابع.

جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5- وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، قام مجلس المحافظين بانتخاب مكتب جديد من بين المحافظين فيه، وتصل فترة ولاية هذا المكتب إلى السنتين، وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

رئيس المجلس:	معالي السيد Luc Oyoubi وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي في جمهورية غابون
نائبا رئيس المجلس:	معالي السيد Afonso Pedro Canga وزير الزراعة في جمهورية أنغولا
	سعادة السفير Pio Wennubst سفير ونائب مدير التنمية والتعاون، ورئيس التعاون العالمي في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري

مكتب مجلس المحافظين

معالي السيد Luc Oyoubi، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي في جمهورية غابون

معالي السيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo، سفير وممثل دائم للولايات المتحدة المكسيكية في الصندوق

سعادة السفير Pio Wennubst، سفير ونائب مدير التنمية والتعاون، ورئيس التعاون العالمي في الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في الاتحاد السويسري

معالي السيد Afonso Pedro Canga، وزير الزراعة في جمهورية أنغولا

دال – حفل افتتاح الدورة

6- افتتح معالي السيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo، محافظ الولايات المتحدة المكسيكية ونائب رئيسة مجلس المحافظين، الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

7- ألقى السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق، كلمة ترحيبية بالضيوف المميزين في حفل افتتاح الدورة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

8- ألقى معالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطاليا، كلمة رئيسية أمام مجلس المحافظين، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

9- وألقى السيد عبد الله جمعة الشلبي مساعد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للشؤون الاقتصادية، كلمة رئيسية نيابة عن معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

10- يرد النص الكامل لبيان رئيس الصندوق، السيد كانايو نوانزي، أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – مناقشات فريق الخبراء

11- دارت مناقشات فريق الخبراء الأول بعنوان "تسليط الضوء على السنة الدولية للزراعة الأسرية" على الفرص والمعوقات التي يواجهها المزارعون الأسريون في يومنا هذا. ووفر هذا الفريق منبراً للرجال والنساء والمنخرطين في الزراعة الأسرية من جميع أنحاء العالم لتقاسم وجهات نظرهم حول مستقبل الزراعة الأسرية والتحديات التي يتوجب التغلب عليها كي يتمكنوا من تحقيق مساهمتهم الممكنة في الأمن الغذائي والزراعة المستدامة.

12- أما حدث فريق الخبراء الثاني بعنوان، "مزارعون صغار= أعمال كبيرة"، فقد ركز على الدور الذي يمكن أن تلعبه استثمارات القطاع الخاص في محاربة الفقر والجوع، في الوقت الذي تخلق فيه حلول أعمال طويلة الأجل لصالح شركات القطاع الخاص. وبدأت الجلسة بمناقشة مع شخص واحد وهو السيد Paul Pulmah، كبير المسؤولين التنفيذيين في شركة Unilever الذي وضع الخطوط العريضة عن كيفية إضافة الشراكات مع المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة للقيمة في نموذج عمل شركة Unilever وضمان استدامتها. وفي الجزء الثاني من الحدث، تحدث أعضاء فريق الخبراء بما في ذلك ممثلون عن التعاونيات، ومنظمات البحوث الزراعية، وممارسي التنمية عن الظروف الضرورية لخلق بيئة مواتية لهذه الشراكات، وتقاسم قصص نجاحات من مختلف أنحاء العالم.

13- أما حدث: "قصص من الميدان: الاستثمار في تحويل حياة السكان الريفيين" فقد أظهر كيف حولت المشروعات التي يدعمها الصندوق بالفعل حياة السكان الريفيين من خلال خلق فرص العمالة، وضمان حصولهم على التغذية والأمن الغذائي، وتيسير وصولهم إلى الأسواق ورفع جودة حياة المستفيدين منه.

14- ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المناقشات التي دارت في أحداث مجلس المحافظين في تقرير منفصل بعنوان "الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه".

زاي – اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين

15- يرد البيان الذي خرج به اجتماع المائدة المستديرة رفيعة المستوى للسادة المحافظين بعنوان "الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه" في الجزء باء من الفصل الثالث.

حاء – البيانات العامة

16- يرد في الجزء ألف من الفصل الثالث، موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة للمجلس. ويتضمن الجزء جيم من الفصل الثالث النصوص الكاملة للبيانات العامة التي قدمها كتابة ممثلو الدول الأعضاء الذين لم يقدموا عروضا شفهية، ويرد بيان بمناسبة انعقاد الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى المزارعين، الذي عقد بتاريخ 18 فبراير/شباط 2014 بالتزامن مع انعقاد دورة مجلس المحافظين، في الفصل الرابع.

طاء – اختتام أعمال الدورة

17- ألقى رئيس الصندوق ملاحظات ختامية أمام المجلس، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

18- لخص رئيس المجلس معالي السيد Luc Oyoubi، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم اختتم دورته السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف – طلب عضوية غير أصلية

19- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 37/L.2، وتبنى بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014، القرار رقم 179/د137 الذي يوافق فيه على عضوية الاتحاد الروسي في الصندوق.

باء – تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق

20- استعرض مجلس المحافظين التقرير الخاص بوضع مساهمات الجهات المانحة التجديد التاسع لموارد الصندوق الوارد في الوثيقة GC 37/L.3. وقد تم إعلام المجلس من خلال هذا القرار أن التعهدات في التجديد التاسع لموارد الصندوق بما فيها التعهدات المستلمة منذ تاريخ إعداد هذه التقرير قد بلغت 420 1 مليون دولار أمريكي، أو 95 بالمائة من الهدف الإجمالي الموضوع لمساهمات الجهات المانحة. كذلك فقد أحاط المجلس علما بأن وثائق المساهمة المودعة، بما ذلك تلك المودعة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير قد وصلت إلى 98 بالمائة من إجمالي التعهدات. وأخيرا، أعلم المجلس المحافظين بأن المدفوعات المستلمة في التجديد التاسع للموارد، بما في ذلك تلك المستلمة منذ تاريخ إعداد هذا التقرير قد وصلت إلى 965 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 68 بالمائة من إجمالي التعهدات.

جيم – التجديد العاشر لموارد الصندوق

(أ) إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

21- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 37/L.4/Rev.1، وتبنى بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014، القرار رقم 180/د137 الذي ينشئ بموجبه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وبناء على الخبرة المواتية المتمثلة في وجود رئيس خارجي لهيئة المشاورات خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، وافق مجلس المحافظين على التوصية التي رفعها المجلس التنفيذي إليه بقيام السيد Johannes F. Linn بترأس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد.

22- وبما يتفق مع الفقرة 3 من القرار، تتألف هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق من جميع الدول الأعضاء في القائمتين ألف وباء، و18 دولة عضو من القائمة جيم، كما أعلمت القائمة جيم رئيس الصندوق بذلك. وفي هذا الخصوص، أحاط المجلس علما بالتركيبة التالية للدول الأعضاء من القائمة جيم في هيئة المشاورات:

القائمة الفرعية جيم–1: أنغولا، بنن، كاميرون، مصر، غينيا الاستوائية، موريشوس
القائمة الفرعية جيم–2: أفغانستان، بنغلاديش، الصين، الهند، باكستان، جمهورية كوريا

القائمة الفرعية جيم–3: الأرجنتين، البرازيل، الجمهورية الدومينكية، غواتيمالا، المكسيك، إضافة إلى عضو آخر سيتم تسميته في وقت لاحق[1].

(ب) وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد الموارد

23- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 37/L.5، المتعلقة بوضع ميزانية للنفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق، وتبنى القرار 181/د 137 بشأنها بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014.

دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012

24- نظر المجلس التنفيذي ووافق على القوائم المالية للصندوق التي تظهر الوضع المالي بالصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، ونتائج عملياته في السنة المنتهية بذلك التاريخ، كما هي واردة في الملاحق من ألف إلى ياء ضمنا في الوثيقة GC 37/L.6، كما وافق أيضا على تقرير وشهادة المراجع الخارجي بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.

هاء – برنامج العمل المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية في الصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية لعام 2015–2016، والتقريران المرحليان عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

25- بعد النظر في الميزانية الإدارية المقترحة والمكونة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2014، كما هي واردة في الوثيقة GC 37/L.7/Rev.1، تبنى مجلس المحافظين القرار 180/د 137 المتعلق بهذه الوثيقة بتاريخ 19 فبراير/شباط 2014.

26- كذلك فقد أحاط المجلس علما بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. وسجلت ألمانيا امتناعها عن الموافقة على الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق.

واو – التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح

27- نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 37/L.8 التي تتضمن التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح، وأحاط علما بالمعلومات الواردة فيها.

[1] بتاريخ 20 فبراير/شباط 2014، أعلمت الأمانة بأن بيرو سوف تكون ممثلة في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر للموارد.

زاي – الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

28- أحاط مجلس المحافظين علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة GC 37/L.9 بشأن التقرير الخاص باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة السابعة والثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء، 19 فبراير/شباط 2014 الساعة 9.30 صباحاً

رئيس الجلسة المنتهية مدته: Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo (المكسيك)

(نائب رئيس المجلس)

رئيس الجلسة: Luc Oyoubi (غابون)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	31-30
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	32
انتخاب أعضاء مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	38-33
بيان رئيس مجلس المحافظين	39
طلب عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال)	43-40
– الحفل الافتتاحي	44
– كلمة الرئيسية يلقيها وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية	47-45
– رسالة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	50-48
– بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	53-51
– حلقة نقاش	105-54
أضواء على السنة الدولية للزراعة الأسرية	
– تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	109-106
– هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	
– (أ) إنشاء الهيئة وانتخاب رئيسها	112-110
– (ب) وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق	115-113
– القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012 (البند 9 من جدول الأعمال)	119-116
– بيانات عامة (البند 6 من جدول الأعمال)	
– مالي	121-120
– اليمن	123-122
– كندا	126-124

- بوتسوانا 128-127
- تركيا 130-129
- الأرجنتين 132-131
- إندونيسيا 134-133
- هولندا (بالنيابة عن بلدان البنلوكس) 137-135
- الصين 140-138
- الكاميرون 142-141
- باكستان 144-143
- السويد (بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي) 146-145
- مصر 149-147
- الجمهورية الدومينيكية 152-150

29- **دعي المجلس للانعقاد الساعة 9.30 دقيقة صباحا**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

30- **جرى عرض فيديو يقدم الشعار الجديد للصندوق: "الاستثمار في السكان الريفيين".**

31- **الرئيس المنتهية مدته،** أعلن افتتاح الدورة السابعة والثلاثين ورحب بالمشتركين وقال إن بإمكان الصندوق أن ينظر إلى تاريخ يمتد عبر 35 سنة من الإنجازات في مد يد العون إلى السكان الريفيين، رجالاً ونساءً. وعلاوة على ذلك فإن المكتسبات المتحققة خلال عام 2013 تدلل على استمرار صلاحية مهمة الصندوق، بل ودوره القيادي في ميدان التنمية الزراعية. وهنأ رئيس الصندوق نوانزي لرعايته الإستراتيجية للعمل الشديد الأهمية الذي يقوم به الصندوق والمتمثل في التصدي للفقر والجوع ورفع الإنتاجية الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة النمو الاقتصادي الريفي. وحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم الصندوق ومهمته خلال المشاورات المقبلة الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، وأعرب عن ثقته في توصل الدول الأعضاء في المناقشات الجارية خلال هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 37/L.1)

32- **تم اعتماد جدول الأعمال (GC 37/L.1)**

انتخاب أعضاء مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

33- **الرئيس المنتهية مدته،** ذكّر بالمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبموجبه ينتخب أعضاء المكتب الثلاثة لفترة سنتين، وأشار إلى أن الانتخاب الأخير للمكتب تم في دورة المجلس الخامسة والثلاثين في فبراير/شباط 2012. وقد أحيط علماً بترشيح السيد Luc Oyoubi، وهو عضو مجلس المحافظين عن غابون، ليكون رئيساً للمجلس.

34- **تم انتخاب السيد Luc Oyoubi (غابون)، بالتزكية، رئيسا لمجلس المحافظين.**

35- **الرئيس المنتهية مدته،** قال إنه أحيط علماً أيضاً بترشيح السيد Afonso Pedro Canga، عضو مجلس المحافظين عن أنغولا، والسيد Pio Wennubst، عضو مجلس المحافظين عن سويسرا، لمنصبي نائبي رئيس المجلس.

36- **تم انتخاب السيد Afonso Pedro Canga (أنغولا) والسيد Pio Wennubst (سويسرا)، بالتزكية، نائبين لرئيس مجلس المحافظين.**

37- **الرئيس المنتهية مدته،** قال إن من دواعي السرور وشرفاً لبلده المكسيك أن يكون قد عمل في خدمة مجلس المحافظين. وأعرب عن امتنان المكتب المنتهية مدته لما حظي به من تعاون وما لقيه من دعم من جانب الدول الأعضاء، كما شكر موظفي الصندوق لتفانيهم والتزامهم، الأمر الذي ضمن نجاح المجلس ويسر عمل المكتب.

38- **تولى السيد Luc Oyoubi (غابون) رئاسة الجلسة.**

بيان رئيس مجلس المحافظين

39- أدلى **رئيس المجلس** ببيان، ويرد نصه الكامل في الفصل 4.

طلب عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال) (GC 37/L.2)

40- **الرئيس.** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة G 37/L.2، والذي يتضمن الموافقة على منح العضوية غير الأصلية للاتحاد الروسي.

41- **تم تبني القرار 179/ د-37.**

42- **الرئيس.** قال إن الاتحاد الروسي أودع فعلاً وثيقة انضمامه، الأمر الذي يعني أنه سيصبح على الفور عضواً في الصندوق. وأعرب عن بالغ سروره للترحيب بالاتحاد الروسي عضواً في الصندوق.

43- **السيدة VALKOVA** (الاتحاد الروسي). قالت إن عضوية الصندوق شرف له أهميته بالنسبة لبلدها الذي سيصبح الآن مانحاً حقيقياً للصندوق من خلال المساهمة بصورة فعلية في عملية تجديد الموارد. وهو يتطلع قدماً، بصفته شريكاً هاماً في الحوار حول الأمن الغذائي العالمي، إلى المزيد من التعاون المنتج مع الصندوق في هذا المجال الحيوي من مجالات عمله، بما في ذلك التعاون معه في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي. ودعت أعضاء الصندوق إلى المشاركة في المنتدى العالمي لتغذية الطفل الذي سيستضيفه الاتحاد الروسي في مايو/أيار 2014، بغية مناقشة ودراسة الطرق الفعالة لضمان الانتقال من برامج التغذية المدرسية إلى نظم الحماية الاجتماعية الشاملة.

الحفل الافتتاحي

44- **روفق معالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية والسيد عبد الله جمعه الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى مقعديهما.**

الكلمة الرئيسية يلقيها وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية

45- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق). رحب بوزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، وأشاد بإيطاليا، وهي الحليف القوي دائماً في مكافحة الفقر والجوع، لالتزامها بالأمن الغذائي.وعلى وجه التحديد فإن روما تستضيف الصندوق منذ أكثر من 35 عاماً ويمكن اعتبارها محور الأمن الغذائي في العالم. أما الوزير، وبصفته مصرفيا مركزيا، فهو يحتل مكانه في طليعة العمل على تحديد المشاكل الأساسية التي تواجه النظام المالي العالمي وعلى الترويج بقوة لزيادة الاستثمار الداخلي، مما يشكل نهجاً يأخذ به الصندوق في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء العالم طالما أن لزيادة الاستثمار في الزراعة والمجتمعات المحلية أهمية أساسية لفتح الطريق نحو مستقبل أفضل.

46- **السيد Saccomanni** (وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية). ألقى كلمة رئيسية يرد نصها الكامل في الفصل 4.

47- **الرئيس.** أعرب عن شكره لوزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية لبيانه، وعن امتنانه لإيطاليا لدعمها الثابت للصندوق ولاستضافتها الكريمة له على الدوام.

رسالة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يلقيها باسمه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في المجلس

48- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق). قال في سياق ترحيبه بالأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إن مجلس التعاون شريك للصندوق منذ أمد بعيد، وقد دأب على دعمه بقوة وعلى مساندة مهمته منذ البداية. وأعرب عن ارتياحه للترحيب بالأصدقاء القدامى ولتعزيز التعاون بما يحقق الفائدة للسكان الريفيين في مختلف أنحاء العالم.

49- **السيد الشبلي** (الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية). ألقى رسالة باسم الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

50- **الرئيس.** قال إنه يود أن يعبّر، عن طريق الأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن شكره الصادق للأمين العام لمجلس التعاون على رسالته.

بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)

51- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق). أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

52- **الرئيس.** أعرب عن تقدير المجلس لرئيس الصندوق للبيان الذي أدلى به، وامتدح الخصائل التي أبداها في توجيهه للصندوق ولتحديده لرؤية الصندوق. كما هنأ موظفي الصندوق على تفانيهم في أداء رسالة الصندوق.

53- **روفق سعادة السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية والسيد عبد الله جمعه الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى خارج القاعة.**

حلقة نقاش: أضواء على السنة الدولية للزراعة الأسرية

54- **الرئيس.** دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة فيديو وثائقي عن السنة الدولية للزراعة الأسرية.

55- **جرى عرض الفيديو الوثائقي.**

56- **السيدة Lucy HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). قالت إن خلفيتها التي ترعرعت فيها في مزرعة أسرية في نيوزيلاندا تعنى أن للزراعة الأسرية معزة خاصة لديها. على أن تجربة أسرتها التي لم يعمل أي من أبنائها الخمسة في المزرعة تبرز أهمية الأسباب التي تجعل الشباب لا يعودون اليوم إلى الزراعة الأسرية. ولفتت الأنظار إلى فقاعة الكلمات المرسومة خلفها والتي تركز على مفاهيم معينة منها "الأرض" و"التدريب" و"المساواة" و"الأدوات" و"السياسات" ، وخصوصا مسألة "الائتمان" الحيوية. وعلى أمل أن تكون

حلقة النقاش حية تفاعلية، شجعت الحاضرين على توجيه الأسئلة والإدلاء بتعليقات، وخصوصاً إرسال التعليقات عبر تويتر.

57- وقبل البدء في النقاش، أشادت بصديقتها وزميلتها Komla Dumor، صحفية البي بي سي، التي خططت لحضور النقاش. وأعربت عن تعاطفها مع وفد غانا والقريبين منه.

58- بعد ذلك قدمت أعضاء فريق النقاش وهم ستة مزارعين وقعت عليهم المهمة الصعبة المتمثلة في تمثيل 1.5 مليار شخص منخرطين في الزراعة الأسرية في مختلف أنحاء العالم. فقصصهم مصدر إلهام ولديهم أفكار خلاقة سيعرضونها. وبدأت بسؤال وجهته لأعضاء فريق النقاش حول ما تعنيه الزراعة الأسرية للأهالي في بلدانهم.

59- **السيد Ibrahim COULIBALY**. قال إنه يزرع مع أسرته مساحة من الأرض تقارب عشرين هكتاراً في مالي، وهم ينتجون الحبوب والفاكهة والخضروات ويربون الحيوانات. وأشار إلى كان يشغل منصب رئيس هيئة التنسيق الوطنية لمنظمات المزارعين في مالي ومنصب نائب رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في أفريقيا الغربية، كما عيُن سفيراً خاصاً للسنة الدولية للزراعة الأسرية. وبالنسبة للماليين وللمزارعين في مختلف أنحاء العالم، فإن الزراعة الأسرية تعني في المقام الأول توفر العمل ثم توفر الفرصة لتشغيل الأولاد عندما يبحثون عن عمل. كما تعني التمكن من إطعام أنفسهم وبيع منتجاتهم في السوق. ولذا فإنها نظامٌ اقتصادي، بل ونظام للحماية الاجتماعية لأن ولادة المرء في أسرة زراعية، إن لم يقرر أن يغادر، توفر له عملاً آمناً، الأمر الذي له أهميته في عالم اليوم.

60- **السيد Yazidi Rashadi SAABAN**. وهو مزارع ألبان من زنجبار في جمهورية تنزانيا المتحدة، قال إن المزارعين في بلده على درجة عالية من الفقر. وأشار إلى أنه بدأ بمزرعة صغيرة وبيت صغير، واشترى بقرة محلية لإطعام أسرته. على أنه انضم بعد ذلك إلى مجموعة كانت قد حصلت على تدريب من الصندوق، مما أقنعه بالانتقال من بقرته البلدية إلى تربية الأبقار الحلوب. وقد تغيرت حياته بفعل ذلك إذ استطاع أن ينتج المزيد. وقد اتبع آخرون في مجتمعاتهم المحلية مثال المزارعين الذين تدربوا على تبني طرائق ومنتجات جديدة، من قبيل استخدام الأسمدة الطبيعية وزراعة الخضروات والموز.

61- **السيد Oliver OLIEM**. شدد على أهمية الزراعة الأسرية بالنسبة لمجتمعه المحلي في الفلبين. وأشار إلى أنه ورث زراعة البن عن آبائه وأجداده وسيورثها بدوره إلى أبنائه. وأكد على الأهمية الكبرى للزراعة الأسرية في توفير الغذاء وتأمين الدخل لدعم احتياجات الأسرة اليومية، بما في ذلك تعليم الأطفال.

62- **السيد Luiz Carlos RIBEIRO DE LIMA**. وهو من وسط البرازيل، تكلم عن المبادرات الهامة التي استفادت منها الزراعة الأسرية في بلده خلال العقد الماضي والتحديات الكثيرة التي تواجه مواصلة تنمية الزراعة بصورة زراعية–بيئية مستدامة. وأوضح أن التضامن يشكل جانباً أساسياً من الزراعة الأسرية، فهو يتعلق بتقاسم المعرفة والدراية ويستند إلى احترام العاملين الآخرين ومراعاتهم. وأوضح أن من الأهمية الأساسية في منطقته شبه القاحلة التي تفتقر إلى الطاقة الكهربائية أن يواجه المزارعون الصعوبات معاً.

63- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). قدّمت السيدة Báez وذكّرت بأن العنف في كولومبيا أدى إلى تشريد خمسة ملايين شخص، أو 10 في المائة من السكان، وبأن الزراعة الأسرية تعتبر وسيلة هامة لمواجهة العنف.

64- **السيدة Cielo BÁEZ**. وصفت رابطة صغار المزارعين التي تنتمي إليها. وهي تضم في عضويتها أسراً كاملة تعمل جميعاً في الزراعة البيئية الزراعية في منطقة كاهاماركا في كولومبيا. وتجمع الرابطة بين الأسر في حوض كاهاماركا الزراعي الغني جداً حيث تجري زراعة 50 منتجاً مختلفاً لإطعام الأسر، وكذلك لإطعام بقية كولومبيا بل وبلدان أخرى.

65- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). أعربت عن حزنها لما يجري في الجمهورية العربية السورية وسألت السيدة عزيز ما الذي كانت الزراعة الأسرية تعنيه بالنسبة لها قبل الحرب الأهلية.

66- **السيدة جورجيت إبراهيم عزيز**. قالت إنها وزوجها كان لديهما مزرعة في محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد. كما كانت عضواً في رابطة نسائية وفي تعاونية زراعية. وأشارت إلى أن الزراعة في المحافظة كانت عالية الإنتاج وتقوم على زراعة الفاكهة والخضروات والحبوب والقمح وتوفر معظم دخل الأسر الريفية. على أن المحافظة خلال العقد الأخير عانت من آثار تغير المناخ، إذ نضبت تدريجياً مياه نهر الخابور والآبار المستخدمة في الري. وقد تفاقم ذلك الوضع بسبب الافتقار إلى المدخلات الزراعية، بما في ذلك البذور والمواد الكيميائية، ثم مؤخراً بسبب ارتفاع أسعار الوقود والاختفاء شبه الكامل للحياة الاقتصادية ككل.

67- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). طلبت من السيدة Báez والسيد Coulibaly تحديد التحدي الأكبر الذي يواجهه المزارعون الأسريون في منطقتيهما.

68- **السيدة BÁEZ**. قالت إن بلادها كانت تواجه مشكلة خطيرة هي حرب العصابات. ومع أن العنف قد خفّ الآن فإن شركات التعدين المتعددة الجنسيات أخذت الآن باستنزاف الاحتياطيات النفطية في البلاد وهي تبحث عن الذهب أيضاً. وتشكل أنشطة هذه الشركات تحدياً شديد الخطورة للزراعة البيئية والزراعة الأسرية. ويتعين إخبار العالم عن التدهور البيئي المرعب الناتج عن تلك الأنشطة.

69- **السيد COULIBALY**. قال إن التحدي الرئيسي في مالي، ولعلّ من الممكن تعميمه على أفريقيا ككل، يتمثل في الصورة السلبية للزراعة، فهي موصومة بأنها متخلفة وغير فعالة. وهذه الصورة تزداد سوءاً بسبب صناع السياسات وكذلك نظام التعليم، حيث يقال للأطفال إنهم إن فشلوا في المدرسة فإن مصيرهم أن يصبحوا مزارعين. ومع أن أهمية الزراعة تؤكدها الخطب العلنية، فإن فكرة أنها ليست عملاً كريماً أو نشاطاً يستحق الدخول فيه لا تزال قائمة. وهناك حاجة إلى إفهام الناس أن الزراعة تشكل جزءاً هاماً من الحل. ونظراً لعدم وجود صناعة أو قطاع ثالث، فإن 80 في المائة من السكان يعملون في الزراعة. ولذا فإن دعم الزراعة الأسرية له أهمية كبيرة. فإذا تمكنا من إقناع صناع السياسة بأن دعم الزراعة يسهم في رفاه الأمة ككل، فإن من السهل تماماً عند ذلك تقديم الحلول للمشاكل التقنية.

70- **السيد أبو حديد** (مصر). على الرغم من موافقته على أن الزراعة الأسرية مسألة شديدة الأهمية، فقد شدّد على الحاجة لأن تحقق هذه الزراعة أكثر من مجرد إطعام الأسرة. وينبغي تعليق أهمية أكبر على

التعاونيات بغية تحسين توفر المدخلات الزراعية واختيار المحاصيل الملائمة وتعزيز الارتباط بالأسواق كوسيلة لزيادة الدخل وبناء الاقتصاد الوطني.

71- **السيد COULIBALY**. لاحظ أن القيود التي كانت تفرض في الماضي على المزارعين حدت من قدرتهم على المناورة وعلى تسويق منتجاتهم. ويجري العمل الآن على إنشاء التعاونيات، وبدأ المزارعون يتمتعون بمزيد من الحرية. ومع أن باستطاعة التعاونيات أن تقوم بالكثير لحل مشاكل التوريد للمدن، فإن المزارعين يريدون تنمية أنشطتهم الاقتصادية في مجالات من قبيل التجهيز والتسويق الجماعي للمنتجات الزراعية، الأمر الذي يتطلب الدعم من جانب الممولين الخارجيين. وقد قدم الصندوق الكثير للوصول إلى صغار المزارعين. غير أن هناك حاجة إلى الحذر عند تشجيع المجموعات الضعيفة على أخذ القروض المصرفية لأمور منها مثلاً شراء المعدات، لأن ذلك يمكن أن يشكل فخّاً يقعون فيه.

72- **السيد RIBEIRO DE LIMA**. أوضح أن كثيراً من الشروط المطلوبة للإنتاج الزراعي العالي الجودة لا تزال غير متوفرة، وهي من قبيل أمن حيازة الاراضي والاستثمار والمساعدة التقنية التي تحترم نهج الزراعة البيئية. ومع أن هناك مبادرات كبرى من قبيل مشروع دوم هيلدر كمارا الذي قدم الدعم والتوجيه لكثير من المزارعين، فإن هذه المبادرات لم ترتق لتصبح سياسة عامة تنتهجها الدولة. فإن كان للزراعة الأسرية أن تصبح أكثر ربحية وأن توفر مردوداً جيداً فإن من الضروري ضمان توفر الاستثمار والدعم، وخصوصاً التدريب.

73- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق). رحب بواقع أن المجتمع الدولي أدرك أخيراً أهمية الزراعة الأسرية التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، الأمر الذي ينصب عليه تركيز الصندوق. فالمسألة ليست مجرد زيادة الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وانما تكمن أيضاً وعلى وجه الخصوص في مطالبة حكومات البلدان النامية بتجاوز الكلمات واتخاذ التدابير الثابتة من خلال السياسات الصحيحة والبيئة السليمة، ومن خلال تشجيع الاستثمار من جانب الشركاء الإنمائيين الداخليين والدوليين في القطاع الخاص، وتوفير جميع الخدمات اللازمة في المناطق الريفية. ونبّه إلى ضرورة الاستثمار في التنمية الريفية بحيث يمكن أن تتحول المناطق الريفية وأن تصبح قادرة على اجتذاب الشباب باعتبارها مصدراً للعمالة ومكاناً للعمل.

74- **السيد RAHMAN** (بنغلاديش). سأل السيد شعبان أين وجد ذلك الإلهام الذي جعله ينتقل إلى مزارع الألبان. وأضاف إن الحكومة في بنغلاديش أطلقت مشروع "مزرعة لكل منزل" للتشجيع على الإنتاج الزراعي لدى الأسر الريفية التي لديها مساحة صغيرة من الأرض أو ليس لديها أي أرض.

75- **السيد الطراونه** (الأردن). طرح سؤالاً عن أسباب النزوح من المناطق الريفية. هل يعود ذلك النزوح لمشاكل تتصل بالمناخ أم للبحث عن مستوى حياة أفضل أم للرغبة في وظائف القطاع الثالث؟ أي نوع من المشروعات يمكنه أن يعزز الزراعة الأسرية؟

76- **السيدة عزيز**. قالت إن هناك عدة أسباب لمغادرة الشباب الزراعة الأسرية، ومنها الآثار البيئية والمناخية وقلة الموارد العامة وارتفاع تكاليف المدخلات، وجميعها تخلف أثرا سلبيا على نوعية الحياة في المناطق الريفية. وأشارت إلى أن الصندوق ساعد الحكومة السورية على اتخاذ التدابير لتعزيز التنمية الريفية، بما في ذلك في محافظة الحسكة، ولاسيما عن طريق المجموعات الشبابية والنسائية وبرامج التدريب والتنمية

القروية. ونظراً لقلة الموارد، وخصوصاً المياه، فإن من الأهمية بمكان ضمان اتباع أفضل طرق لاستخدامها، وهو ما يمكن تحقيقه مثلاً من خلال التدريب على صيانة شبكات الري. على أن الأحداث الأخيرة أثرت على استمرارية تلك الجهود وكان لها أثر مخيف.

77- **السيد OLIEM**. وافق على أن نزوح الشباب من المناطق الريفية يشكل تحدياً كبيراً في شمال الفلبين حيث الشباب أكثر اهتماماً بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة منهم بالزراعة. وأوضح أنه، بدلاً من بيع حبوب البن الخضراء، تم الحصول على آلة تحميص من وزارة الزراعة، وشجع الشباب على العمل خلال العطل في المساعدة على تعليب البن وعلى المشاركة في تجهيز منتجات البن، الأمر الذي يؤدي ببعضهم إلى الاهتمام بالعمل في زراعة البن.

78- **السيد SALHA** (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا). لاحظ أنه على الرغم من اعتماد سياسات جيدة، فإن هناك انطباعاً مستمراً مفاده أن تنفيذها لم يحقق كثيراً من التقدم. وسأل السيد Coulibaly عما ينقص، وعن السبب في عدم عودة أولئك الذين هجروا المناطق الريفية، وهم الأكثرية وخصوصاً في إفريقيا، للمساعدة في تحريك الأمور بالاتجاه الصحيح.

79- **السيد COULIBALY**. وافق على أنه على الرغم من وجود بعض السياسات الممتازة بل حتى الثورية، بما في ذلك البرنامج التفصيلي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا زراعياً، فإن هذه السياسات لم تنفذ إطلاقاً بصورة فعلية. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن الاستثمار لا يوجه مباشرة نحو التنمية الريفية، مع أن التمويل ليس غائباً بالضرورة. فالدعوة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي عام 2003 لتخصيص 10 في المائة من الميزانيات الوطنية للزراعة لم تنفذ بالكامل، الأمر الذي يعني أن على 75 في المائة من السكان أن يتدبروا أمرهم بأقل من 10 في المائة من الميزانيات الوطنية. ولذا فإنه يطالب بالاستثمار في التنمية الريفية وبالاعتراف قانونياً بالمزارعين كعمال على خلاف حال كثير من التشريعات الأفريقية. وأكد أن التنمية الحقيقية ستبقى غائبة مادام تهميش ثلاثة أرباع السكان مستمراً. وعلى صناع السياسة أن يتحلوا بالشجاعة التي تمكنهم، مثلاً، من إعادة توجيه التمويل الذي يستخدم حالياً في استيراد الأغذية لاستثماره في انتاج السلع الغذائية وتجهيزها محلياً.

80- **السيد BERHE** (إريتريا). رحّب بالمناقشة وشدد على الأهمية الكبرى للمياه والطاقة. كما أن للتكامل أيضاً أهميته الحيوية لأن الأسر ينبغي ألا تعتمد على سلعة وحيدة. من ذلك مثلاً أن حصول كل أسرة في البداية على بقرة وقطعة أرض صغيرة لزراعة الخضروات وبعض الفاكهة وإنتاج بعض الأعلاف يمكن أن يشكل بداية جيدة. وشدد على أهمية التركيز على الإنتاجية بدلاً من التركيز على الإنتاج.

81- **السيدة TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار). قالت إنها، خلال زيارة قامت بها مؤخراً لمزرعة للكاكاو في بلدها، تمكنت من ملاحظة أن طرائق العمل لم تتغير منذ عقود طويلة وأن العمل بقي شاقاً للغاية. وعلى الرغم من أن الأدوات التي يمكنها أن تخفف عبء عمل المزارعين الأفارقة متوفرة في مناطق أخرى، فإنهم لا يزالون يعانون، وخصوصاً من إصابات الظهر. كما شددت على الحاجة إلى تمتع المزارعين بالقدرة على التنقل وبالاستقلال. ومن الضروري توفير وسائل النقل لأخذ المرضى من الصغار والكبار إلى المرافق الصحية ولنقل الأطفال إلى المدارس ولإيصال المنتجات الزراعية إلى الأسواق. وهناك

جوانب كثيرة يمكن بها تحسين الزراعة الأسرية، ومنها تقبل التكنولوجيا الجديدة في المناطق الموغلة في التقاليد. ونبهت إلى أن إفريقيا لن يكون لها مستقبل إذا لم يتحقق هذا التقدم.

82- **السيد COULIBALY**. شدّد على الحاجة إلى نظم للائتمان يمكن للجموع الوصول إليها بأسعار فائدة معقولة وليس بالمعدلات الباهظة المعمول بها في كثير من المناطق، وذلك بغية حل المشاكل الكبرى. ومع أن المواقف التقليدية يمكن أن تتسبب في مشاكل، فإن من الممكن التغلب عليها. على أن النقل يعتبر مشكلة حقيقية، فكثير من المزارعين الأسريين مستعدون لبيع قطع من الأرض للتمكن من شراء الدراجات النارية لأنها تشكل وسيلة النقل الممكنة الوحيدة لأمور منها مثلاً نقل أفراد الأسرة المرضى إلى المستشفى. ومع أن ذلك استثمار فادح تماماً بالنسبة لهم فإنهم مستعدون للقيام به.

83- **السيد RIBEIRO DE LIMA**. قال إن المزارعين في البرازيل تقليدياً يعتبرون العمل في الحقول تضحية. فالذين يفشلون في الدراسة يقال لهم إن عليهم أن يعملوا في المزارع. وهناك حاجة حقيقية إلى التعليم في المناطق الريفية بحيث يمكن للمزارعين أن يحسنوا صورتهم. وإذا كان للشباب أن يبقى في المناطق الريفية فإن من الضروري جداً ضمان توفر الهياكل الأساسية اللازمة، بما فيها التعليم والرعاية الصحية ومرافق الاستجمام والصرف الصحي والمياه. فالافتقار إلى هذه الهيكل يدفع بالشباب إلى الهجرة سعياً نحو الأفضل. ويتمثل أحد التحديات الأخرى في التوفر التجاري للسلع المعلبة التي يمكنها أن تزاحم منتجات المزارعين.

84- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). قالت إنها تلقت "تغريدة" على التويتر تسأل عن كيفية تمكين الزراعة الأسرية من اجتذاب الشباب، وسألت السيدة Báez عما إذا كان الحل يكمن في الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة.

85- **السيدة BÁEZ**. شددت على الحاجة إلى جعل العمل في الحقول أكثر جاذبية بالنسبة للشباب. وأشارت إلى أن منظمتها التي تتلقى المساعدة من إيكولوجيين زراعيين حاولت إشراك الأسر في الترويج لتبادل المعرفة بين المزارعين. ومن الأهمية بمكان ضمان بقاء الشباب في المناطق الريفية وتسهيل العمل الزراعي. ويمكن الأخذ بحلول بسيطة في بعض الأحيان. وأوضحت أنها تعمل الآن مع وزارة الزراعة وتزور المجتمعات المحلية لمساعدتها على التماس التمويل بغية تحسين ما تقوم به من تجهيز للمنتجات وبغية تسويق تلك المنتجات، الأمر الذي يساعد على توفير الدخل للشابات. كما تحاول منظمتها أن تعمل مع المستهلكين لتثقيفهم فيما يتعلق بالمنتجات.

86- **السيد LAZARO** (الفلبين). سأل أعضاء فريق النقاش عن توقعاتهم للسنة الدولية للزراعة الأسرية وكيف يتصورون مستقبل المزارعين الأسريين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعويين وصيادي الأسماك في مختلف أنحاء العالم. وأضاف أنه يرى أن الاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية ليس إلا خطوة أولى على طريق توعية هؤلاء بأوضاعهم وبمصالحهم.

87- **السيد COULIBALY**. أجاب قائلاً إن السنة الدولية ينبغي أن تعتبر عملية دولية لا تقتصر على 2014. فقد بُذرت البذور وباتت النبتة بحاجة لأن تنمو وأن تثمر. ودعا الاتحاد الإفريقي إلى اعتماد خطوط توجيهية أو تشريعات تشدد على أهمية الزراعة الأسرية. كما ينبغي أن تنشئ البلدان الإفريقية آليات

اجتماعية للمزارعين وليس فقط للعاملين بمرتبات. وينبغي أخيراً أن يتوفر الالتزام بتخصيص 10 في المائة من الميزانيات الوطنية لتمويل الزراعة والمزارعين. فمن شأن ذلك إذا تحقق أن يغير العالم.

88- **السيد SHAABAN**. أعرب عن الأمل في أن ينظر إلى السنة الدولية للزراعة الأسرية كدرس نستفيد منه وكتحدٍ نواجهه. فالمزارعون الأسريون فقراء ولكن هدفهم يتمثل في إطعام أنفسهم ومواطنيهم. وهم بحاجة للتعلم مما يفعله الآخرون بغية مساعدة بناتهم ونسائهم على الإنتاج وعلى إطعام أنفسهم والحصول على المزيد لأبنائهم.

89- السيد **OLIEM**. شدد على أهمية السنة الدولية للزراعة الأسرية في تحسين الاعتراف بمساهمة الزراعة الأسرية والزراعة الصغيرة في تحقيق الإنتاج الزراعي المستدام وتنمية المناطق الريفية. ودعا الحكومات والصندوق إلى تقديم الدعم الكامل لجميع الأسر المنخرطة في الزراعة وإلى تمكين منظمات المزارعين عن طريق التعاونيات بحيث يمكنها أن تدير أعمال تزيد الاستثمار في أعضائها وتحسن دخل الأسرة وتولد العمالة للنساء والشباب. ويحتاج المزارعون إلى مزيد من المعلومات والمهارات المتعلقة بكيفية إدارة أعمالهم ومزارعهم، بما في ذلك المحاسبة البسيطة والميزنة وإدارة المخاطر، بحيث يمكنهم أن يحسنوا التخطيط للإنتاج وتحقيق الدخل.

90- السيد **RIBEIRO DE LIMA**. قال إنه يأمل، كعضو في حركة العمال الريفيين النقابية في البرازيل، بأن تستخدم السنة الدولية للزراعة الأسرية كفرصة لتعبئة العمال ولوضع التوجيهات حول المطالب التي ينبغي أن يطرحونها. وعلق أهمية كبرى على الاعتراف بالدعم الذي يقدمه الصندوق لمنظمات العمال، فلهذا الدعم قيمة أساسية في جعل العمال يشعرون بقوتهم على المستوى الدولي وفي بلدانهم نفسها. وتتيح السنة الدولية فرصة لإعطاء صورة أقوى عن الزراعة بحيث يمكن تحقيق تقدم حقيقي في السياسات الرامية إلى تحسين مستوى الحياة في البيئة الريفية.

91- **السيدة BÁEZ**. قالت إنها تعتبر السنة الدولية على درجة من الأهمية لتمكين المزارعين والعمال الريفيين عموماً. ويتعين على الحكومات أن تدرك أن المزارعين ليسوا هم المشكلة فهم يشكلون جزءاً من الحل. ودعت الحكومات الى استبدال نهج السياسات التي تسير من الأعلى إلى الأسفل بنهج العمل المشترك مع المزارعين انطلاقاً من المستوى الشعبي للتمكن من تحديد ما يلزم لتحقيق التنمية المنشودة في العالم كله.

92- **السيدة عزيز**. لاحظت أن السنة الدولية كانت ستلقى الترحيب في الجمهورية العربية السورية لو أن الأوضاع كانت طبيعية، وذلك نظراً لأهمية الزراعة الأسرية في إنتاج السلع الضرورية لبقاء الحياة. وأوضحت أن حكومة بلادها كانت تقليدياً تساعد الأسر الريفية بأمور منها مثلاً تخفيض أسعار السلع الأساسية وتقديم الدعم للنساء والشباب المزارعين. وأعربت عن الأمل في العودة مجدداً، عندما يعود السلام، إلى تنفيذ تلك المشاريع التي توقفت.

93- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق). رحب بمساهمات أعضاء فريق النقاش الذين يمثلون كثيراً من المزارعين ولديهم رسالة هامة ينقلونها. وشدد على وجوب عدم تحول الأمر إلى خلاف حول المزارع الصغيرة في مقابل المزارع الكبيرة. فهناك حاجة أيضاً إلى المزارع الكبيرة. والواقع أن الحاجة قائمة إلى جميع أنواع المزارعين لإطعام مليارات البشر التسعة، وخصوصاً لما يجري من تدهور في البيئة مما يتسبب به المزارعون وغيرهم. وأوضح أن السبب الاقتصادي الذي يجعل الصندوق

يركز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هو أن الفجوة الإنتاجية كبيرة جداً في هذه المزارع. فالإنتاج فيها ليس في وضعه الأمثل نظراً لانعدام إمكانية حصولهم على التمويل أو وصولهم إلى الأسواق. إضافة لذلك، ومع أن بعض المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة منظمون، فإن كثيراً غيرهم غير منظم. وهم يتعرضون مراراً وتكراراً لمشاكل تتصل بحيازة الأرض. والمزارع الكبيرة تشارك عادة في أنشطة الاستيلاء على الأراضي بأخذها من المزارع الصغيرة. وهناك أيضاً فجوات في التعليم، حيث يرجح أن تكون إدارة المزارع الكبيرة بيد أناس أفضل تعليماً نظراً لتوفر المال لديهم. كما أن السياسات تزيد من تفاقم هذه المشاكل التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، نظراً لأن معظم البلدان تقدم الإعانات والدعم بما يتناسب مع القوة الاقتصادية لمن يتلقى تلك الإعانات وذلك الدعم. والحق يقال إن الإعانات في معظمها تقدم في كل مكان للمزارع الكبيرة والصناعية وليس للمزارع الصغيرة.

94- وبعبارة أخرى، فإن من الضروري سدّ تلك الفجوات بالطرق التالية: الاستثمار في خدمات مالية موجهة لصغار المزارعين وفي التعاونيات بحيث يمكنها التجمع معاً لفرض نفسها كقوة في السوق؛ وتحويل الإعانات من القوي اقتصادياً إلى الأقل قوة اقتصادياً؛ والقيام بذلك بصورة تحافظ على البيئة؛ وتقديم إعانات الدعم للتعاونيات وليس للمؤسسات التجارية الكبيرة؛ وتحسين أمن حيازة الأرض والحصول على المياه؛ والاستثمار في الطرق الثانوية والريفية وليس في الطرق الرئيسية وحدها؛ وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك عن طريق التعاونيات مثلاً وهو ما يفعله الصندوق.

95- وأشار إلى وجود كثير من الأدلة على فعالية هذه النهُج في الأماكن التي تطبق فيها، الأمر الذي يظهر عمل الصندوق الذي تصل مشروعاته إلى ما يقارب 80 مليوناً من المزارعين. على أن هذه النهُج لا تطبق على نحو أكثر اتساعاً لأن كثيراً من الحكومات لا تؤمن بها. ولذا فإن الشرط المسبق يتمثل في الإصغاء إلى المستفيدين الأساسيين الذين يرددون نفس الكلام الذي يقول به الصندوق.

96- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). طلبت أخيراً من كل عضو من أعضاء فريق النقاش أن يعرض الرسالة التي يأمل بإيصالها نتيجة للنقاش.

97- **السيدة عزيز**. قالت إنها تمثل المرأة المزارعة في الجمهورية العربية السورية وتأمل في أن يتمكن بلدها من العودة إلى العيش في سلام في وطن يتعايش فيه الجميع. كما تأمل في أن تعود الأسر التي غادرت المناطق الريفية إلى منازلها ومناطقها وأن تتمكن من أداء دور أكبر من دورها في الماضي وأن تنجح في تحقيق أحلامها وأن تعيش بسلام.

98- **السيدة BÁEZ**. أكدت مجدداً على أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا هم المشكلة بل هم جزء من الحل. وعلى هذا فقد أعربت عن الأمل في أن تتاح لهم فرص أفضل. وأوضحت أن بلادها دللت على أن الاستثمارات تحقق المراد منها، غير أنها لم تكن كافية، فهناك حاجة إلى استثمارات أكبر بكثير. واختتمت كلامها بالتشديد من جديد على إيمانها بالقاعدة الشعبية وبالناس وبعملية تبدأ من الأسفل صعوداً.

99- **السيد RIBEIRO DE LIMA**. ناشد جميع الحاضرين أن يثقوا بإمكانات المزارعين الأسريين ومساعدتهم على جعل الريف مكاناً مستداماً ومربحاً يمكن للناس أن يعيشوا فيه في ظل شروط جيدة. وأكد على ضرورة أن يفهم سكان المدن فكرة التنمية البديلة في المناطق الريفية. ويتعين أن تناقش هذه الرؤية مع مختلف شرائح المجتمع للتوصل إلى فهم أهميتها الكبرى بالنسبة للعالم. ودعا إلى الاستثمار في منظمات

تمثل العمال كوسيلة لبناء ثقتهم بأنفسهم ومساعدتهم على التمتع بشروط عمل أفضل وعلى إنتاج المزيد. وسيكون لذلك نتائج كبرى.

100- **السيد OLIEM**. دعا الصندوق وحكومة الفلبين إلى تقديم الدعم الكامل لنظم الزراعة الأسرية وإلى مواصلة الاستثمار في إمكانات التعاونيات والمجتمعات المحلية الريفية.

101- **السيد SHAABAN**. حث المانحين على التركيز على الفقراء وعلى السكان الريفيين وعلى الاستثمار على المستوى الشعبي حتى يستطيع فقراء الريف تحمل تكاليف الغذاء والسكن. أما الهدف من ذلك فهو تمكين سكان الريف من تنمية مكان يمكنهم أن يعيشوا فيه وأن يصبحوا أكثر غنى.

102- **السيد COULIBALY**. ذكّر أن الصندوق كان قد أنشأ منذ تسع سنوات منتدى للمزارعين أصبح محفلاً لهم يصغي فيه الصندوق إلى المزارعين المستفيدين مباشرة من مشروعاته ويتعرف فيه عليهم بصورة أفضل. وشدد على أن الاستثمار في الصندوق يعتبر استثماراً جيداً، فالغالبية العظمى من الأموال المستثمرة عبر الصندوق تصل إلى منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا يمكن تحقيق نتائج مماثلة في مناطق أخرى. كما دعا إلى قبول طلب حضور ممثلي اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين في اجتماعات مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي كمراقبين بحيث يمكنهم أن يثيروا أمام المجلسين نفس النقاط التي أثاروها خلال حلقة النقاش. وقد شاركوا بالفعل في أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي دون أية إشكالات. وينبغي الاعتراف بضرورة الاستماع بصورة أشد عناية إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للتمكن من مساعدتهم بصورة أكثر فعالية. وشدد في نهاية كلامه على أنه ينتمي إلى بلد كان نموذجاً للديمقراطية والحكم الرشيد، غير أن ذلك تغير بين عشية وضحاها، كما أن تكاليف بعثة الأمم المتحدة للسلام في بلاده باهظة. ولا شك أن من الأرخص أن يتم الاستثمار في الزراعة الأسرية التي توفر فرص العمالة الكريمة للذين أصبحوا مهمشين بصورة متزايدة. ومن الأهمية بمكان في عالم يتزايد فيه عدم الاستقرار أن نفهم أن الأمن لا يمكن أن يتحقق على الأجل الطويل إلا بضمان توفر الفرصة للجميع. ولذا فإن رسالته تتمثل في أن الزراعة الأسرية يمكن أن تتكفل بمستقبل العالم.

103- **السيدة HOCKINGS** (منسقة حلقة النقاش). قالت إن الرسائل التي أُلقيت في حلقة النقاش كانت ملهمة، وهو ما كان متوقعاً منها. فقصص المتحدثين وحسّ التضامن لديهم وتقاسم المعرفة والثقة والتمكين ودور المرأة والحاجة إلى تشجيع الشباب على العودة إلى الزراعة الأسرية كلها، رسائل واضحة ومسموعة. ولذا فقد شكرت أعضاء فريق النقاش على قبولهم بالمشاركة وعلى شجاعتهم في التحدث أمام مجلس المحافظين وعرض آراءهم عليه.

104- **الرئيس**. شكر منسقة حلقة النقاش وأعضاء الفريق على المناقشة الشديدة الفائدة.

105- **تم عرض فيديو يوثق تجربة مزارع أسري من بابوا غينيا الجديدة.**

تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 37/L.3)

106- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية في الصندوق). قال إن التقرير المعروض على المجلس يقدّم، هو وملحقاته، تحديثاً عن وضع التجديد التاسع لموارد الصندوق حتى 12 ديسمبر/كانون الأول 2013. ومنذ ذلك التاريخ، تم تلقي تعهدات جديدة من الاتحاد الروسي، كما تم تقديم

وثائق مساهمات إضافية من كل من فنلندا وسويسرا والمملكة المتحدة. إضافة لذلك تم استلام مدفوعات جديدة من ألبانيا وكندا والرأس الأخضر والدانمرك وفنلندا وفرنسا والهند وإندونيسيا وإسرائيل والنرويج وجمهورية كوريا وسري لانكا وسويسرا وفيت نام والمملكة المتحدة, ويبلغ الآن مجموع التعهدات 1.420 مليار دولار أمريكي، أو 95 في المائة من الرقم المستهدف للتجديد التاسع، وشجع الدول الأعضاء التي لم تساهم بعد على القيام بذلك. كما تم تلقي وثائق مساهمة تساوي 98 في المائة من التعهدات، ودعا الدول الأعضاء التي لم تودع بعد وثائق مساهمتها على القيام بذلك. أما المدفوعات التي تم استلامها حتى 11 فبراير/شباط 2014، فقد بلغ مجموعها 965 مليون دولار أمريكي، مما يمثل 68 في المائة من التعهدات.

107- **السيدة LEE** (جمهورية كوريا). أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الصندوق لتحقيق النتائج الملموسة المُبلّغ عنها ولتحسين الكفاءة والفعالية الإنمائية خلال الفترة المتبقية من عملية التجديد التاسع لموارد الصندوق، وخصوصاً على ضوء التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحولات في تدفقات المعونات التقليدية نتيجة للصعوبات الداخلية التي تعاني منها البلدان المانحة. ومن شأن توفير أدلة ملموسة أن ييسر كثيراً من مهمة تشخيص الأداء وقياسه.

108- **الرئيس**. قال إنه تمت الإحاطة علماً بوجهة نظر المتكلمة حول هذا الموضوع.

109- **أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق.**

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)

(أ) إنشاء الهيئة وانتخاب رئيسها (GC 37/L.4 and Corr.1)

110- **الرئيس**. لاحظ أن مناقشات فريق النقاش حول السنة الدولية للزراعة الأسرية أبرزت الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الصندوق، ووجه الأنظار إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 37/L.4 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، والتي سيرأسها السيد Johannes F. Linn. وأشار إلى أن مشروع القرار يذكر أن الهيئة ستتألف من جميع الدول الأعضاء من القائمتين ألف وباء ومن 18 دولة عضواً من القائمة جيم يقوم أعضاء القائمة جيم بتعيينها. وقد تم إبلاغ الأمانة أن الدول الأعضاء، بعد المناقشة داخل كل من القوائم الفرعية في القائمة جيم، اقترحت الدول الأعضاء التالية كأعضاء عن القائمة جيم في هيئة المشاورات: من القائمة الفرعية جيم 1 – أنغولا وبنن والكاميرون ومصر وغينيا الاستوائية وموريشيوس؛ ومن القائمة الفرعية جيم 2 – أفغانستان وبنغلاديش والصين والهند وباكستان وكوريا الجنوبية؛ ومن القائمة الفرعية جيم 3 – الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك والجمهورية الدومينيكية. وسيتم في الوقت الملائم تعيين عضو آخر.

111- **تم تبني القرار 180/ د-37 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.**

112- **الرئيس**. أعرب عن ثقته بمقدرة الدول الأعضاء المشاركة في هيئة المشاورات على ضمان تزويد الصندوق بالموارد اللازمة لمواصلة دوره، وبصورة أقوى، كجهة فاعلة تساند المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ودورهم الأساسي في الدفع قدماً بالحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي.

(ب) وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق (GC 37/L.5)

113- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية في الصندوق). عرض الوثيقة المتعلقة بهذا البند، وذكّر بأن مجلس المحافظين، في فبراير/شباط 2011، كان قد وافق على ميزانية للنفقات الخاصة بقيمة 2 مليون دولار أمريكي لتمويل عملية التجديد التاسع لموارد الصندوق. وقد بلغ مجموع ما أنفق حتى الآن على التجديد التاسع 000 849 دولار أمريكي. وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ الاحتياجات الإضافية البالغة نحو 000 100 دولار أمريكي لتمويل استعراض منتصف الفترة، فإن المجموع يقدر بمبلغ 000 949 دولار أمريكي. على أن الاستخدام الفعلي للميزانية هذه كان أقل بكثير من الميزانية الموافق عليها، الأمر الذي يعود إلى الرقابة الصارمة على التكاليف وعقد عدد من الاجتماعات أقل مما كان متوقعاً، وبالدرجة الأولى لعدم عقد اجتماع خارجي كان يمكن أن يكون عالي التكلفة. ويُقترح أن تحول الميزانية غير المستخدمة في التجديد التاسع والبالغة 1.051 مليون دولار لاستخدامها لأغراض عملية التجديد العاشر. وفي هذه الحالة، ستنقل هذه الميزانية إلى حساب منفصل للتجديد العاشر وسيتلقى المجلس التنفيذي تحديثات عن الحساب وفقاً لمتطلبات الإبلاغ العادية. واستناداً إلى التقديرات الحالية، لا ينتظر أن يكون هناك احتياج لتمويل إضافي يتجاوز الرصيد المتبقي من عملية التجديد التاسع.

114- وعملاً على تعزيز التبسيط والفعالية، يُطلب أيضاً من مجلس المحافظين أن يعطي تفويضاً بالسلطة يمكن المجلس التنفيذي من استعراض وإقرار أية مخصصات جديدة لميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق.

115- **تم تبني القرار 181/د-37 بشأن ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 37/L.6 and Inf.2)

116- **الرئيس**. ذكّر بأن المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة بعد المائة في أبريل/نيسان 2013، كان قد استعرض القوائم المالية المراجعة، وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

117- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات المالية في الصندوق). قال إن الوثيقة GC 37/L.6 تضم القوائم المالية الموحدة للصندوق عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. ووفقاً لرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، فإن القوائم المالية تعرض "الوضع المالي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بجميع ظواهره المادية بصورة عادلة، كذلك الأمر بالنسبة للأداء المالي للمنظمة والتدفقات النقدية للعام ...، بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي" ووجه الانتباه إلى الشهادة المستقلة الآولى بخصوص تأكيد الإدارة أن الصندوق يحافظ على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، وهي شهادة أصدرها مراجعو الحسابات الخارجيون مرفقة برأيهم بشأن القوائم المالية الموحدة.

118- **الرئيس**. دعا المجلس إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012 ونتائج عملياته عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، وفق ما ورد في الذيول ألف إلى لام في الوثيقة GC 37/L.6، وفي تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين في هذا الشأن والشهادة المستقلة بخصوص الضوابط الداخلية الفعالة على الإبلاغ المالي.

119- **وقد تقرر ذلك.**

بيانات عامة (البند 6 من جدول الأعمال)

120- **السيد MAIGA** (مالي). قال إن لموضوع هذه الدورة أهمية خاصة بالنسبة لمالي، حيث يقوم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة بإنتاج معظم الأغذية وهم يلعبون دوراً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي وفي تخفيف وطأة تغير المناخ والتأقلم معه، وذلك بإدارتهم للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. وقد مكن التعاون مع الصندوق خلال فترة تزيد على ثلاثة عقود أكثر من 000 350 أسرة من التخلص من الفقر، ولاسيما في مناطق الساحل–الصحراء الأشد تأثراً بتغير المناخ وانعدام الأمن. وأشار إلى أن مالي، قبل سنتين، مُنعت من الوفاء بالتزاماتها تجاه شركائها وذلك بسبب النزاع في المناطق الشمالية من البلاد وما نتج عنه من أزمة إنسانية وغذائية. ولذا فإن مالي شاكرة للصندوق بشكل خاص لأنه حافظ على عملياته وعاد إلى العمل مجدداً في تلك المناطق.

121- كما تشترك مالي والصندوق في رؤيتهما للحاجة إلى تعزيز دور الزراعة الأسرية في مختلف أنحاء العالم. وبدعم من الصندوق، فإن التركيز الوطني على الزراعة الأسرية شدد على زيادة الدخل، مما أدى إلى زيادة نسبتها 90 في المائة تقريباً في متوسط دخل الأسرة في منطقة البحيرات، مثلاً، خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة. وتشمل المشروعات الناجحة التي يدعمها الصندوق صناديق الادخار والائتمان للجماعات النسائية، و282 من المشروعات الصغرى، وشق الطرق الريفية، وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية، والتدريب الموجه لشباب الريف، وتوفير فرص العمل. وتم الحد من الهجرة بتوفير الأسباب اللازمة لبقاء الشباب في قراهم. وتبرهن تجربة مالي على الحاجة إلى اعتبار الزراعة نشاطاً تجارياً، وإلى تحسين وتنويع ما لدى المزارعين من معارف، وتشجيع تنظيم المجتمعات المحلية، والترويج لشمول الفئات الضعيفة، وبناء الجسور بين المنتجين والأسواق. وقد أبرمت سلطات مالي اتفاقية مع الصندوق في يناير/كانون الثاني 2014 سيكون لها دور أساسي في دعم التدريب المهني والالتحاق بالوظائف وتنمية المشروعات التجارية لصالح الشباب في المناطق الريفية.

122- **السيد مغاور** (اليمن). قال إن اليمن تأثر سلبياً بالأزمة الاقتصادية والغذائية العالمية وبتغير المناخ والأمراض العالمية، وكذلك بتحديات استثنائية تتمثل في الافتقار إلى الموارد الطبيعية، وقلة مساحة الأرض الصالحة للزراعة، وصغر حجم الحيازات الزراعية. والزراعة الأسرية هي المهيمنة في قطاع إنتاج الأغذية في اليمن، حيث يقوم نحو مليونين من الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة بزراعة ما يقارب هكتار من الأرض لكل أسرة. وتشمل الأسباب التي تساعد على إنجاح تنمية هذه الزراعة الأحوال البيئية الزراعية والخصائص الإقليمية؛ وبيئة السياسات؛ والوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا وخدمات الإرشاد والتمويل؛ والأحوال الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية–الثقافية؛ وتوفر التعليم المتخصص.

123- وفي عام 2011، أصيب كثير من الأسر اليمنية بانخفاض في القدرة الشرائية وفقدان فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتبذل الجهود حالياً للترويج للتنمية المستدامة ولخلق بيئة مواتية للاستثمار في الزراعة، فالزراعة هي مصدر الدخل الأساسي للأسر الريفية، ليس هذا فحسب بل هي تساهم بقوة أيضاً في الصادرات غير النفطية وتلعب دوراً حيوياً في تخفيف وطأة الفقر وفي خلق فرص العمل والأمن الغذائي، وكذلك في تحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة من الريف إلى

المدينة. وأشار بصورة خاصة إلى مشروع جديد للتنمية الريفية يموله الصندوق وجهات مانحة أخرى بقيمة 127 مليون دولار أمريكي، وأعرب عن الشكر العميق للصندوق لدعمه لهذه الجهود، وأعاد التأكيد على التزام حكومته الراسخ بتلك المشروعات بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

124- **السيدة LECLERC** (كندا). قالت إن موضوع الدورة الحالية له معنى خاص بالنسبة لكندا، نظراً لأن معظم مزارع البلاد تعتبر مشروعات تملكها أسر. وينتج المزارعون الأسريون أصحاب الحيازات الصغيرة معظم الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية، ومع ذلك فإنهم يشكلون الجانب الأكبر من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية. ويقتضي استمرار الجوع المزمن والجوع الخفي عالمياً زيادة في الاستثمار طويل الأجل في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. ويعتبر الصندوق مؤهلاً تماماً لقيادة هذا المسعى. ويعتبر دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء، ومعظمهم من النساء، أولوية عالية لدى كندا. ورحبت بتجدد تركيز الصندوق على التغذية ودعت إلى ترجمة هذا التركيز إلى عمليات ونتائج ملموسة على المستوى القطري. فالاستثمار في التغذية يمثل استثماراً في النمو الاقتصادي المستدام، ولذا فإن على الصندوق أن يضاعف جهوده لجعل استثماراته أكثر مراعاة لمتطلبات التغذية.

125- وأعربت عن ترحيبها بجهود الصندوق الرامية إلى تعزيز شراكاته، وخصوصاً مع القطاع الخاص، بغية حشد موارد إضافية وتنشيط الابتكار الزراعي بين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولهذه الشراكات أهمية أساسية أيضاً للتمكن من تحسين الناتج الزراعي وزيادة فرص الدخل والعمالة وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية المحرومة. وينبغي أن يكون للمرأة موقعها في صميم أية تدابير تتخذ في هذا المجال نظراً لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في الزراعة الأسرية وفي تأمين رزق الأسرة. كما ينبغي أن يسعى الصندوق لإيجاد ترتيبات تمويل ابتكارية ولوضع نهُج جديدة إزاء المخاطر ولتحديد الأدوات والمهارات التي يحتاج إليها، وذلك عن طريق الحوار مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء الإنمائيين.

126- وأشادت أخيراً بالتقدم الذي أحرزه الصندوق طوال السنة، وهو ما يلاحظه تقييم عام 2013 الذي أجرته شبكة تقدير أداء المنظمات المتعددة الأطراف، ولاسيما فيما يتعلق بالقدرات الداخلية والنتائج المتحققة من حيث المساواة بين الجنسين والتأقلم مع تغير المناخ وتخفيف وطأة آثاره.

127- **السيد MOLEBATSI** (بوتسوانا). بعد أن رحب بالاتحاد الروسي كعضو جديد في الصندوق، قال إن موضوع الدورة الحالية ملائم تماماً نظراً لأن 80 في المائة من غذاء البلدان النامية يأتي من الزراعة الأسرية. وفي بوتسوانا، يأتي جانب من دخل 70 في المائة من الأسر الريفية من الزراعة، ويشارك نحو 40 في المائة من هذه الأسر في تربية الحيوانات، مما يغطي ما يقارب 80 في المائة من الناتج الزراعي. ويتركز إنتاج المحاصيل بالدرجة الأولى على الزراعة البعلية، ويهيمن في هذا القطاع المزارعون الأسريون أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث يبلغ متوسط حجم الحيازات خمسة هكتارات. ويعتبر المزارعون هؤلاء المساهمون الرئيسيون في الأمن الغذائي العالمي وفي جهود تخفيف وطأة تغير المناخ، ومع ذلك فإنهم يبقون مصدراً غير مستثمر ويشكلون نسبة غير متكافئة من فقراء العالم.

128- وأوضح أن العوائد الاقتصادية والاجتماعية الممكنة على الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة كبيرة للغاية. وتمشياً مع هدف الصندوق المتمثل في تحسين الإنتاج الزراعي، وخصوصاً في المناطق الزراعية، والقضاء على الفقر، وضعت بوتسوانا عدداً من المبادرات بينها برامج تدعم زراعة

الأراضي الصالحة للزراعة وإدارة الثروة الحيوانية وتنمية الهياكل الأساسية وتنمية إنتاج الألبان، ومنها مؤخراً، وبالشراكة مع الصندوق، مشروع دعم الخدمات الزراعية الذي يركز على مكننة المزارع وعلى المدخلات الزراعية لأغراض المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومما له أهمية أساسية أن ينشئ الصندوق مجتمعات محلية ريفية حيوية من خلال استثماره في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدتهم على زيادة إنتاجهم وكفاءتهم. وعلى هذا فقد ناشد الدول الأعضاء على الأخذ بسياسات واستثمارات داخلية من شأنها أن تخلق بيئة تمكينية لهؤلاء المزارعين.

129- **السيد KÜSEK** (تركيا). قال إن الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة لها أهميتها لأنها توفر 80 في المائة من إنتاج الأغذية في العالم النامي ويعمل فيها ملياران ونصف المليار من المزارعين. ومع ذلك، وعلى الرغم من مساهمتهم في الأمن الغذائي العالمي وفي تغذية العالم، فإن معظم هؤلاء المزارعين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الضعف بصورة خاصة أمام المشاكل العالمية من قبيل تغيرات استخدام الأراضي، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع أسعار الأسمدة والوقود، وعدم القدرة على الحصول على الائتمان، وتغير المناخ، والأسواق المتغيرة. ولذا فإنه يتعين إعطاء الأولوية لاعتماد تدابير استباقية والعمل على أساس التعاون لضمان استدامة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك لوضع سياسات ملائمة للاستثمار في الهياكل الأساسية بغية مساعدة هؤلاء المزارعين على زيادة ناتجهم ودخلهم وتحسين نوعية حياتهم.

130- وأشار إلى أن معظم المزارعين في تركيا هم من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد تبنت الحكومة سياسات وتدابير فعالة للحد من أثر التحديات العالمية عليهم. وقد تضاعف الإنتاج الزراعي ثلاث مرات في تركيا خلال العقد الماضي كما أن مجموع ميزانية برامج التنمية الريفية تضاعفت مرتين بين عامي 2012 و2013. إضافة لذلك، يجري العمل على تنفيذ برنامج لدعم الاستثمار في التنمية الريفية.

131- **السيدة RUIZ MALEC** (الأرجنتين). قالت إن دعم الصندوق لإقليمها مكّن من متابعة هدف الإشراك الاجتماعي المتصف بالأولوية من خلال تنمية الأسواق والأعمال الريفية، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، والترويج للتنمية المستدامة. وتعتبر الزراعة الأسرية قطاعاً منتجاً متزايد الأهمية في سياق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدان أمريكا اللاتينية؛ وعلى هذا فإن حكومتها تشجع هذه الزراعة كجزء من سياستها للتنمية الريفية. وليس الهدف من هذا التشجيع أن يكون مجرد وسيلة لتقديم المساعدة الاجتماعية، فهو بديل حيوي لضمان النمو المنصف والمساهمة في الأمن الغذائي في الإقليم.

132- وأشارت إلى أن الصندوق يمول عدداً من المشروعات الناجحة في الأرجنتين، وخصوصا مشروع التنمية الريفية الشاملة، وهو مشروع يساعد على تحسين الأحوال الاجتماعية والإنتاجية وعلى زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة، مع المراعاة الواجبة لاعتبارات الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وأكدت على بقاء حكومتها على التزامها بالمساهمة في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وعلى اتخاذها للخطوات التشريعية اللازمة لتحقيق ذلك.

133- السيد **HADIYANTO** (إندونيسيا). قال إن موضوع الدورة الحالية له أهمية خاصة في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحدي تعزيز التعاون الإنمائي العالمي. وينبغي أن يتوفر لدى الصندوق إطار استراتيجي شامل لمساعدة البلدان النامية وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومع أن الاقتصاد العالمي

توسع كثيراً فإنه لا يتصف بالقوة ولا بالتوازن أو الاستدامة. فهناك نحو مليار من الناس يعيشون في العالم النامي على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد، ويعيش 70 في المائة من هؤلاء في المناطق الريفية. وأشار إلى أن اقتصاد الزراعة الصغيرة متخلف ويتسم بانخفاض الاستثمار فيه في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية والتسويق والتكنولوجيا. ولذا فإن وفده يدعم جهود الصندوق للترويج لفرص الاستثمار وتحسين سبل عيش المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة عملاً بخطة التنمية لما بعد عام 2015.

134- وقال إن إندونيسيا تعتبر واحداً من المنتجين العشرة الأكبر للسلع الزراعية في العالم ولديها نحو 20 مليوناً من المزارعين الأسريين، و80 في المائة منهم هم من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعيشون في المناطق الريفية ويوفرون العمل لما يقارب 20 في المائة من القوة العاملة في البلاد. ولذا فإن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يعتبرون أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، ويتصف تعزيز قدرتهم بأهمية أساسية. وينبغي أن تيسر الحكومات سبل الحصول على الموارد لهؤلاء المزارعين وتزويدهم بالدراية في مجال إدارة المخاطر وبالحوافز المالية الملائمة. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد على الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي. وأعرب في نهاية كلمته عن تقديره لبرامج الصندوق ومشروعاته الجاري تنفيذها في إندونيسيا.

135- **السيدة VERBURG** (هولندا). تكلمت باسم بلدان البنلوكس فأعربت عن دعمها لهدف الصندوق المتمثل في إقامة بيئة تمكينية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ونهجه الشامل المبني على المجتمعات المحلية، ودعمه للسلطات المحلية والمجتمع المدني، وعمله في مجال التمويل الريفي، وملكية الأرض، والمياه، والتغذية، ودوره القيادي في تمكين المرأة. كما أن الصندوق فاز بجائزة "زخم التغيير" لبرنامجه الطليعي للتأقلم مع أغراض زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتمثل أحد التحديات المتبقية في تعميم موضوع المناخ على حافظة أنشطة الصندوق كلها. ومع ذلك، وفي وقت تهيمن فيه التخفيضات غير المسبوقة في الميادين الأخرى، فإنه يتعين توخي الحكمة في إنفاق المال. وينبغي على الصندوق أن ينظر بجدية في عقد دورات مجلس المحافظين مرة كل سنتين، وهو ما يقترحه التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق.

136- وهناك حاجة إلى التعاون بين المنظمات الإنمائية دون ازدواج في الجهود. وينبغي أن يعمل الصندوق كعامل للتميز، يجمع بين الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع الاهتمام بصورة خاصة بالمرأة والشباب في الزراعة في جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها. كما يتعين أن يعزز الصندوق إدارته للمعرفة بحيث يمكنه أن يضاعف الأثر وإمكانات توسيع النطاق.

137- وأعربت عن تأييد بلدان البنلوكس لعمل الصندوق مع القطاع الخاص على المستوى العالمي والمستوى المحلي لتعزيز الاستثمار ومهارات تأسيس المشروعات لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إشراك القطاع الخاص المحلي في تنفيذ المشروعات. كما تتطلع بلدان البنلوكس إلى رؤية دور للصندوق يؤديه في مواجهة تحدي استئصال الجوع كجزء من خطة ما بعد عام 2015، وفي الترويج للأمن الغذائي والتغذية عموماً.

138- **السيد ZHANG** (الصين). قال إن على الصندوق أن يؤدي دوراً أشد وأقوى تأثيراً في الحد من الفقر عالمياً وفي التنمية الزراعية، وذلك بأن يصبح أكثر قدرة من الناحية المالية وأشد مرونة من الناحية الإستراتيجية. ودعا لأن تكون عملية التجديد العاشر المقبلة فرصة جيدة تظهر فيها جميع الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان المانحة، دعمها للصندوق، سواء من الناحية المالية أو من ناحية تقديم التوجيه السياساتي لتحديد آليات للتمويل أكثر ابتكاراً. كما ينبغي على الصندوق أن يواصل تعزيز مشاركته مع الدول الأعضاء النامية، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

139- وينبغي تعميق التعاون المعرفي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية تقاسم التجربة الإنمائية. وينبغي أن يصبح الصندوق قائداً ومؤسسة للتفكير على المستوى العالمي لصالح تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وأن يتخذ خطوات ملموسة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكنه أن يحقق المزيد بالتركيز على المجالات التي لديه فيه ميزة نسبية، من قبيل العمل مباشرة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والترويج لنقل التكنولوجيا الزراعية؛ وعمالة الشباب الريفي؛ والتمويل الصغري؛ وسلاسل القيمة التي توفر إمكانية دخول الأسواق؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ وتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية. كما ينبغي أن يحسن الصندوق هيكله الإداري وأن يعمق إصلاح الموارد البشرية لديه وأن يزيد من تمثيل الدول الأعضاء النامية.

140- وأكد أن الحكومة الصينية ستواصل إعطاء الأولوية للزراعة والتنمية الريفية، وتعزيز التعاون مع الصندوق، ودعم إصلاحه وتطويره الطويل الأجل، والترويج للحد من الفقر في العالم من خلال آليات مفيدة لجميع الأطراف من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

141- **السيدة ANANGA MESSINA** (الكاميرون). بعد أن رحبت بالاتحاد الروسي كعضو جديد، أعربت عن تقدير حكومتها لجهود الصندوق لتحرير السكان الريفيين من الفقر. وأشارت إلى أن مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق ستبدأ في نهاية الدورة الحالية وستستفيد مجدداً من خبرة رئيس خارجي. وأعربت عن سرور الكاميرون بأنه تمكن من تقديم مساهمة متواضعة في عملية التجديد. والمشاورات ليست مجرد آلية لحشد الأموال فهي كذلك محفل للمناقشات الإستراتيجية ولذا فإنها ينبغي أن تناقش أثر عمليات الصندوق بحيث يمكنها تقدير القيمة الإضافية للموارد التي تتاح له. ويتعين على الصندوق أن يبتكر للتمكن من مواجهة التحديات التي يواجهها.

142- وقالت إن موضوع الدورة الحالية ملائم نظراً لإعلان عام 2014 سنة دولية للزراعة الأسرية. وأعربت عن تقدير وفدها للموقف الايجابي إزاء زيادة استثمار الصندوق في هذا المجال.

143- **السيد BOSAN** (باكستان). بعد أن رحب بالاتحاد الروسي كعضو جديد في الصندوق، أشاد بموضوع الدورة الذي له أهمية خاصة بالنسبة لباكستان. فزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية لهما أهمية كبرى في القضاء على الجوع والفقر، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتحسين سبل العيش، وإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد ساعدت تدخلات الصندوق على ضمان توجيه الاهتمام نحو زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية على النحو الواجب في السياسات والميزانيات الوطنية. وتعمل حكومته على الأخذ بأكثر الطرائق فعالية لتحويل الموارد والخدمات إلى هؤلاء المزارعين.

144- وللزراعة دور حيوي في مواصلة النمو في اقتصاد باكستان. فهي توفر 21.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر المصدر الرئيسي لسبل العيش بالنسبة لـ 67 في المائة من السكان. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لدى الحكومة في القضاء على الفقر الريفي من خلال خلق الفرص أمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب ، بما في ذلك الشابات، في المناطق الريفية، ومن خلال التمكين من الحصول على الخدمات المالية والتدريب المهني وتعزيز المهارات. وتقدر الحكومة شراكتها مع الصندوق وتأمل في تلقي المزيد من المساعدة لبرامج تهدف إلى التصدي للتحديات الأخيرة، من قبيل الكوارث الطبيعية واستنزاف تدفقات الأنهار وتغير المناخ. وأشار إلى أن باكستان هو أحد الأعضاء المؤسسين للصندوق وقد قدم له حتى الآن مساهمات بلغ مجموعها 31.8 مليون دولار أمريكي. وقد اضطلع الصندوق بـ 25 مشروعاً هاماً في باكستان، منها مشروع للتمويل الصغري المستدام، وهو شريك ممتاز يستجيب لاحتياجات بلاده. ويرحب باكستان بالجهود الإصلاحية التي يبذلها رئيس الصندوق وهو يتطلع قدماً للحوار البناء بين جميع الدول الأعضاء حول التجديد العاشر لموارد الصندوق.

145- **السيدة JACOBY** (السويد). تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي، فرحبت بالاتحاد الروسي عضواً جديداً في الصندوق، وقالت إن عام 2014 سيكون سنة هامة بالنسبة للصندوق، إذ سيشهد مشاورات التجديد العاشر والشكل النهائي الذي ستتخذه خطة التنمية لما بعد عام 2015. ومن الأهمية الأساسية بالنسبة للصندوق أن يركز على مهمته الفريدة المتمثلة في القضاء على الفقر الريفي ودعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وهما مجالان حقق فيهما نتائج ثابتة. وأشارت إلى أن التقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق وجد أن الصندوق يوسع نطاق أنشطته بصورة تقلل من فعاليتها؛ فهناك حاجة إلى مزيد من الانتقائية القطرية والمواضيعية. وينبغي أن ينصب التركيز الأول لدى الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة. فزيادة العمل في البلدان الهشة والمنكوبة بالنزاعات تتطلب التزاماً طويل الأجل، وقدرة على تحمل المخاطر، ومرونة، فضلاً عن الموارد الكافية والشراكات الصلبة على الأرض. أما في البلدان المتوسطة الدخل التي لديها جيوب كبيرة من الفقر الريفي، فإن بوسع الصندوق أن يحقق فارقاً بالتركيز على الابتكار وتوسيع النطاق، بما في ذلك زيادة تقاسم التكاليف في هذه البلدان نفسها. وينبغي توخي الحذر في تعبئة الموارد الخارجية وإجراؤها بصورة شفافة وبتشاور وثيق مع هيئات الصندوق الرئاسية بحيث تتم المحافظة على نموذج الأعمال الفريد الذي يأخذ به الصندوق وعلى ما لديه من ميزة نسبية.

146- وأشارت إلى أن توفير فرص العمل يعتبر حجر الزاوية في التنمية والطريق نحو الخروج من دائرة الفقر. وتعتبر زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة رب عمل رئيسي في كثير من البلدان، ويمكن لموضوع الدورة الحالية أن يشكل قاعدة لتقاسم الخبرات والممارسات الفضلى فيما يتعلق بخلق فرص العمل وخصوصاً بالنسبة للمرأة الريفية والشباب الريفي. ويمكن للصندوق أن يلعب دوراً قوياً كعامل معرفي بغية رعاية الاستثمارات الخاصة. وقد حقق الصندوق نتائج مشهودة فيما يتعلق بتعميم الاعتبارات الخاصة بالبيئة والمناخ والمساواة بين الجنسين على برامجه. على أن عليه أن يخصص ما يكفي من الموارد للحفاظ على مركزه القيادي في موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فهناك نقص في النساء في المناصب العليا، وتعرب بلدان الشمال الأوروبي عن أملها في النظر بصورة خاصة في النساء المؤهلات عند ملء الشواغر الحالية في المناصب العليا.

147- **السيد أبو حديد** (مصر). عرض خارطة الطريق التي تسير عليها مصر بقوة نحو الاستقرار السياسي وتحرير الاقتصاد، وأشار بارتياح إلى أن دستور بلاده الجديد يتضمن الالتزام بتوفير الأساسيات للزراعة ولتربية الحيوانات، ويضمن شراء المحاصيل الأساسية بأسعار تحقق هامشاً من الربح للمزارعين؛ ويخصص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار المزارعين والخريجين الشباب؛ ويضمن دور المرأة وحماية المزارع والعامل الزراعي من الاستغلال.

148- وأكد أن الصندوق، من خلال برامجه للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة، يعتبر شريكاً أساسياً في الجهود التي تبذلها مصر لتنمية الزراعة ومحاربة الفقر الريفي، كما أن مكتب الصندوق في بلاده يشكل صلة وصل الصندوق بجميع البلدان المجاورة. وقد استفاد أكثر من مليون أسرة من استثمارات الصندوق في مشروعات نموذجية نجحت في زيادة دخل صغار المزارعين وروجت للتنمية الزراعية العامة في المناطق المستهدفة، والتي شملت بعض القرى الأشد حرماناً في مصر. ويجري العمل حالياً على مشروع جديد لبناء القدرة التسويقية لدى صغار المزارعين.

149- وتركز استراتيجية التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2030 على تحقيق النمو الزراعي بمعدل سنوي نسبته 4 في المائة، وعلى تحسين الأمن الغذائي. ونظراً لأن الزراعة هي النشاط الأساسي الذي يقوم عليه الاقتصاد وهي محرك النمو الاقتصادي، فإن مصر ترحب بتركيز الاجتماع الحالي على الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة في المستقبل. كما أن مصر تتابع باهتمام جهود الصندوق لتطوير أنشطته بصورة تتمشى مع احتياجات الأعضاء ولتوسيع خدمات ومشروعات الإقراض لديه على أساس الإطار الإنمائي لكل بلد من البلدان على حدة.

150- **السيد VARGAS HERNÁNDEZ** (الجمهورية الدومينيكية). قال إن حكومته تعمل مع الصندوق على التصدي للتحديات المعروضة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة 2010-2030. وتعتبر التنمية الزراعية المستدامة ركيزة أساسية لسياسة الحكومة وهي تشمل تقديم الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز بصورة خاصة على المساواة بين الجنسين وعلى الشباب. ويتمثل الهدف في زيادة الإنتاجية الزراعية والقدرة على المنافسة، بما يشمل إمكانية دخول الأسواق، بغية تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية. وأشار إلى أن رئيس الجمهورية Medina يجتمع في عطلة نهاية الأسبوع مع منظمات المزارعين بحيث يستمع إليهم مباشرة فيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة والحلول التي يمكنها أن تفي باحتياجاتهم.

151- كما أطلق الرئيس صندوقاً خاصاً لدعم التصدير والتنمية. ولا يمكن تحقيق التنمية إلا بالاستثمار في الموارد البشرية، ولذا فإن حكومته ملتزمة بتعزيز تعاونها مع الصندوق في هذا المضمار. فالأنشطة من قبيل بناء القدرات، والشراكات، ونقل التكنولوجيا، وإدراج أفضل الممارسات في السياسات العامة، وتعزيز المنظمات الريفية، كلها تساعد على تعزيز الاقتصاد الريفي. وتعطي هذه الرؤية المزارعين الفرصة لكي يصبحوا شركاء في الأعمال ولكي يتقاسموا فوائد الاقتصاد العالمي بأن يصبحوا جزءاً من سلاسل القيمة القائمة.

152- ورحب بدعم الصندوق للمشروعات في الجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك في مناطق الحدود مع هايتي. ويعتبر الصندوق قناة حيوية للتعاون لأغراض التنمية، ولذا فإن على الأعضاء أن يساهموا في توسيعه.

وأكد أن وفده سيشارك في مشاورات التجديد العاشر انطلاقاً من هذه الروح. وأعاد تأكيد التزام بلاده تجاه الصندوق.

153- **رفعت الجلسة في الساعة 1.35 بعد الظهر.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الأربعاء 19 فبراير/شباط 2014 الساعة 6.25 مساء

رئيس الجلسة: Pio Wennubst (سويسرا)
(نائب رئيس المجلس))

المحتويات

الفقرات

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015–2016، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال)	157–156
الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 12 على جدول الأعمال)	174–168
بيان الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى المزارعين	175
بيانات عامة (البند 6 من جدول الأعمال) (تابع)	195–176
– السودان	177–176
– النمسا	179–178
– الأردن	181–180
– أنغولا	184–182
– بنغلاديش	187–185
– غانا	189–188
– تونس	191–190
– النيجر	193–192
– ألمانيا	195–194

154- **دعي المجلس للانعقاد في تمام الساعة 6.25 مساء.**

155- **عرض شريط فيديو يوثق خبرة مزارع من غامبيا.**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015-2016، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 37/L.7 وAdd1 والنسخة المنقحة GC 37/L.7/Rev.1)

156- **رئيس الجلسة** قال بأن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته العاشرة بعد المائة الميزانيتين المقترحتين للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه، وأوصى بأن تعرض على مجلس المحافظين للمصادقة عليها، ولفت الانتباه إلى أن مشروع القرار وارد في الوثيقة GC 37/L.7.

157- **السيد KELLET** (نائب الرئيس المساعد، لدائرة العمليات المالية في الصندوق) استذكر بأن المجلس التنفيذي وفي دورته العاشرة بعد المائة وافق على برنامج الصندوق للقروض والمنح لعام 2014 بما يصل مجموعه إلى 1.06 مليار دولار أمريكي. وقال بأن الانخفاض في الإقراض والمنح في عام 2013 سيعوض بزيادة في برنامجي الصندوق لعام 2014 و2015 للوصول إلى المستوى المستهدف الموضوع لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق وقدره 3 مليارات دولار أمريكي. كذلك يتوقع وجود مبلغ قدره 0.225 مليار دولار أمريكي على شكل تمويل مشترك يديره ويشرف عليه الصندوق بشكل مباشر. وأما الميزانية العادية المقترحة للصندوق لعام 2014 فهي 149.64 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل 5.5 مليون دولار أمريكي زيادة عن عام 2013، أو 3.8 بالمائة من الزيادة الإسمية، وهي تمثل زيادة قدرها 2.28 مليون دولار أمريكي من التكاليف المتكررة بسبب استبدال نظام القروض والمنح، وتكاليف متكررة إضافية تعادل 2 مليون دولار أمريكي تتعلق بالإجراءات التي اقترحتها إدارة الصندوق استجابة للتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق، و1.22 مليون دولار أمريكي من الزيادات الأخرى.

158- وتفترض الميزانية المقترحة أن يتم استيعاب جميع الزيادات في تضخم الأسعار لتكاليف غير الموظفين ضمن الميزانية العادية. ومن غير المتصور أي زيادة في صافي رواتب الموظفين عام 2014. إضافة إلى ذلك، فإن توفير ما يلزم لزيادات رواتب الموظفين المهنيين الموقوفة منذ عام 2012 والتي تبلغ 000 680 دولار أمريكي قد تم ترحيلها مرة أخرى بناء على توصيات اللجنة الدولية للخدمة المدنية لعام 2014 مما نجم عنه زيادة صفرية في صافي رواتب الموظفين المهنيين. ولن تستخدام هذه الوفورات بدون استشارة المجلس التنفيذي.

159- وأما الميزانية الرأسمالية المقترحة للصندوق، وميزانية التعديل لمرة واحدة لعام 2014، بما يقدر بحدود 5.4 مليون دولار أمريكي و2.1 مليون دولار أمريكي على التوالي، فسيتم تنفيذها على مدى السنتين إلى ثلاث سنوات القادمة للتركيز بصورة رئيسية على خطة العمل استجابة للتقييم المؤسسي لكفاءة الصندوق، وعلى متطلبات النفقات الرأسمالية العادية، بما في ذلك استبدال الأجهزة المخطط له. وأخيراً واستجابة للتوصيات الواردة في سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد طور الصندوق منهجية لتوفير

بيانات تستند إلى الجنسين في حافظة قروض الصندوق، وحاول القيام بالأمر نفسه بالنسبة للميزانية العادية. وسيتم إدخال التجديدات الإضافية التي ستجرى على هذه المنهجية في الميزانية المستقبلية.

160- **السيد TUINENBURG** (القائم بأعمال مكتب التقييم المستقل في الصندوق) قال بأن برنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته المقترحة لعام 2014 قد استفادت من توجيهات المجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات ولجنة التقييم التابعتين له. وعلى أساس إطار الانتقائية الذي طوره المكتب وتبناه لأول مرة في إعداد وثيقتي برنامج عمله وميزانيته، يقترح مكتب التقييم بالنسبة لعام 2014 إجراء تقييم على مستوى المنظمة لانخراط الصندوق مع الدول الهشة، إضافة إلى استكمال التقييم المؤسسي الجاري حول المنح. وسيتم عرض التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق على الدورة الثانية لهيئة مشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق في يونيو/حزيران. وفيما يتعلق ببرنامج العمل الذي سيتم تنفيذه في الميدان، فقد ضمن مكتب التقييم المستقل تركيبة جيدة من البلدان سواء من جهة التمثيل الإقليمي أو حجم الحافظة. وهو يقترح سبعة تقييمات لبرامج قطرية: بنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والصين والسنغال وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. كذلك فإنه سيجري ثمانية تقديرات لأداء مشروعات وتقدير واحد للأثر عام 2014، وسيتثبت من جميع تقارير إنجاز المشروعات المتاحة خلال العام وسيعمل على موجزين للتقييم، الأول عن انخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل، والثاني من تطوير المراعي بالتعاون مع مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

161- وفيما يتعلق بمتطلبات الموارد لعام 2014، فقد أجرى مكتب التقييم المستقل عملية تخطيط استراتيجية لعمله لعام 2013، بما في ذلك على وجه الخصوص استعراض لعدد موظفيه الحاليين وتركيبة درجات الموظفين وقارنها بعبء العمل المتوقع لتنفيذ برنامج العمل المقترح لهذا العام. وعلى أساس نتائج هذه العملية، اقترح مكتب التقييم المستقل الإبقاء على نفس عدد الموظفين عام 2014 كما كان عليه عام 2013. إلا أنه ومن خلال تجديد الشراكة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون فقد تم الاتفاق على ندب موظف رفيع المستوى من الوكالة إلى مكتب التقييم المستقل، وستغطي الحكومة السويسرية جميع التكاليف ذات الصلة بهذا الموظف، أما المكتب فسيغطي التكاليف التشغيلية ذات الصلة بعمل التقييم.

162- وأخيرا، قام المكتب بتطبيق المعايير المؤسسية في الصندوق للميزانية الإدارية بمعدل تضخم قدره 2.1 بالمائة لتكاليف غير الموظفين، وبدون زيادة في رواتب الموظفين وبمعدل صرف قدره 1 دولار أمريكي لكل 0.72 يورو. وبالتالي فإن الميزانية النهائية المقترحة لمكتب التقييم المستقل كانت بحدود 5.98 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 6.01 مليون دولار أمريكي لعام 2013، أي بتراجع قدره 0.5 بالمائة.

163- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد، لدائرة إدارة برامج الصندوق) قال بأنه وخلال عام 2013 استمر تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على جميع القروض والمنح القطرية المخصوصة المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة، باستثناء تلك الممولة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وتم تخصيص حوال 96 بالمائة من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات وفقا للمبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أما الباقي فيتألف من المنح الإقليمية والعالمية غير المخصصة لقطر بعينه، والمنح المقدمة بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. واستندت درجات الأداء القطرية لعام 2013 على البيانات المحددة عن أداء الحافظة وأداء القطاع الزراعي

في كل بلد علاوة، على الأرقام الخاصة بالسكان الريفيين والدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد. وهذه الدرجات متاحة في الوثيقة GC 37/L.7/Add1 ومنشورة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وتنعكس البيانات المحدثة في الدرجات القطرية لعام 2013 وفي مخصصات عام 2014 من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لكل بلد من البلدان.

164- كذلك دعت الوثيقة مجلس المحافظين للإحاطة علما بالوضع المرحلي لتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق في هذه المبادرة.

165- **السيدة BÖLLHOFF** (ألمانيا) رحبت بحقيقة أن ميزانية المقترحة للصندوق لعام 2014 لا تتوقع أية زيادات في الرواتب، وأن الصندوق في موقع يسمح له باستيعاب الزيادات في التكاليف الناجمة عن التضخم، إلا أن وفد بلادها سيمتنع عن التصويت على الميزانيتين الرأسمالية والعادية للصندوق لعام 2014، حيث أن الصندوق كان في موقع جيد يسمح له بالتعويض عن الزيادات المحتملة في التكاليف من المكاسب التي يحققها من الكفاءة وما ينجم عنها من وفورات من خلال التنفيذ النشط لجدول أعمال الإصلاح. وبالتالي فهي تشجع الصندوق على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين كفاءته وفعاليته التكاليفية.

166- **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين إلى تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 37/L.7.

167- **تم تبني القرار 188/د37 الخاص بالميزانية الإدارية المكونة من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية وميزانية التعديل لمرة واحدة لعام 2014، وميزانية مكتب التقييم المستقل للصندوق لعام 2014.**

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 12 على جدول الأعمال) (GC37/L.9)

168- رئيس الجلسة، لفت الانتباه إلى الوثيقة GC 37/L.9، التي تتضمن تقريرا وتحديثا عن ترتيبات استضافة الآلية العالمية التي نظر بها المجلس التنفيذي في دورته العاشرة بعد المائة، وهي الآن معروضة على مجلس المحافظين للعلم.

169- **السيدة MENON** (نائب الرئيس المساعد، لدائرة خدمات المنظمة) استذكرت بأنه وفي الدورة التاسعة الخاصة للمجلس التنفيذي المنعقدة في مايو/أيار 2012، تبنى المجلس قرارا حول تعديل مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والصندوق فيما يخص الطرائق والعمليات الإدارية للآلية العالمية ورفع تقريرا بها إلى مجلس المحافظين في دورته عام 2013. وتحدد الوثيقة GC 37/L.9 التقدم الإضافي المحرز فيما يتعلق بنقل مقر الآلية العالمية وموظفيها إلى الأمانة العامة للاتفاقية في بون، بما يتماشى مع القرار المتخذ في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف في سبتمبر/أيلول 2013، وتسليم الحسابات المالية. كذلك فقد تقرر في مؤتمر الأطراف أيضا إنشاء مكتب اتصال في روما وتزويده بالموظفين بما هو ملائم. واجتمع رئيس الصندوق بالأمانة العامة التنفيذية الجديدة للاتفاقية السيدة Monique Barbut، التي أعربت عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأطراف في دورته الحادية عشر بالسرعة الممكنة. ولتحقيق هذه الغاية وبدءا من أبريل/نيسان 2013، تم تعيين موظفي الآلية العالمية كموظفين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بما يتماشى مع القوانين والتشريعات

المطبقة على موظفي الأمم المتحدة. وأملت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باستكمال القرارات الخاصة بنقل الموظفين إلى الموقع الجديد في بون في الفصل الأول من عام 2014.

170- وبما يتفق مع قرار مؤتمر الأطراف ومذكرة التفاهم المعدلة، فقد عمل الصندوق واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر معا على خطة لتسليم حسابات الآلية العالمية. وبتاريخ 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013، حوّل الصندوق مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي، والذي يمثل الرصيد المتبقي من الأموال في حسابات الآلية العالمية التي كان يمسكها الصندوق مخصوما منها المبلغ الذي تم وضعه جانبا لأغراض أية التزامات محتملة إلى الحساب المصرفي للاتفاقية. وسيتم الإبقاء على أموال الآلية العالمية في حساب ضمان كإجراء احترازي مؤقت بانتظار الترتيبات المناسبة للصندوق ولاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حول مسألة الالتزامات المتعلقة بالآلية العالمية. ويتفق هذا الإجراء مع المشورة التي تقدم بها مكتب المستشار العام للاتفاقية في يوليو/تموز 2012، والذي خلص إلى أنه وفي غياب أية قاعدة أو تدبير آخر يمكن أن يدخل به الصندوق مع مؤتمر الأطراف، يتوجب حل القضية بين الأمانة العامة للاتفاقية والصندوق بمشورة من مكتب الأطراف إذا كان ذلك ضروريا. ولتحقيق هذه الغاية، فقد تعاونت الأمانة العامة للاتفاقية مع الصندوق بهدف الوصول إلى حل مناسب يقبله الطرفان بغية إغلاق الحسابات والإفراج عن الأموال وإرجاعها للأمانة العامة. وقبل ذلك بأيام قليلة أعلمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الصندوق ببعض الإجراءات المعينة التي قد تنجم عن الحد من هذه الالتزامات. وما أن يستلم الصندوق تأكيدا رسميا بهذه الإجراءات حتى يفرج عن الموارد المقابلة لها والمحتفظ بها حاليا في حساب الضمان.

171- وقد عقد رئيس الصندوق والأمانة التنفيذية للاتفاقية مشاورات ثنائية مفصلة حول جميع القضايا العالقة ذات الصلة باستضافة الصندوق للآلية العالمية ووضعا خطة للمضي قدما، ويتوقع الصندوق حل جميع هذه القضايا في وقت قريب. وكما كان الحال عليه في السابق سيبقى المجلس التنفيذي على علم بنتائج جميع المسائل ذات الصلة بالآلية العالمية.

172- **السيدة STENSETH** (النرويج)، رحبت بالتحديث المقدم، وقالت بأن وفد بلادها أشار في دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول إلى أن أمله قد خاب بمعالجة الصندوق لهذه القضية، وأثار مخاوف حول أساس قرار الصندوق بوضع بعض الأموال جانبا في حساب ضمان لتغطية بعض أو جميع الالتزامات المحددة، وكان يمكن أن تنعكس وجهات النظر هذه بصورة أفضل في الوثيقة المعروضة على مجلس المحافظين، إلا أنها ترحب بأن إدارة الصندوق قد التزمت بالوصول إلى حل ناجح بتنسيق وثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإلى أن يتم تحقيق ذلك، فإن المسألة ستبقى مثارا للقلق.

173- **السيدة ARRIBALZAGA** (اسبانيا)، قالت بأن وفد بلادها يتقاسم هذه المخاوف التي عبرت عنها ممثلة النرويج ولكنها ترحب أيضا بحقيقة قرب التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

174- **أحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات الموفرة في الوثيقة GC 37/L.9.**

بيان الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى المزارعين

175- بدعوة من رئيس المجلس، قدمت السيدة Elisabeth MPOFU، ممثلة منتدى المزارعين، موجزا لبيان الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى المزارعين الذي عقد في روما يومي 17–18 فبراير/شباط 2014 بالتزامن مع الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لهذا البيان في الفصل الرابع.

بيانات عامة (البند 6 من جدول الأعمال) (تابع)

176- **السيد الأيمن محمد** (السودان) أكد على الدور المحوري للزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة لجهة الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، واستئصال الجوع والبطالة، والتلاحم الاجتماعي، والاستخدام المتوازن والمستدام للموارد الطبيعية. ويبلغ نصيب الزراعة الأسرية ما لا يقل عن 70 بالمائة من إجمالي الزراعة في السودان، وهي تضم النساء إلى حد كبير، ولكنها تأثرت سلبا بالأزمات العالمية، والهجرة الريفية، والافتقار إلى الإصلاح الزراعي، وضغوطات تغير المناخ التي فاقمت من النزاع على الموارد الطبيعية وقلصت من مستويات الإنتاج وزادت من حدة الفقر.

177- وعلى الرغم من مواردها الشحيحة، إلا أن حكومة السودان تولي أولوية قصوى للإنفاق على القطاع الزراعي، وقد بدأت بخلق البيئة المواتية من خلال وضع الخرائط للاستخدام الأمثل للأراضي وتنمية مرافق التمويل الصغري لصالح صغار المنتجين والخريجين والشباب. وكذلك فقد قامت بتنفيذ مبادرات رئيسية للتنمية الزراعية مثل برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا، وبرنامج الاستجابة الإقليمية للجفاف، وأعدت ورقة للفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2013–2018، وورقة استراتيجية لتنمية قطاع الزراعة البعلية التقليدي. كذلك فقد نفذت العديد من مشروعات الصندوق التي تركز على الزراعة الأسرية، وهو مجال يوفر فرصا عديدة ولكنه ينطوي أيضا على تحديات جمة. وهنالك حاجة لإجراءات سياساتية من بينها تعزيز الاستثمار العام في المناطق الريفية على وجه الخصوص، والحد من المخاطر ذات الصلة بالقروض المتاحة لصغار المزارعين، وإيجاد مؤسسات تمويلية جديدة تستجيب لاحتياجات المزارعين، وحل قضايا ملكية الأراضي والحيازات الصغيرة، ودعم مشروعات النساء والشباب مع التركيز على الوصول إلى الأسواق والتمويل وإدارة الموارد الطبيعية لاستخدام التقنيات غير الضارة بالبيئة، والترويج لتبادل المعرفة والبحوث، وزيادة القيمة المضافة لصالح المنتجين. ويبقى السودان ملتزم تماما بعمل الصندوق.

178- **السيد ORHLER** (النمسا) علق قائلا بأنه وفيما يخص فترة التجديد التاسع للموارد والتي هي في عامها الثاني، فإن السؤال المطروح هو فيما لو كان بإمكان تحقيق الهدف الطموح المتمثل في المساهمة في تخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر بحلول عام 2015. وقد اتفقت الدول الأعضاء على أنه ولتحقيق هذا الغرض لا بد من تحسين الأثر الإنمائي للصندوق، ورفع كفاءته التشغيلية وتحقيق الكفاءة المؤسسية وتعزيز الإدارة المالية. وقد حث الصندوق على الاستمرار في جهوده الرامية لتحقيق هذا الهدف. وجاءت الاستنتاجات والتقارير المتعلقة بالنتائج والأثر والكفاءة الإنمائية مشجعة، ولكنها ركزت على حقيقة أن المشروعات جيدة التخطيط والتنفيذ، فقط هي التي تحقق النتائج الإنمائية الناجحة وأن الكفاءة والفعالية التشغيليتين والمؤسسيتين هما المفتاح.

179- ولفت السيد ORHLER الانتباه إلى أهمية دور الحكومات المقترضة، والتي هي بحاجة لتعزيز التزامها وتكريس جهودها على القضايا الإنمائية. ويتوجب على الدول المتلقية أن تخلق البيئة التمكينية للتدخلات الإنمائية الناجحة. وأما الحقيقة المفزعة فهي بأنه وقبل سنة واحدة فقط من الموعد الأقصى المحدد للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية، مازالت أعداد الفقراء في العالم عالية للغاية، ومازال عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يعانون من الجوع الحاد بحدود مليار شخص، غالبيتهم من فقراء الريف، مما يعني أن مهمة الصندوق وشركائه الإنمائيين بعيدة كل البعد عن التحقيق. وتمنى للصندوق النجاح في التجديد العاشر للموارد وفي وضع خارطة طريق تتسق مع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. واعتبر بأن عملية استعراض منتصف الفترة كانت نقطة بداية جيدة للنظر في الإنجازات والنواقص. وأخيرا رحب بالاتحاد الروسي عضوا جديدا في الصندوق.

180- **السيد الطراونة** (الأردن) قال بأن الزراعة هي القطاع الاقتصادي الرئيسي في الأردن، وهي تلعب دورا حيويا في التنمية، وبخاصة في المجتمعات الريفية، وفي ضمان الأمن الغذائي. وهي تشكل حصة كبيرة من صادرات الأردن وتوفر الدخل الضروري للعديد من الأسر، على الرغم من أن مساحة الأراضي المزروعة قد تقلصت لصالح التمدن، وبسبب ملكية الأراضي المجزأة ورداءة إنتاجية الأراضي. وقال بأن التوجهات المستقبلية لقطاع الزراعة في بلاده مختصرة في سبعة أهداف وهي: الأمن الغذائي الأسري، والحد من الفقر الريفي؛ وتنمية الموارد الحيوانية والنباتية من خلال إيصال خدمات الدعم إلى المزارعين؛ وحماية الغابات وإعادة التشجير، وتنمية أراضي الرعي؛ وتنمية البنى الأساسية للتسويق بما في ذلك التشريعات الرامية إلى زيادة الصادرات؛ وإدخال تقنيات وتكنولوجيا الزراعة الحديثة؛ وتحسين بيانات الاستثمار بهدف تعزيز الاستثمار في الزراعة؛ ووضع قوانين وتشريعات زراعية، وتنمية بناء القدرات المؤسسية في القطاع الزراعي.

181- وقال بأن الموضوع الرئيسي للدورة الحالية يستحق الدعم والاهتمام، فالزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة هي أكثر أشكال الزراعة شيوعا في غالبية البلدان النامية، بما في ذلك الأردن. وبالتالي يتوجب على مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة أن تحظى بالتشجيع، نظرا للدور الذي تلعبه مثل هذه الزراعة في الترويج للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي، واستدامة الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة بأوسع معانيها. ويعد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة مجال تركيز الخطط الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية في الأردن وبالتالي فإنه يتطلع إلى الاستفادة من المناقشات التي ستدور حول هذا الموضوع.

182- **السيد CANGA** (أنغولا) رحب باختيار الزراعة الأسرية موضوعا للدورة الحالية ولإعلان عام 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية، وإعلان هذه السنة سنة الزراعة والأمن الغذائي من قبل الاتحاد الأفريقي. فالتنمية المستدامة للزراعة أمر ضروري لتحقيق التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على قطاع النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية، وتحسين سبل عيش السكان وبخاصة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولا يمكن التطرق بصورة ملائمة للتحديات الهائلة التي يواجهها حاليا العالم الريفي، إلا من خلال إيلاء الأولوية الضرورية لشواغل المزارعين.

183- تروج أنغولا للتنمية المتكاملة للزراعة من خلال توفير المساعدة للمزارعين والصيادين ومنظماتهم وتعاونياتهم ورابطاتهم مع تشجيع القطاع الخاص أيضا. ويتمثل التركيز في إعادة إعمار وإنشاء البنى

الأساسية لتيسير تسويق المنتج الزراعي، وللاستثمار في التدريب على جميع المستويات وخدمات الإرشاد الزراعي، والبحوث وتحديث الزراعة الأسرية، وصيد الأسماك الحرفي، من خلال تحسين معرفة ودراية المزارعين والصيادين وبخاصة النساء منهم. وهنالك حاجة لتحسين الوصول إلى الائتمان والأسواق، ولذا تمت صياغة برنامج للقروض لفائدة آلاف المزارعين والصيادين مع مشاركة من المؤسسات العامة والقطاع المصرفي والأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني، يرافقه برنامج لشراء المنتوج الزراعي كوسيلة لتقريب المنتجين الريفيين بصورة أوثق إلى الأسواق.

184- وتبذل حكومة أنغولا كل جهد ممكن للتخفيف من آثار تغير المناخ على الزراعة والصيد، مع ما يخلفه تغير المناخ في بعض الأحيان من أثر كارثي لموجات الجفاف والفيضانات على سبل عيش الصيادين الحرفيين ومزارعي الكفاف من أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن الضروري تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتطرق لقضايا تغير المناخ، وبالتالي فقد شجيع الدول الأعضاء في الصندوق على أن تسهم بسخاء في التجديد العاشر للموارد.

185- **السيد MANNAN** (بنغلاديش) قال بأن الصندوق على الدوام في طليعة الجهود الرامية لمحاربة الفقر والجوع في البلدان النامية الفقيرة. وعلى ضوء الدور المهيمن للزراعة الأسرية في الاقتصادات الريفية وأثرها المحفز على الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، فإن الموضوع المختار لمجلس المحافظين يأتي في الوقت المناسب على وجه الخصوص.

186- وقد أحرزت بنغلاديش تقدما كبيرا في تنمية انتاجها الزراعي منذ استقلالها عام 1971، استنادا إلى الدعم المستدام من خلال السياسات الملائمة وخدمات البحوث والإرشاد والتطوير، وهنالك ما يقرب من 48 بالمائة من قوة العمل الوطنية المنخرطة في الزراعة، وعلى الرغم من تعرض البلاد لمخاطر تغير المناخ إلا أنه قد تم تحقيق نمو سنوي مستقر في الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 6 بالمائة على مدى العقد الماضي. وقد تم تصور استئصال الفقر بصورة كاملة بحلول عام 2021. وتتضمن الخطة طويلة الأمد لاستئصال الفقر وانعدام المساواة الاستثمار في المزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة ، وتشير التجارب إلى أن مثل هذا الاستثمار يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وتعزيز تمكين الجنسين، وتقوية الصمود للتأقلم مع الكوارث الاقتصادية وتلك التي يتسبب بها تغير المناخ. وأما "مشروع بيت واحد مزرعة واحدة" فهو يروج للزراعة الأسرية من خلال الإشراك المالي الالكتروني والتمكين، وهو مشروع أطلق عام 2010، ويتضمن مبادرات لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الهامشيين على تشكيل رأسمالهم وتنمية مهاراتهم وتوليد الدخل.

187- كذلك فقد رحب بالمساهمة طويلة الأمد للصندوق في التخفيف من وطأة الفقر، وفي تنمية البنى الأساسية الريفية والتنمية الزراعية في بنغلاديش. وبالتالي فقد أكد مجددا على دعم بلاده الكامل للصندوق وثقته باستمراره في لعب دور هام في دعم برامج التنمية الريفية في البلدان النامية.

188- **السيد HUMADO** (غانا) قال بأن موضوع هذه الدورة يقتنص جوهر التركيز الإنمائي الحالي على القطاع الزراعي والأغذية في العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية. وقد تم بذل جهود متجددة في العديد من البلدان النامية على مدى العقد السابق لتحويل الزراعة، وخاصة في البلدان التي تنفذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وقد حان الوقت الآن لتحويل وضع المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات

الصغيرة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية لتحسين الانتاجية، والبنى الأساسية لتوفير وصول أفضل للأسواق، وتعزيز الصناعة على نطاق صغيرة، وتعزيز مؤسسات تحسين الخدمات الداعمة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحسين البيئة التشريعية والسياساتية لضمان وجود دخل مستدام وإنتاج غير ضار بالبيئة.

189- ومع اتخاذ جدول الأعمال العالمي للتنمية لما بعد عام 2015 مركز الصدارة، فمن الهام المطالبة بنماذج إنمائية مستدامة شمولية وعادلة ينخرط فيها الصندوق بشكل كامل. ومن الضروري تطوير النماذج الإنمائية الشمولية لضمان ألا تستبعد عملية التحديث وتحويل الزراعة في البلدان النامية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتقصيهم. وقد شهدت غانا بالعمل بصورة وثيقة مع الصندوق وغيره من الشركاء شراكات ناجحة ذات فائدة متبادلة بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مما نجم عنه زيادة في الإنتاجية والوصول إلى الأسواق، وتحسين الدخول الأسرية. والمستقبل الذي نرغب به هو مستقل يتسم بدخول زراعية تجتذب الشباب ويذهب فيه الأطفال جيدو التغذية إلى المدارس لتحقيق كامل طاقاتهم، مستقبل يتسم بغذاء وتغذية آمنين. ويمكن الوصول إلى هذا المستقبل إذا ما تم تركيز الموارد على جعل المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر إنتاجية وتنافسية. وقد حان الوقت الآن للاستفادة من النوايا الطيبة الدولية السائدة تجاه الزراعة لقلب حظوظ المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة.

190- **السيد الأشعل** (تونس) عبر عن رضاه على التقدم الذي أحرزه الصندوق في سعيه للوصول إلى كفاءة أكبر لعمله بهدف مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة اقتصاديا واجتماعيا وتغير المناخ والتطرق للتحديات الناجمة عنها في القطاع الزراعي، وبخاصة في البلدان النامية، التي تتطلع إلى الصندوق كشريك رئيسي في مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي واقع الأمر، فقد أسهم الصندوق في جهود تونس للتنمية الزراعية والتي تتبع نهجا تشاركيا لصالح الاستدامة، وتستهدف تحسين دخول وسبل عيش أكثر المجموعات تهميشا وحرمانا.

191- استند قطاع الزراعة في تونس أساسا على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، كان دورهم حاسما بشكل ملحوظ في مجالات الأمن الغذائي، وصون التنوع البيولوجي والأصناف الحيوانية والنباتية مما يسر الإبقاء على النمط الغذائي التقليدي، وأدى إلى توليد الدخول وإضافة القيمة الإنتاج الزراعي الذي ساعد بدوره على خلق دينامية اقتصادية ريفية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية هذا الدور، لا بد من أن تأخذ الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة مكانها الشرعي كجزء من المنهجية الشاملة والمتكاملة لدعم أهداف التنمية الزراعية. ولتحقيق هذا الغرض لابد من التركيز على الوصول إلى التمويل الملائم للمزارعين بشروط مرنة وحصولهم على التدريب والقيادة والعمل المشترك الهادف إلى تعزيز كفاءة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتنفيذ برامج تأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل الانتاج مثل تهيئة الأرض، والتسويق والتجهيز، وإضافة القيمة للمنتج الطازج أو المصنع من خلال علامات الجودة التجارية. وقال بأنه يتطلع قدما لدعم الصندوق لمثل هذه البرامج بهدف جني المنافع خلال السنة الحالية، وهي السنة الدولية للزراعة الأسرية في سياق خطة إنمائية شاملة طموحة على المدى المتوسط والطويل للزراعة الأسرية.

192- **السيد IBRAHIMA** (النيجر) قال بأن مبادرة "النيجيريون يطعمون النيجيريين" قد أعادت الوظيفة الرئيسية للزراعة في النيجر. إذ تلعب المزارع الأسرية الصغيرة في البلاد والتي يبلغ تعدادها أكثر من مليون مزرعة دورا رئيسيا في توفير الغذاء والعمالة الريفية، حيث يعتمد ثلاثة من أصل أربعة أشخاص في النيجر على الأراضي لكسب عيشهم. ومع ذلك، فإن النيجر تعاني من عجز كبير في تجارة الأغذية. ومن المتوقع لمبادرة "النيجيريون يطعمون النيجريين" أن تضع حدا لانعدام الأمن الغذائي المزمن من خلال تحديث نظم الإنتاج وصون البيئة وحماية صحة المستهلك. وسيتم فيها تعظيم جميع الروابط في سلاسل القيمة من توفير البذور عالية الجودة إلى زيادة المردودات وتشييد البنى الأساسية للتخزين، وتنمية التجهيز والتعليب. وسيكسب المزارعون الأسريون والعمال الزراعيون ما يكفي لضمان حصولهم على مستوى محترم من العيش وشعورهم بالقيمة في مجتمعاتهم. ومثل هذه الشروط ضرورية بهدف ضمان استمرار الأفراد والمشغلين الاقتصاديين في السعي لتمويل الأنشطة الزراعية.

193- وستستفيد الدولة بأفضل صورة ممكنة من الاستثمار باتخاذ الإجراءات لتحسين إنتاجية المزارع وتنافسيتها لتمكينها من أن تغدو حديثة حيث تستطيع تلبية الطلب في الوقت الذي تبقي فيه على الجودة وتحترم البيئة، وبالتالي تساعد على ضمان الأمن الغذائي في البلاد وفي الإقليم في آن معا. وسيتم دعم مزارعي النيجر كجزء من رؤية جديدة تعرف باسم "حقلي = عملي". وأمل بأن يستمر الصندوق مع غيره من شركاء البلاد بتوفير الدعم الذي يحظى بتقدير كبير للنيجر. ورحب على وجه الخصوص بتوفير 200 مليون دولار أمريكي لبرنامج مدته 5 سنوات.

194- **السيدة BÖLLHOFF** (ألمانيا) قالت بأن المهمة الجوهرية للصندوق تنسجم مع الأولويات القصوى للتعاون الإنمائي الألماني. وأثنت على عمل الصندوق في دعم عمل لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ومحاربة الفقر الريفي، وعبرت عن تقديرها لجهود إدارة الصندوق لضمان تمتع برنامج العمل الموسع بجودة عالية. ويتوجب على الصندوق الإبقاء والتركيز بصورة أكبر على ميزته النسبية المتمثلة في معرفته المخصوصة بهدف ضمان فعاليته الإنمائية وفعالية التكاليف ولصياغة ملامح أعماله. في الوقت نفسه وكمؤسسة مالية متخصصة، يحتاج الصندوق لأن يكون على استعداد أكبر من غيره من المؤسسات المالية المتنوعة للاستجابة التحديات الريفية.

195- وفيما يتعلق بالتجديد القادم للموارد، يتوجب على الصندوق أن يستمر في التركيز على مهمته الجوهرية كما يتوجب عليه التركيز على أشد البلدان فقرا وأكثر الناس هشاشة. وأعربت عن تلهف حكومتها على وجه الخصوص لأن ترى الصندوق يشغل نفسه بالبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، كما أن حكومة بلادها تولي أيضا أهمية لتمكين النساء والشابات، إضافة إلى مواضيع تغير المناخ والتنوع البيولوجي الذي لابد من معالجته. وقد عبرت عن ترحيبها بالجهود الابتكارية الجارية للصندوق وشجعت على المزيد من التعاون مع القطاع الخاص. كذلك قالت بأن التنفيذ الناجح للشراكة الاستراتيجية بين الصندوق وألمانيا هو تطور آخر مرحب به. وأخيرا أثنت على الصندوق لجهوده لتحسين الفعالية وكفاءة التكاليف والشفافية.

196- **رفعت الجلسة في تمام الساعة 7.35 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للجلسة الثالثة للدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين التي عقدت في الساعة 9.30 صباحا يوم الخميس الموافق 20 فبراير/شباط 2014.

رئيس الجلسة: Afonso Pedro Canga (أنغولا)

(نائب رئيس المجلس)

ومن بعده: Luc Oyoubi (غابون)

المحتويات

	الفقرات
جلسة مخصصة لشخص واحد: حديث مع السيد PAUL POLMAN، كبير المدراء التنفيذيين، شركة UNILEVER	227-198
فريق خبراء القطاع الخاص: "صغار المزارعين = أعمال كبيرة"	293-228
تقرير عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح (البند 11 من جدول الأعمال)	295-294
مسائل أخرى (البند 13 من جدول الأعمال)	296
قصص من الميدان:	327-297
الاستثمار في تحويل حياة السكان الريفيين	
تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للسادة المحافظين	329-328
البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال) (تابع)	353-330
– الهند	333-331
– فرنسا	336-334
– جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية	338-337
– كمبوديا	340-339
– جمهورية أفريقيا الوسطى	343-341
– جمهورية كوريا	346-344
– هنغاريا	348-347
– كيريباتي	350-349
– الصومال	352-351
اختتام الجلسة	358-354

197- **دعي المجلس للانعقاد الساعة 9.35 دقيقة صباحا.**

جلسة مخصصة لشخص واحد: حديث مع السيد PAUL POLMAN، كبير المدراء التنفيذيين، شركة UNILEVER

198- **تم عرض شريط فيديو يوثق خبرة مزارع أسري من غواتيمالا.**

199- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، قامت بتقديم الجلسة المخصصة لمتحدث واحد، ورحبت بالسيد Paul Polman، كبير المدراء التنفيذيين لشركة Unilever، الذي كان قائدا فكريا في مجال القيادة المستدامة والأعمال التجارية المستدامة، وهو عضو في مجلس الأعمال العالمي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، ورئيس مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة. في عام 2013، تلقى السيد Polman أيضا دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ليكون عضوا في فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015. وخلال فترة الخمس سنوات التي شغل فيها منصب كبير المدراء التنفيذيين لشركة Unilever، تمكن السيد Polman من إدخال الاستدامة إلى جوهر عمل الشركة، وغيّر من طريقة عملها ومن تركيز انتباه موظفيها على إيصال خطة الشركة لسبل العيش المستدامة. وبالاستناد إلى هذا النهج، وعلاقته بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن الحديث مع السيد Polman سوف يغني مناقشات فريق خبراء القطاع الخاص عن موضوع "صغار المزارعين = أعمال كبيرة". ودعت السيد Polman للبدء بوصف جوهر خطة شركة Unilever لسبل العيش المستدامة.

200- **السيد POLMAN** (كبير المدراء التنفيذيين لشركة Unilever)، أشار إلى أن السنة الدولية للزراعة الأسرية تشكل مناسبة ملائمة لتبادل الأفكار حول قضايا الاستدامة. وأضاف بأن خطة الشركة لسبل العيش المستدامة تستند إلى حقيقة أنه من الممكن بوضوح تخليص الملايين من قبضة الفقر، كما تم التعبير عنه خلال السنوات الثلاثين الماضية، بما في ذلك من خلال تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بمعدل النصف. إلا أن التكلفة ما زالت كبيرة، إذ ما زال هنالك مليار شخص يأوون إلى فراشهم جوعى في وضع تفاقم بسبب الأزمة العالمية للفترة 2008 و2009. وإذا توقفت الدول عن أداء وظائفها، فإن الأعمال التجارية لن تؤدي وظائفها أيضا. وإذا لم يكن النظام متوازنا، وبقي العديد من الأشخاص غير قادرين على جني الفوائد، فإن هذا النظام سيتم لفظه في نهاية المطاف. والغاية من خطة الشركة لسبل العيش المستدامة هو خلق نموذج أعمال لتحسين هذا الوضع، مع كون تغير المناخ والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر جزءا لا يتجزأ منه.

201- وللأعمال التجارية الكبيرة، مثل شركةUnilever ، دور حيوي في الإيفاء بالأهداف الاجتماعية، مع الأخذ بعين الحسبان أن الفقراء هم المجموعة الأشد تأثرا بإمدادات الأغذية وتقلب الأسعار الناجمة عن مثل هذه العوامل، في عالم يتطور بصورة سريعة في وقتنا الحاضر، إضافة إلى عدم كفاية الموارد الطبيعية للإيفاء بالطلب وآثار تغير المناخ. وما لم تشكل جزءا من الحل، فإن هذه الأعمال التجارية لن تكون قادرة على حل المشاكل ذات الصلة بها، مثل التكاليف المتكبدة بسبب تغير المناخ، والفرص الضائعة بسبب عدم قدرة العديد على شراء الأغذية. وكبائع للصابون على سبيل المثال، فإنه من مصلحة شركة Unilever القيام بمساهمة إيجابية من خلال ضمان أن يقوم الجميع بغسل أيديهم، وبالتالي تجنب ملايين الحالات التي

يموت فيها الأطفال بسبب الافتقار إلى التصحاح، في الوقت الذي يتم فيه خلق سبل عيش مستدامة في آن معا.

202- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت فيما لو كان الوعي الاجتماعي والمساهمة الإيجابية قد اجتمعت لتعزيز صمود وجاذبية بعض أصناف الصابون، ومنها مثلا *Lifebuoy*.

203- **السيد POLMAN** أشار إلى أن السبب الأصلي لوجود الأعمال التجارية هو خدمة المجتمع وحل مشاكله، لا الوصول إلى رضا أصحاب الأسهم فيها، وأن هذا النوع من الصابون على سبيل المثال، كان يدعى في الأصل *Liveboy* لأنه يمنح الحياة. وبنفس الروح فإن الأعمال التجارية الخاصة بالأغذية، بما فيها Unilever تتحمل مسؤولية مواجهة جملة واسعة من القضايا ذات الصلة بالأغذية من الزراعة المستدامة إلى حقوق الأراضي، ومن التقزم إلى نفايات الأغذية والسمنة المفرطة.

204- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، تساءلت فيما لو كانت جميع الأعمال بحاجة لأن تكون جزءا من الحل لأن موقف Unilever ولغتها على ما يبدو تختلف عما هو معتاد.

205- **السيد POLMAN** عبّر عن وجهة نظره بأن الأعمال التجارية تتفهم بصورة متزايدة الحاجة إلى الانضمام إلى حل الحجم الهائل من القضايا الملحة حاليا التي غدت مرئية للعامة، بسبب نمو الترابط بين المواطنين والعالم الرقمي للمجتمعات التي تسعى إلى التغيير. وما لم تضطلع بهذه المسؤولية المشتركة الأولية، فلن تكون هذه الأعمال التجارية قادرة على بيع أو شراء المنتجات، أو جلب القيم التغذوية إلى البلدان، مما يخلق، لا الضغوط عليها نفسها فقط، وإنما أيضا عالما غير سعيد للأجيال القادمة.

206- وكما هو إحساس موظفي الصندوق بالهدف، وفي حقيقة الأمر إحساس والديه بالهدف أيضا، حيث كانا يسعيان إلى خلق حياة أفضل لأبنائهما في أوروبا بعد الحرب، فقد عمل على هدف حل القضايا التي كانت أكبر من أن يحلها أفراد على أساس الفهم السائد بأن الحل من شأنه أن يروج للمصالح المشتركة. ومن هذا المنطلق فإن انعدام التوازن في النظام السائد حاليا الذي يتسم بصورة غير عادلة بتركز كثيف للثروات والاستهلاك في أيدي أقلية بسيطة، لا بد من إعادة التطرق إليه بهدف تحويل الخطر الذي يفرضه على الوجود البشري.

207- وبإيجاز تتضمن الأهداف الرئيسية لشركة Unilever الحصول بصورة مستدامة وكاملة على المواد الأولية بحلول عام 2020، حيث المعدل الحالي يتراوح بحدود 50 بالمائة، وقد ارتفع عن معدل 10 بالمائة الذي كان سائدا عام 2010. وهي الآن تلعب دورا قياديا في العمل بصورة نشطة على التطرق لأحد أهم التحديات المتبقية في هذا المضمار، وهو إزالة الغابات الذي لا يمكن التطرق إليه من خلال الأعمال التجارية أو الحكومات وحدها، والذي قد يتطلب 10 سنوات على الأقل من العمل في شراكة لحله.

208- وبالتوجه نحو دور الصندوق في إيجاد حلول مستدامة لمثل هذه القضايا، أضاف قائلا بأن معرفة الصندوق، وقدراته على أرض الواقع لتدريب عدد كبير من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، يمكن تنسيقها مع قدرة شركة Unilever كمنظمة مستدامة غير حكومية للتطرق لمظاهر على شاكلة الأسواق، والإمدادات، ومعايير الجودة، وتقنيات إدارة التربة.

209- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى مذكرة التفاهم المتوقع إبرامها بين Unilever والصندوق، وطلبت مثالا ملموسا عن العمل الذي يمكن للمنظمتين أداءه بصورة مشتركة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

210- **السيد POLMAN** أجاب بأن Unilever ستطلب العون على الأرض من شركاء مختلفين بهدف زيادة عدد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المنخرطين في سلسلة الإمدادات الخاصة بها بصورة كبيرة، وهم حاليا حوالي مليونين. فالشاي على سبيل المثال كان محصولا مثاليا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن كانت هنالك حاجة لمساعدة الحكومة والصندوق لبناء المصانع وتدريب مزارعي الشاي من أصحاب الحيازات الصغيرة على تقنيات إدارة التربة والمياه على التوالي، من بين أمور أخرى.

211- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أعادت سؤالا ورد إليها بتغريدة عبر تويتر من الهند: كم تخطط Unilever للحصول عليه من صغار المزارعين في ذلك البلد؟

212- **السيد POLMAN**، أشار أنه ومع وجود مكتب قطري للصندوق في الهند، وبرنامج للعمالة الريفية مخصص لنساء شاكتي تديره Unilever، إلا أنه غير قادر على إعطاء إجابة مباشرة على هذا السؤال المحدد. إلا أنه لا يرى بأي حال من الأحوال سببا يمنع مليونا أو حتى أكثر من مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من الارتباط بفريق الإمدادات التابع لـ Unilever، على الرغم من أن مثل هذه العملية لا يمكن أن تتم من طرف واحد.

213- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت السيد Polman فيما لو يمكن تبرير شعور البعض بعدم الارتياح للآفاق الجديدة التي ستفتحها مذكرة التفاهم بين الصندوق و Unilever .

214- **السيد POLMAN**، قال إن المسألة مسألة بناء المستوى الصحيح من الثقة والتفاهم المتبادل مع وجود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الوسط، وأن الأعمال المشتركة بين الحكومات والأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية لها وقع أكبر من الكلمات.

215- **السيد ASEFFA** (إثيوبيا)، سأل كيف يمكن لشركة عالمية مثل Unilever أن توائم بين هدفها الرئيسي المتمثل في كسب الربح، والعمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وسأل ما هو الدور الذي تلعبه بالضبط في العملية الموصوفة؟

216- **السيد POLMAN**، أعاد التأكيد على أن الدور الأكثر أهمية للعمل التجاري يتمثل في عدم تحقيق الربح، وإنما في خدمة المجتمع بصورة مستدامة. وقد أظهرت دراسة حديثة أن الأعمال التجارية التي تركز على تعظيم الربح لا يتجاوز متوسط عمرها 18 سنة، في حين أن شركة مثل Unilever التي ما زالت على قيد الوجود منذ أكثر من مائة عام. هنالك مطالب لأصحاب الأسهم والمواطنين على حد سواء. و Unilever كانت نظاما إيكولوجيا لا يمكن له أن يشتغل إذا لم يشتر المستهلكون منتجاتها. وبالتالي فقد كان عليها أن تتحمل مسؤولية تلبية طلبات أصحاب مصلحة متعددين، أي المستهلكين والموظفين والمجتمعات.

217- ويمكن لـ Unilever أن تساعد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، كما يحدث في مشروعاتها في إثيوبيا، من خلال خلق سوق لضمان أطول أجلا لسبل عيش تستحق الاستثمار فيها من خلال التدريب وتحسين تقنيات الإنتاج. ويمكن لها أيضا أن تضيف القيمة لعمل الصندوق من خلال إدخال معايير

الامتثال الاجتماعي، وتوفير غير ذلك من الفرص مثل المرافق الصحية ومرافق الطاقة لتجنب تحميل الأنظمة الوطنية أكثر مما تستطيع تحمله، وهي أساسا ترزح تحت ضغوط كبيرة. وما أن يتم انتشال هؤلاء من الفقر، حتى يشكل 2.5 مليار شخص في قاع الهرم قوة شرائية أكبر تفيد الأعمال التجارية والاقتصادات على وجه العموم.

218- **السيد SALHA** (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) سلط الضوء على بعض المشاكل التي تواجه أفريقيا، وهي النسب العالية لصغار المزارعين التي تبلغ 75 بالمائة من أولئك العاملين في الزراعة؛ والبطالة المنتشرة بين صفوف مجموعة كبيرة من الشباب الذين لا يتمتعون بمهارات؛ ورداءة البنى الأساسية؛ وأثر الكوارث الطبيعية المتكررة على أنشطة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وزيادة تعداد الجوعى في المناطق الحضرية. وفي هذه الظروف، ما هي الشروط المسبقة لإرساء Unilever لشراكة أعمال تجلب المنافع لجميع الفرقاء في أفريقيا؟

219- **السيد POLMAN**، قال بأنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار النسب العالية لفقراء الريف، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن المعقول بالنسبة للأعمال التجارية والحكومات أن تستثمر في هؤلاء المزارعين، وبصورة أكثر خصوصية، أن توفر سبل العيش للنساء ، لأن مثل هذه الاستثمارات سوف تؤدي إلى عوائد مضاعفة أربع مرات وتخلّص الناس بصورة سريعة من الفقر. وبهدف خلق هذا النظام الإيكولوجي الضروري، يتوجب على أصحاب المصلحة أن ينخرطوا معا في مناقشة حيوية عن قضايا مثل حقوق الأراضي، والبنى الأساسية، وتخليص المنتجات في الموانئ، والامتثال الاجتماعي، ومعايير العيش المقبولة، والتصحاح والنظافة، والتدريب على الأرض والأسواق المضمونة. وفي حال Unilever فإن تشغيلها لمليوني مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة سيكون مستحيلا بدون تنفيذ ما لا يقل عن 40 مشروعا في أي وقت بعينه.

220- **السيد DAY** (معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة)، أكد على أهمية العمل بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص، ورغب في أن يعرف كيف تعرّف Unilever الاستدامة، وفيما لو كانت التقنية الحديثة جزءا من مكوناتها.

221- **السيد POLMAN**، أجاب قائلا بأن الاستدامة تنتج طول العمر، ولكن لها مظاهر اقتصادية واجتماعية وبيئية تشكل "خطا أساسيا ثلاثيا" يتعلق بعوامل مثل المعاملة الملائمة للعمال، والاعتناء بالموارد. وتسعى الاستدامة أيضا إلى خلق الجدوى الاقتصادية بهدف تجنب الاعتماد الكامل على المعونة في حالات البلدان الهشة والمجموعات في قاع الهرم.

222- **السيد COMOE KINI** (كوت ديفوار)، سأل لماذا يكون انخراط Unilever متعلقا بمحاصيل نقدية مثل زيت النخيل والكاكاو، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلبية السكان الريفيين يزرعون المحاصيل الرئيسية، وثانيا، وبإشارة مخصوصة إلى التدريب التقني والحرفي، هل هنالك توافق بين Unilever والصندوق؟

223- **السيد POLMAN**، أشار إلى أن Unilever تعمل حاليا مع الحكومة في كوت ديفوار على تأسيس عدة مشروعات جديدة في البلاد، مؤكدا على أهمية إيجاد سلاسل قيم مستدامة لزيت النخيل والكاكاو، بهدف تجنب الصعوبات التي يتم اختبارها مع هذه المحاصيل في بلدان منتجة أخرى. و Unilever تعمل أيضا

على تعزيز اقتصاد كوت ديفوار ومناطق أخرى بما في ذلك من خلال التعليم وغيره من الإجراءات لحل مشاكل عمالة الشباب على وجه الخصوص، وأن مثل هذه الأنشطة هي مسؤولية مشتركة.

224- **السيد SICHINGA** (زامبيا)، أشار إلى مثال لأزمة إنتاج القطن التي اشتعلت في زامبيا بسبب فشل شركة متعددة الجنسيات في احترام وعدها بالسعر الذي حددته للمنتجين، وسأل كيف تقترح Unilever التطرق لقضايا التقلبات الهائلة في الأسعار دون وضع ضغوط على صغار المزارعين شديدي الفقر.

225- **السيد BERHE** (إريتريا)، أشار إلى التفاوتات الهائلة في الأسعار التي تدفع للمواد الأولية والمواد المصنعة، وتساءل ما هو الدور الذي تلعبه Unilever فيما يتعلق بإضافة القيمة.

226- **السيد POLMAN**، قال بأن السؤالين المطروحين يتعلقان ببعضهما البعض، وأن تغير المناخ كان من بين الأسباب العديدة لزيادة تقلبات الأسعار، ولا بد من محاربته. وأما السبب الثاني فهو الافتقار إلى الوضوح بشأن العرض والطلب، مما يستدعي خلق سوق أكثر شفافية بهدف وضع حد لتقلب الأسعار. وتحاول Unilever تخفيف تقلبات السوق من خلال القيمة المضافة للعقود الأطول أمدا، ومرافق الإنتاج المنشأة في البلد.

227- وفي حين أنه يوافق على أنه لا بد من التطرق لتقلبات الأسعار منذ البداية، إلا أن حجم العوامل المنضوية تحت هذه المسألة يعني بأنه لا يوجد حل بسيط لها. أما المفتاح فيكمن في الحد من تقلب الأسعار من خلال التقنيات المذكورة، وتحسين جودة المنتجات بهدف الحصول على أسعار أفضل، مما يبرر بدوره الاستثمارات الإضافية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وباختصار فإن الطريق الوحيد لتخليص الناس من الفقر هو تحمل المسؤولية كعملية مشتركة.

فريق خبراء القطاع الخاص: "صغار المزارعين = أعمال كبيرة"

228- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، قالت بأن المجال سيفتح الآن لمناقشة أكبر لفريق خبراء من القطاع الخاص حول العلاقة بين صغار المزارعين والأعمال الكبيرة. وعرّفت بأعضاء فريق الخبراء، وهم: السيد Andrew Rugasira، كبير الموظفين التنفيذيين لشركة Good African Coffee والتي تتمتع بعلاقات وثيقة مع العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة إمداداتها من أوغندا، والسيدة Merling Preza Ramos مديرة تعاونية التجارة العادلة في نيكاراغوا التي تمثل 300 2 مزارع من صغار المزارعين في قطاع البن أيضا في نيكاراغوا؛ والسيد Bill Vorley من كبار الباحثين في مجموعة الأسواق المستدامة التابعة للمعهد الدولي للبيئة والتنمية، الذي عمل على عدد من الدراسات البحثية عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومزارع أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والسيدة Laksmi Prasvita المديرة التنفيذية في الشراكة لصالح الزراعة المستدامة في إندونيسيا، والتي تهدف إلى الجمع بين الحكومة والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال الكبيرة من إندونيسيا.

229- **السيد RUGASIRA**، استجابة لسؤال حول كيف يمكن للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنتجي البن الاستفادة من كونهم جزءا من سلسلة إمدادات شركته، قال بأنه يتوجب على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أن يبدوا كرجال أعمال يرغبون في زيادة العائد على استثماراتهم. وقال إن شركته تعمل مع المزارعين لمساعدتهم على تنظيم أنفسهم في مجموعات ولتزويدهم بالمعرفة والقدرة على زراعة بن أفضل،

بحيث تستطيع الشركة بعدئذ أن تشتريه بسعر جيد لتصنيعه في منتج نهائي يمكن بيعه للمستهلكين. وقد قام المزارعون بتحويل مجتمعاتهم بأنفسهم من خلال زيادة دخولهم الأسرية، وغدت طموحاتهم أكبر: فهم يرغبون بتعليم أفضل لأطفالهم وبرعاية صحية أحسن. كما أنهم أصبحوا قادرين بصورة متزايدة على تنظيم النقل لأنفسهم ولمنتجاتهم عوضا عن السير على الأقدام للوصول إلى الأسواق.

230- وأما التغيير الرئيسي الذي استفاد منه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة فكان في توفير الفرص إذ أن هؤلاء المزارعين فقراء ليس لأنهم يفتقرون إلى الموارد المالية، ولكن لأنهم يفتقرون إلى الفرصة المناسبة لكسب المال. وقد دخلت شركته في شراكة مع المزارعين مكنتهم من إنتاج منتج بطريقة مستدامة بحيث يمكنهم بيعه وتحقيق أرباح؛ وذلك ليس بالإحسان أو بالعمل الخيري، ولكنه معاملة تجارية تمكن المزارعين من تخليص أنفسهم من قبضة الفقر، وبناء الفرص المستدامة لأسرهم.

231- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى أن الشراكة لصالح الزراعة المستدامة في إندونيسيا قد أجرت عددا من المشروعات الريادية التي تنطوي على محاصيل مختلفة. وسألت السيدة Prasvita عن المجالات التي استفاد منها المزارعون أكثر من غيرها.

232- **السيدة PRASVITA**، قالت بأن الشراكة لصالح الزراعة المستدامة في إندونيسيا قد أدخلت المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة القيمة الحديثة للصناعة الكبيرة. وقالت بأن لديها عشر مجموعات عمل تستند إلى للسلع، ولكل منها قائد من القطاع الخاص يضطلع بمسؤولية تطوير سلسلة عرض كاملة، بما في ذلك سلاسل العرض النهائية، وتزويد المزارعين بما يلزم من التدريب في المزرعة. وقد وفرت مصارف الائتمان الصغري، وفي بعض الحالات تم إشراك منظمات غير حكومية والحكومة أيضا. وتمثل هدف كل مجموعة من مجموعات العمل هذه في زيادة كل من الإنتاجية والدخل بحدود 20 بالمائة بأسلوب مستدام لا يعرض البيئة للأذى، وبهدف محدد يتلخص في الحد من انبعاثات غاز الدفيئة بما يعادل 20 بالمائة. ومن الأمثلة الناجحة على وجه الخصوص، مجموعة العمل الخاصة بالأرز حيث حسن مشروع ريادي يغطي 000 5 هكتار من الأراضي من جودة الأرز المنتج، وأدى إلى زيادة قدرها 26 بالمائة في إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وزيادة قدرها 48 بالمائة في دخولهم. وكان الشركاء من القطاع الخاص أداة محورية في هذا النجاح من خلال توفير التدريب وضمان شراء المنتج النهائي.

233- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى أن النظام الذي تستخدمه الشراكة لصالح الزراعة المستدامة في إندونيسيا هو نظام أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، وأما الهدف منه فكان في تكرار هذا النموذج في بلدان أخرى.

234- **السيدة PREZA RAMOS**، قالت بأن تعاونية التجارة العادلة في نيكاراغوا تستخدم نموذجا مختلفا: فهي تعاونية لأصحاب الحيازات الصغيرة تعمل في مجالات مختلفة، وخاصة في الإنتاج والتجهيز والتسويق. وأما المسألة الأساسية فهي الاستدامة، سواء كانت اقتصادية أو بيئية: وكان من الضروري الحصول على ما يكفي من الدخل لاستدامة المزارع الأسرية، ولتمكينها من رعاية نظمها الإيكولوجية. وعلى مستوى مختلف، فإن هذه التعاونية كانت أيضا جزءا من القطاع الخاص، وكان من الضروري إدماج الأشخاص وتمكينهم بهدف تشجيع التنمية. وإذا لم يكن الأشخاص أساتذة في أنشطتهم، فلن يتمكنوا من التقدم.

235- **السيد VORLEY**،، قال بأنه يرحب بإشراك القطاع الخاص مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأثنى على أنشطة شركة Unilever المتسمة بالشفافية. إلا أنه وفي حين أنه قد تم ربط العديد من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالقطاع الخاص، فإن الأمر كان إلى حد كبير من خلال التجارة غير الرسمية في المواد الأولية أو السلع بأحجام كبيرة. ولعل 10 بالمائة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كانوا مرتبطين بسلسلة القيمة الحديثة، و20 بالمائة آخرين مرتبطين بأسواق أقل رسمية. إلا أن معظمهم لم يكن يولد فائضا للأسواق وربما كانوا مستهلكين صافيين للأغذية. ومن الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذه الفروقات لفهم لا كيف يمكن تحقيق النجاح فقط، ولكن أيضا سبب وجود العديد من حالات الإخفاق.

236- فعلى سبيل المثال، ولتتمكن شركة Unilever من أن تكون شمولية وتروج لتنمية أشد أصحاب الحيازات الصغيرة فقرا، نساء وشبابا، ربما كان من الأهم بالنسبة لها توفير الوظائف عوضا عن توفير المنتجات والأسواق. ففي سلاسل القيمة الحديثة، هنالك مأزق كبير بالنسبة لإدارة المخاطر، وإدارة التكاليف، وفتح الأسواق للتنمية لضمان العرض. إذ غالبا ما يتم استبعاد الموردين الأصغر والأفقر أو أنهم في واقع الأمر يستبعدون أنفسهم لأنهم يرون فائدة أكبر ومخاطر أقل في الأسواق غير الرسمية. ومن الضروري فهم خيارات المزارعين بحيث نكون أكثر واقعية في كيفية إدماج صغار المزارعين في الأسواق الحديثة.

237- **السيد RUGASIRA**، قال بأنه لم ينظر في هذا التفريق. ففي عام 2013، أنتج حوالي 25 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة 80 بالمائة من 8 ملايين طن من البن المزروع؛ وقد تم إدماجهم في السلسلة العالمية لإمدادات السلع. أما التحدي الماثل للبلدان المنتجة فكان في إضافة القيمة على السلع التي يتم تصديرها حاليا كمادة خام، بحيث يمكن الحد من أثر تقلبات الأسعار. إذ أن سعر البن المصنع أقل تقلبا من سعر السلعة كمادة خام.

238- وفي العديد من البلدان الأفريقية، حيث لا يستهلك المنتجون السلع التي ينتجونها، وذلك بالفعل بسبب معتقد شائع بأنه من غير الممكن خلق علامات تجارية محلية، بدأت شركته بالأصل في مواجهة صعوبات جمّة في الحصول على تمويل مصرفي لإنشاء مرافق لتحميص البن. إذ أن معظم المزارعون لم يتذوقوا على الإطلاق القهوة التي يتم إنتاجها من محاصيلهم. وفي حدث نظمته الشركة لحوالي 000 2 قائد من قادة المزارعين، تذوق العديد منهم القهوة لأول مرة. وبالنسبة لهم فإن فهمهم للقهوة لا كمجرد سلعة، وإنما كمنتج يمكن استهلاكه، قد أدخل تغييرا على طريقة تفكيرهم، وزودهم بفهم أكبر للحاجة إلى الجودة. ويمكن أن تساعد مثل هذه اللمحات الثاقبة المزارعين على الشعور بارتباط أكبر بالأسواق العالمية، وتعزيز كبريائهم وتقديرهم لأنفسهم.

239- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى أن الأموال مطلوبة بهدف جعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يعملون للحصول على تراخيص وتحسين الجودة والمردودات. وتساءلت فيما لو كان بمقدور مثل هؤلاء المزارعين الوصول بشكل كاف إلى الائتمان.

240- **السيدة PRASVITA**، قالت بأنها تتفق مع السيد Rugasira بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يجب أن يكونوا أكثر اندماجا في سلاسل العرض، كما يجب أن يمنحوا الفرصة لإضافة القيمة عوضا عن مجرد إنتاج المواد الخام. وهنالك حاجة للتدريب ولرأس المال لهذا الغرض. وبطبيعة الحال فإن الشركات قد لا تمتلك إلا ميزانيات محدودة للتدريب، وبالتالي فإنه من الضروري إشراك أصحاب مصلحة آخرين وهم

الحكومات والمؤسسات مثل الصندوق في هذا الجهد. وتظهر تجربة الشراكة لصالح الزراعة المستدامة في إندونيسيا بأن الشراكة مع القطاع الخاص تعمل بصورة جيدة عندما تكون على نطاق صغير. إلا أنه وفي مرحلة توسيع النطاق، حيث تشتد الحاجة إلى تدريب عدد أكبر من المزارعين، لا بد من المزيد من الاستثمارات.

241- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، تساءلت عمن سيمول هذه الأنشطة، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة.

242- **السيد POLMAN** قال بأن هنالك أكثر مما يكفي من التمويل، وأن التحدي هو في الجمع بين الأشخاص المناسبين، وهو هدف لا بد من السعي إليه بهدف تسريع العملية. فصغار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يحتاجون إلى الوصول إلى الائتمان، وبالتالي فإن على المصارف الإنمائية أن تكون بمثابة شركات للإيفاء بهذه المهمة عوضا عن المصارف العادية التي تنشغل بمشاريع أخرى. وأما خلق النظم الإيكولوجية التي تؤتي ثمارها على المدى الطويل، فهو الأمر الصائب الذي لا بد من القيام به. وفي نهاية المطاف، لا بد أن يبقى التركيز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء منهم على وجه الخصوص. والحقيقة الرئيسية أن مثل هذه القضايا كتفاوت الأسعار وحقوق الأراضي ومعايير العمل لا يمكن أن تحل إلا من خلال جهود مشتركة وتجميع للمعرفة. وبالفعل فإنه من المنطقي من وجهة نظر الأعمال التجارية التعلم من جملة من الجهات الفاعلة التي لها مصالح مختلفة، وبالتالي خلق نماذج أكثر متانة ومنتجا أفضل وأكثر استدامة.

243- **السيدة RAMOS** تساءلت عن إمكانية تحقيق الاستدامة، وما هي الإجراءات التي يتوجب على أصحاب الحيازات الصغيرة أخذها بعين الاعتبار، إذ أنه من غير المنطقي التوقع منهم التوجه إلى شركة متعددة الجنسيات بمفردهم، وأنهم سيستمرون ببساطة في البقاء فقراء وجياع ما لم يتم إدماجهم في هذا النظام.

244- **السيد POLMAN** استشهد بمصادر الأغذية كمثال قائلا بأن الشفافية وإمكانية التتبع ضروريتان لبناء الثقة العامة. كذلك فإن الاستدامة أمر حيوي لضمان أن تبقى الفرص مفتوحة للأجيال القادمة بحيث يتمتع كل شخص بالحق في حياة كريمة، وبالحصول على الغذاء والعمل. وقد غدا زيت النخيل، على سبيل المثال، من المنتجات التي يعد الطلب عليها استثنائيا، وبالتالي لا بد من أن تكون مستدامة إذا ما أردنا للمردودات ألا تتراجع وللأسعار ألا ترتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار إضافة إلى ذلك عوامل أخرى مثل تغير المناخ.

245- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت فيما لو كانت Unilever في سعيها إلى تحقيق غاياتها التي تستحق الثناء فيما يتعلق بالحد من إزالة الغابات، وتحقيق تتبع كامل لمنتجات زيت النخيل، ربما قلصت من انخراطها مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال عملها عوضا عن ذلك مع كيانات أكبر.

246- **السيد POLMAN** أجاب بأن خلق الوظائف كان الجزء الاجتماعي من معادلة الاستدامة، وكان يرتبط بطريقة لا يمكن فصلها عن مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي فإن Unilever على العكس من ذلك، زادت من انخراطها مع المزارعين أصحاب المزارع الصغيرة المنتجين لزيت النخيل. ففي إندونيسيا عملت الشركة مع هيئات ووكالات حكومية مختلفة لخلق النظم الإيكولوجية الضرورية، والتي لا يمكن لأي طرف أن يقوم بها بدون الحصول على المساعدة. وباختصار، فقد حان وقت العمل معا بصورة مختلفة

بهدف مساعدة الجياع في العالم، وهي مسؤولية أخلاقية مشتركة لها مغزى أكبر بكثير من أية مصالح للحكومات أو للأعمال التجارية.

247- **السيد RUGASIRA**، متحدثا من وجهة نظر تحالف للمنظمات الصغيرة غير الحكومية ، وافق على أن جميع أصحاب المصلحة يشتركون في تحمل هذه المسؤولية. كذلك فإن للحكومات مسؤولية مخصوصة وهي التطرق لإخفاقات السوق والاختناقات في الاقتصادات الريفية من خلال خلق الحوافز لتحويل الموارد إلى قطاعات استراتيجية مثل الزراعة التي لا تتمتع إلا بفرص متدنية للوصول إلى الائتمان والقروض في أفريقيا. وبدون هذا الوصول فإن المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لن تكون قادرة على شراء المنتج من أصحاب الحيازات الصغيرة بهدف إضافة القيمة قبل تسويقه، ولا بد أيضا من التطرق للفجوات في البنى الأساسية والمعرفة. ويعتبر الصندوق مثالا جيدا عن منظمة تمتلك القدرة على تعزيز واستقطاب ودعم الشراكات مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

248- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، تساءلت ما الذي بإمكان الصندوق عمله، إضافة إلى ما يقوم به بالفعل.

249- **السيد RUGASIRA** أجاب بأنه يمكن للصندوق أن يوسع من إطار انخراطه مع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، واستقطاب العلاقة مع هذين اللاعبين في النظام الإيكولوجي، علاوة على لاعبين آخرين مثل Unilever بهدف تحسين الاقتصادات بوجه عام. ولتعزيز هذا الرابط، لا بد من الاستفادة من فرص الأعمال التي تعرض نفسها على ضوء إخفاق المصارف في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الصلة بالزراعة.

250- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت السيد Vorley عن كيف يمكن للسياسة العامة أن تقدم المزيد لدعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وضمان علاقة عادلة مع الأعمال الكبيرة.

251- **السيد Vorley** مشيرا إلى الرابط بين السياسة العامة والائتمان والتمويل، قال بأن السوق غير المستقرة لا تمنح أية ضمانات بدخل محترم، وبالتالي فإنها تشكل أحد أكبر المثبطات لاستثمار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الإنتاج. ويعتمد استقرار الأسواق على موثوقية المشترين، وعلى هيكلية السوق، وتسييره حيث تلعب الدولة دورا هاما فيما يتعلق بالاعتراف بمنظمات المنتجين واتحاداتهم من خلال سياسة الضرائب الخاصة بها، وتجربة هياكل مختلفة مصممة لتعزيز أداء الأسواق الأفقي، عوضا عن الاعتماد على تدخلات سلاسل القيمة العمودية. ومن شأن هذه الهياكل أن تمكن المنتجين من الحصول على أسعار تعادل ثلاثة أضعاف ما يحصلون عليه من أسعار لمردوداتهم فيما لو كانت الحالة مختلفة. ويعتبر الشاي الكيني مثالا واضحا هنا.

252- وبصورة مختصرة، فإن التوازن الجيد بين السياسات التقدمية والاعتراف بالمنتجين ضروري لتمكين القطاع الأفقر من الحصول على ما يكفي من المال والاستثمار في الجودة والإرشاد وبناء القدرات، عوضا عن كونه مضطرا لإنقاذ نفسه من خلال إعادة استثمار أرباحه منذ البداية مع الأعمال الكبيرة.

253- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت السيدة Pravista في ضوء خبرتها في تشغيل مشروعات ريادية فيما لو كان موقف الحكومات المحلية يشكل عاملا حاسما في نجاح المشروع.

254- **السيدة PRASVITA**، أجابت أولا على ملاحظة سابقة قائلة بأن 90 في المائة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لا يمتلكون فرصة الوصول إلى القطاع الخاص لأن الأخير يعمل على أساس توليد العوائد على استثماراته. ويتم الإبقاء على النمو في حال كانت الأرباح تفوق التكاليف، وهنالك 10 بالمائة من المزارعين العاملين مع القطاع الخاص الذين يفلحون في ذلك لأنهم يشكلون القدر الأدنى من المخاطر في عوامل أخرى مثل الوصول إلى الري، وعضوية تعاونية ما. ويمكن للحكومات والمؤسسات مثل الصندوق أن تلعب دورا في الترويج لوصول الـ 90 بالمائة الآخرين من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التدخل لسد الفجوات في البنى الأساسية بهدف تقليص المخاطر والتكاليف المتعلقة بهذا القطاع.

255- وفيما يتعلق بسؤال السيدة Pillai قالت بأن الحكومات لا بد أن تركز على الاستثمارات الريفية، وتحسين البنى الأساسية إذا ما أردنا للزراعة أن تفي بدورها كأداة هامة للتخفيف من حدة الفقر.

256- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، تساءلت فيما لو كانت وزارات الزراعة والمالية والأشغال العامة تعمل معا لصالح المزارعين كأولوية قصوى.

257- **السيدة RAMOS** أجابت بأن كيانات الدولة الأخرى إضافة إلى وزارات الزراعة، تدخل أيضا في هذه المسائل ذات الصلة بالإنتاج. فالاستدامة حاسمة، إلا أنه ومع البنى الأساسية الصحيحة والتدريب والمساعدة التقنية، سيعاني المنتجون إن لم تكن استجابة السوق معادلة لمدخل الحكومات والصندوق، كما ستعاني أيضا البيئة من الافتقار إلى القيمة التجميعية. وأما فيما يتعلق بالدور الدقيق للصندوق، فهو يدور حول تدريب المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة أولئك المنظمين في تعاونيات، واستدامة الموارد لأن مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة ما زالت تعتبر مخاطرة عالية. فالوصول إلى الموارد الأرخص هو مفتاح ردم الفجوات على طول سلسلة القيمة. ومن الأمثلة على ذلك عدم القدرة على تصدير البن كمنتج نهائي بسبب حجم الاستثمارات الضرورية لذلك. وبالتالي فإن رأس المال العامل والقيمة المضافة مطلوبان على كل مستوى من المستويات الإفرادية.

258- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت ما هو الأسلوب الذي يمكن من خلاله للصندوق أن يساعد على التخفيف من الاختناقات المذكورة للتو.

259- **السيد BRIZZI** (مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية في الصندوق)، قال بأن القطاع الخاص، ولا نعني بذلك فقط الشركات الكبيرة مثل Unilever، ولكن أيضا الشركات الخاصة المحلية الصغيرة، غالبا ما تنخرط مع منظمات المزارعين، وفي بعض الحالات يتم الوصول إلى مصالح مشتركة، أو إلى وضع خطة عمل. إلا أن الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص تتمثل في أنه كلما ازداد اقترابا من قاع الهرم، كلما ارتفعت تكلفة المعاملات. وفي هذه النقطة قد يكون من الضروري للقطاع العام أن يمول السلع العامة أو شبه العامة لجعل خطط الأعمال أكثر جدوى.

260- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت فيما لو كان من الملائم بالنسبة للصندوق إذن أن يوسع من اختصاصه ليتعدى الاقتصار على إقراض الحكومات.

261- **السيد BRIZZI** (مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية في الصندوق)، قال بأن الصندوق يمكن أن يوفر الدعم في هذا المجال، ولكن الحكومات بحاجة لأن تنخرط في خطط الأعمال إلى درجة ما؛ ويمكن لها أن تجعل عملية الاختيار تنافسية، أو أن تطلب من أحد كيانات القطاع الخاص أو من منظمة المزارعين المعنية أن تحدد المبلغ الذي تستثمره من أموالها الخاصة، وكيف تخطط للتطرق لقضايا أخرى مثل ضمان الوصول إلى الائتمان.

262- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى أن المتحدثين السابقين قد ذكروا الحاجة إلى زيادة حجم التصنيع بحيث يكون قريبا من مواقع الإنتاج، وسألت فيما لو كان ذلك مجال يمكن للصندوق فيه أن يبدأ بتوفير الائتمان.

263- **السيد BRIZZI** (مدير شعبة السياسات والمشورة التقنية في الصندوق) قال بأن هذا المجال مجال واسع يشمل على وجه الخصوص البنى الأساسية، وأن السلع العامة على شاكلة البنى الأساسية قد تتطلب بعض الأموال أكثر مما يمكن للصندوق أن يوفره. ولعله من الضروري بالنسبة للحكومات والجهات المانحة الأخرى أن تدخل في هذا المجال. وبالعودة إلى الهرم، فإن القطاع الخاص بحاجة لحجم وتنظيم ومؤسسات الفقراء. ويمكن للصندوق أن يساعد في آخر ما ذكر من خلال الاستثمار في السكان الريفيين. وفيما يتعلق بالوصول إلى الائتمان، يتوجب على القطاع الخاص نفسه، ألا يكون مجرد مشترٍ، ولكن لا بد له من أن يكون مستثمرا أيضا. وهنالك حاجة لبعض الائتمان للعرض من المدخلات على سبيل المثال، والتي يمكن بالتأكيد للقطاع الخاص أن يوفرها.

264- وفيما يتعلق بخطط التحويل والمعدات والسلع شبه العامة، هنالك حاجة لإشراك القطاع المصرفي. ويحتاج الصندوق لأن يلعب دورا في مساعدة الحكومات على تطوير نظمها للوساطة المالية، أو لتوفير الضمانات لاستقطاب الاستثمارات من المصارف التجارية في الزراعة. ويمكن للصندوق أن يساعد الحكومات على إنجاح خطط الأعمال الخاصة بها.

265- **السيد POLMAN**، أشار إلى قضايا السياسة العامة والأهداف الإنمائية للألفية، قائلا بأن الاستثمار في الزراعة وفي زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أحد أفضل الطرق للتطرق للقضايا المتشابكة للأمن الغذائي والبطالة وتغير المناخ، إلا أن الحكومات بحاجة لأن تقتنع بهذه الحقيقة: وفي الوقت الحالي، لا يتم تخصيص إلا ما يقل عن 7 بالمائة من الإنفاق العام على الزراعة، وهي نسبة تراجعت في السنوات العشر الأخيرة. ومنذ أزمة عام 2008، هنالك عدد أكبر من البشر ممن يعانون من الجوع أكثر من أي وقت مضى.

266- ومن الحاسم الجمع بين الحكومات بهدف إعطاء هذه القضية الأولوية التي تستحقها، بما في ذلك على جداول أعمال اجتماعات مجموعة العشرين. ويمكن للصندوق أن يلعب دورا أساسيا في هذا المجال. فلا بد للأمن الغذائي، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، من أن يتضمن التغذية والاستدامة والدور الذي يلعبه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. ولا بد من الوصول إلى حل ضمن السنوات الخمس عشرة القادمة، وإلا فإن المشاكل ستغدو عصية على الحل، وستتساءل الأجيال القادمة لماذا لم نفعل أي شيء في هذا المجال.

267- كذلك فإن السياسة العامة هامة أيضا من النواحي الأخرى. فالاستثمارات في بلد ما يجب أن تخدم المصالح طويلة الأمد للمواطنين. وفي بعض الأماكن، تنتخب الحكومات بهدف ضمان حماية هذه المصالح، ولكفالة سيادة القانون والحكم الرشيد، ولتوفير البنى الأساسية الضرورية. وإلا لن تتمكن الأعمال التجارية من القيام بمهامها، ولن تستثمر. وهنالك العديد من الأمثلة على الأشخاص الذين يعانون بسبب النواقص في السياسات العامة في عالم تزداد عولمته يوما بعد يوم. وهؤلاء الأشخاص قادرون بصورة متزايدة على التواصل مع بعضهم البعض من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي.

268- **السيد RUGASIRA**، قال بأن فييت نام تعطي مثالا جيدا عن إمكانيات صغار المزارعين. فقد تحولت فييت نام من مستورد صاف للأغذية عام 1979 إلى ثاني أكبر مصدر للأرز في وقتنا الحاضر. ومنذ عام 1979، ازداد إنتاجها من البن بصورة مذهلة. وتراجع معدل الفقر في البلاد من 58 بالمائة إلى 18 بالمائة. وكان 75 بالمائة من المنتجين في الاقتصاد الريفي، وأظهروا كيف يمكن للحكومات أن تشيد البنى الأساسية، وتقوم بنقل المعرفة وردم جميع الفجوات في الاقتصاد الريفي بحيث لا يصبح المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة منتجين فقط، وإنما أيضا أكفاء وتنافسيين على الصعيد العالمي.

269- وإذا نظرنا إلى الدروس المستفادة من هذه الخبرة، فإن الفجوات معروفة. وفي بعض الأحيان، كان من الضروري وجود الإرادة السياسية الأكبر لتحويل الموارد الضرورية لردم هذه الفجوات. ومن بينها فشل أسواق الائتمان والفجوات المعرفية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في بعض المجالات، مثل كيفية مكافحة الأمراض النباتية، والافتقار إلى الري في الأراضي القابلة للزراعة، والاستخدام غير الملائم للأسمدة. وتتمتع الزراعة بإمكانية تحويل الاقتصادات الأفريقية أكثر من أي قطاع آخر، ومع ذلك تتزايد أعداد الجياع عاما بعد عام. وهنالك دور يمكن للصندوق أن يلعبه، ولكن هنالك حدود لما يمكن للصندوق أن يقوم به. وعلى القطاع العام أن يتحمل الحصة الأكبر من المسؤولية في هذا الصدد.

270- وكمثال على ذلك، فإن بعض الشركات مثل Samsung، وLG، وDaewoo، وHyundai، غدت أسماء تجارية كبيرة ومعروفة لأنها تلقت التمويل الحكومي في أيامها الأولى عندما أحجمت المصارف عن إقراضها. ومع ذلك، فإن القليل من الحكومات في أفريقيا تستثمر موارد جدية في خلق الأسماء التجارية، وفي إيجاد القيمة المضافة. وإذا ما أرادت أفريقيا أن تغدو منافسة على الصعيد العالمي، وأن تجلب منتجات ذات جودة إلى الأسواق العالمية، يتوجب على القطاعين العام والخاص أن يدخلا في شراكة عمل جدية.

271- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، طرحت سؤالا تلقته على تويتر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معظم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يعملون في الاقتصاد غير الرسمي. هل استفدنا من الحلول غير الرسمية بصورة كافية؟

272- **السيد VORLEY** أجاب بأن الطابع الرسمي والتنسيق العمودي ليسا بالسبل الوحيدة للمضي قدما. إذ أن التجار في بعض المناطق الريفية على سبيل المثال كانوا يقوضون مخططات الزراعة الراسخة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة الحالية في التنافس وديناميات الأسواق شبه الرسمية وغير الرسمية، ربما كان يتوجب على الأعمال الكبيرة العودة إلى ميزتها الأساسية في كونها مشتر موثوق لموردين موجودين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وفي دعم السياسة العامة لجعل الأسواق والاستثمارات تعمل لصالح المنتجين على نطاق صغير وأشد الفقراء فقرا، بمن فيهم النساء، أو العمل على إزالة جميع التحيزات ضدهن بما

يتماشى مع جدول أعمال الصندوق. وباختصار، فإن الفرق بين الأعمال الشمولية والأسواق الشمولية ينطوي على هدف سياساتي يتطرق إلى العالم الريفي الأشد فقرا، ولا يقتصر ببساطة على عالم جاهز تجاريا.

273- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت السيدة Prasvita فيما لو أنه قد تم القيام بما يكفي في استقطاب الحلول غير الرسمية لمساعدة عدد كبير من مزارع الحيازات الصغيرة المستبعدة من سلاسل قيمة الأعمال التجارية الكبيرة.

274- **السيدة PRASVITA** أجابت بأن التدريب والتمكين هما وسيلة لجلب المزارعين غير الرسميين إلى النظام الرسمي، وهما يمثلان استثمارا في تحويل المزارعين إلى مؤسسة رسمية منظمة. إلا أن هذه العملية باهظة التكاليف لتوسيع نطاق التجارب الريادية إلى مشروعات أكبر، وإضفاء الطابع الرسمي على المزارعين في سلسلة القيمة.

275- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، سألت السيدة Ramos عن وجهة نظرها فيما يتعلق بالحاجة إلى تعاونيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

276- **السيدة RAMOS** قالت بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ينضمون إلى التعاونيات إذا ما اعتقدوا بأنها ستجلب لهم القيمة المضافة، وتروج لوصولهم إلى الأسواق وخدمات الائتمان والتدريب. ويتوجب في واقع الأمر تيسير تنظيمهم في مجموعات من قبل الدولة. وتستحق مثل هذه التعاونيات الدعم من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات على شاكلة الصندوق بغية إضافة المزيد من التعزيز للزيادة المتحققة أصلا في الكفاءة، ولتوفير نماذج مستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين سيتشجعون عندئذ على الانضمام إليها.

277- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أعادت سؤالا جاء إليها على تويتر، وهو كيف للأعمال الكبيرة أن تنجح في بناء ثقة صغار المزارعين، وفيما إذا كانت الثقة فعلا قضية رئيسية.

278- **السيد RUSAGIRA**، مستذكرا جهوده في إقناع مزارعي البن من أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا على العمل مع منظمته، قال بأن الدرس الذي تعلمه من هذه التجربة هي الحاجة الحاسمة للعمل في شراكة مع شخصيات محلية معروفة تمتلك رأس المال الاجتماعي والمصداقية ضمن مجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم. ومن الضروري تحديد هؤلاء الأشخاص والعمل معهم بهدف الحصول على التغذية الراجعة والاستجابة للمبادرات المقترحة. وفي نهاية المطاف تشجيع المزارعين على الانضمام. وقال إن جهوده قد نجحت في المقام الأول لأنها كانت نتيجة لشراكة بنيت على الثقة.

279- **السيد POLMAN** قال بأن المصداقية هي تحديدا السبب الذي يكسب الصندوق أهمية، لأنها ساعدت على تسريع الشعور بالثقة في إجراءاته. وفي عالم اليوم، فإن انعدام الثقة هو السائد من الحكومات إلى الأعمال، دون أن نستثني أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يبرر وضعهم الحالي هذا الشعور. واستشهد بمثال لمزارع للشاي تمتلكها Unilever في كينيا، والتي اجتذبت مئات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الحصول على أسعار أفضل، والوصول إلى التكنولوجيا والتدريب، وتوفير الضمانات على الأمد الطويل. فالثقة تبنى وتكتسب بالعمل معا، والعالم في حاجة ملحة إلى أشخاص محظوظين بما فيه الكفاية ليكونوا في موقع يؤهلهم للتعريف بالسلوك الأكثر نضجا، وبالتالي اكتساب الثقة.

280- **السيدة VERBURG** (هولندا) طلبت من السيد Polman التحدث بصورة مفصلة عن احتمال أن يرتبط الصندوق و Unilever لا مع عدد أكبر من أصحاب الحيازات الصغيرة، وإنما أيضا مع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من القطاع الخاص على طول سلسلة القيمة.

281- **السيد POLMAN** قال بأن شركة كـ Unilever تمتلك 000 200 مورد مباشر، يرتبطون بدورهم بمورديهم الخاصين، لها أثر كبير على قيادة المعايير المستدامة والامتثال الاجتماعي والعمل بصورة غير مباشرة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأما العديد من التحالفات التي أنشئت، مثل "ازرعوا أفريقيا" و/أو "الرؤية الجديدة للزراعة" فقد كانت أكثر محلية إلى حد كبير، وعملت مع مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. فشركة عالمية مثل Unilever تنتج في أفريقيا لأفريقيا، وما من منطق يبرر شحن المنتجات إلى مكان آخر. وكانت جميع هذه الأعمال تدار من قبل الأفارقة وتعمل مع الأفارقة، بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي هذا النمط من نموذج الأعمال، هنالك نقل محدود للغاية بين القارات. ومع نمو هذا النمط من الأعمال فإنه ينتشل معه المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم بمعدل أسرع بكثير من المعدل الذي ينمو فيه هو نفسه، وتدفع Unilever رواتب 000 175 شخص، ولكن عدد الذين يعملون بصورة أقل مباشرة قد يتراوح بحدود 15 إلى 20 مليون شخص، بما في ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولذا فإنه من الهام للغاية النظر إلى سلسلة القيمة بأكملها.

282- **السيد VORLEY** أضاف بأن السؤال يشير إلى معضلة في تنمية الأعمال الحديثة الغذائية الزراعية. وللتطرق للأهداف الرئيسية للتوريد المستدام، من الضروري تضييق قاعدة الإمدادات في منتصف السلسلة لتقتصر على عدد أقل من الموردين المفضلين، والذي يمكن الانخراط معهم بصورة تشاركية لتحقيق هذا النوع من الأهداف. وتكمن السخرية في العمل مع عدد أقل من الموردين في منتصف سلسلة القيمة بهدف إدخال المزيد من أصحاب الحيازات الصغيرة في شبكات الإمدادات. وهنالك أيضا معضلة أخرى تتمثل في تحقيق سلسلة إمدادات مستدامة بحدود 100 بالمائة، والتي تنطوي على إصدار الشهادات ووضع المعايير وفتح قاعدة الإمدادات لصغار المزارعين الذين لا يمتلكون على وجه العموم القدرة على الامتثال لهذه المعايير. ومع الثناء على Unilever لمواجهتها لهذا التحدي، إلا أنه من الضروري الاعتراف بهذه المعضلات وبالموازنات التي تنطوي عليها.

283- **السيد CHIZA** (جمهورية تنزانيا المتحدة) قال بأن هنالك خرافة تقول بأن المعادلة التي تربط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع أصحاب الأعمال الكبيرة، وتحقق نتائج جيدة، تؤدي إلى استيلاء الأعمال الكبيرة على الموارد، وبخاصة الأراضي من المزارعين على نطاق صغير. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لا ينطبق على بلاده تحديدا، إلا أنه سأل السيد Polman ما هي الرسالة التي يوجهها لأسرة الصندوق لأن مثل هذه الإشاعات تخلف أثرا سلبيا على نمط الشراكات المرغوبة.

284- **السيد MABOUNDOU** (الكونغو)، أشار إلى أن شركة بوضعية الشركات متعددة الجنسيات لا تطمح في بداية الأمر إلى الحصول على ثقة المزارعين، وبالتالي فقد سأل السيد Polman ما هي الدروس التي يمكن أن يمررها إلى الشركات متعددة الجنسيات الأخرى من تجاربه الناجحة في العمل مع المزارعين وكسب ثقتهم.

285- **السيد POLMAN** قال جوابا على سؤال السيد Chiza أنه، وفي حين أنه يؤمن بوجود هذه الأسطورة، إلا أنها مسألة انطباع يحتاج إلى ما يستحقه من تمحيص. ومن الثابت وجود بعض الأمثلة على الاستيلاء على الأراضي، وعلى إجراءات تخدم القلة عوضا عن الكثرة، كما هو وارد في تقرير أوكسفام الأخير. ولذا فإنه من الضروري وضع المعايير بطريقة تضمن أن تؤدي إلى النجاح وتحترم جميع الأطراف ذات الصلة. وهذا ما أوصى به فريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى المعني بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام 2015. ويتطلب مساءلة واضحة وإحساسا بالمسؤولية والشفافية. ولتحقيق هذا الغرض فإن Unilever تدعم إشراك المنظمات غير الحكومية، ووكالات أخرى مثل الصندوق، لضمان استفادة جميع الأطراف المشتركة والوصول إلى التوازن الصحيح. وفيما يتعلق بالانطباع القائل بأن الأعمال لا تعمل إلا لصالحها الخاص، فقد أكد مرة أخرى على أن الأعمال التجارية لا يمكن أن توجد إذا لم يوجد المواطنون الذين يستطيعون شراء منتجاتها. وأن مواطني العالم يتساءلون بصورة متزايدة فيما لو كانت الأعمال التجارية تعامل الناس بعدالة، وتمتثل للمعايير الاجتماعية، وتتورط أو لا تتورط في حالات فساد، وتصنع المنتجات بأسلوب مستدام. وهنالك العديد من الوكالات التي تدعو إلى الشفافية، ولدى المواطنين حاليا وصول إلى التقارير الخاصة بهذا الشأن.

286- وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره السيد Maboundou، فقد أشار إلى العمل الذي يجري حاليا لتوسيع نطاق مبادرات الأمن الغذائي والتغذية، وأعطى أمثلة مثل مبادرة ازرع أفريقيا، والرؤية الجديدة للزراعة، وجدول أعمال المجتمع الدولي المعني بالأمن الغذائي والتغذية. وهنالك بعض النتائج الملموسة للغاية في بعض البلدان حيث جعلت الحكومات من هذه القضايا على قمة جداول أعمالها، ولا بد من استخدام مثل هذه الأمثلة والمبادرة بحيث يقوم الصندوق بدور المحفز لبناء الثقة.

287- **السيد RUGASIRA** قال بأن الحكومات الأفريقية بحاجة لأن تضع قواعد للتجارة وأن تخلق بيئة استثمارية بحيث يغدو وجود الأعمال الجيدة ممكنا. ومن المغالطة الاعتقاد بأنه يمكن حل جميع المشاكل من قبل الجهات المانحة أو الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات أو الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم. فللأعمال التجارية مسؤولية تتحملها، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع العام. ولا بد من الاعتراف بهذه المسؤوليات واستخدام الشراكات المحتملة كوسيلة للنهوض بأحوال المجتمعات المحلية.

288- **السيد VORLEY** وافق على الانتشار الواسع للانطباع، الذي ربما كان مبالغا به في بعض الحالات، بأن التحالفات بين الأعمال التجارية الكبيرة وأصحاب الحيازات الصغيرة هو نوع من الاستيلاء على الأراضي وشكل من أشكال الاستعمار الجديد. إلا أنه هنالك أمور عديدة يمكن للحكومات أن تقوم بها لضمان ألا تؤدي الأعمال التجارية والاستثمارات التي تميل إلى اجتذاب الحجوم الكبيرة لنشوء مثل هذا النوع من المشاكل. فعلى سبيل المثال، ضمان وجود البنى الأساسية الملائمة للأعمال لتمكينها من شراء المنتج بصورة سهلة من المزارعين على نطاق صغير عوضا عن اللجوء إلى الخيار الأسهل وهو السعي وراء المزارع الكبيرة، وضمان إسماع واحترام صوت الناس والنساء على وجه الخصوص في النظام السياسي، ووجود سيطرة محلية على الموارد الطبيعية. وما أن يتم إرساء هذه الشروط المسبقة حتى يغدو من الأيسر بكثير للاستثمارات أن تكون مناصرة لأصحاب الحيازات الصغيرة وللفقراء.

289- **السيد VILAKATI** (سوازيلند) سأل السيد Polman فيما لو كانت الشركات متعددة الجنسيات مثل Unilever مستعدة لبيع حصص من أسهمها للمزارعين المنتجين، بحيث يقومون بالإنتاج مع معرفتهم بأن العوائد تكون أكثر ملاءمة لهم كجزء من سلاسل القيمة.

290- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، أشارت إلى أنها قد تلقت سؤالا مماثلا في تغريدة، ودعت إلى التعليق الأخير قبل اختتام هذه المناقشات.

291- **السيد LEJAHA** (ليسوتو)، أشار إلى مشكلتين في بلاده، الأولى وهي أنه وعلى الرغم من وفرة الأراضي والسكان في ليسوتو، إلا أن أولئك الذين يعملون في الأراضي هم من الأطفال صغار السن. أما جميع اليافعين الذين يتمتعون بصحة بدنية جيدة فإنهم يذهبون للعمل في المناجم. ثانيا، على الرغم من أن ليسوتو كانت معروفة بأنها صومعة أفريقيا الجنوبية، إلا أنها الآن بحاجة لأن تشتري الغذاء من جنوب أفريقيا. ويعود ذلك جزئيا لأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة قد هجروا أراضيهم، وجزئيا بسبب آثار الأزمة الاقتصادية. ومن الضروري على سبيل المثال إنشاء المزيد من التعاونيات للنساء والشباب، ولكن الحكومة لم توفر الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة.

292- **السيدة PILLAI** (منسقة حلقة النقاش)، لخصت المناقشة قائلة بأنها كانت تتمحور حول الرغبة والمشكلات. وتم تحديد الافتقار إلى الائتمان كمشكلة رئيسية. كذلك الحال بالنسبة للبنى الأساسية، والحاجة إلى إسماع صوت أصحاب الحيازات الصغيرة، وبروح أكثر تفاؤلا كانت الإشارات إلى الشراكة كثيرة، حيث يمكن للصندوق أن يلعب دورا محفزا وجديدا للمضي بالأمور قدما. وختاما شكرت جميع أعضاء فريق الخبراء.

293- **تم عرض شريط فيديو يوثق خبرة مزارع أسري من مصر.**

تقرير عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 37/L.8)

294- **رئيس الجلسة** قال بأن التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح الوارد في الوثيقة GC 37/L.8 قد عرض على المجلس التنفيذي في دورته العاشرة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2013 وهو الآن معروض على مجلس المحافظين.

295- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح.**

مسائل أخرى (البند 13 على جدول الأعمال)

296- لم تثر أية مسائل أخرى تحت هذا البند.

قصص من الميدان: الاستثمار في تحويل حياة السكان الريفيين

297- **رئيس الجلسة** قال بأنه وقبل المضي في هذا الحدث، سوف يعرض شريط فيديو يظهر كيف حول مشروع يدعمه الصندوق حياة الناس من خلال توليد فرص للعمل، وضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وفي نهاية المطاف رفع جودة الحياة التي يعيشها المستفيدون منه. لأكثر من عشر سنوات، كان الصندوق يعمل مع المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي للترويج لأصناف محصولية أهملت أو لم تستغل على أحسن وجه. في الهند ونيبال ودولة بوليفيا متعددة القوميات أشرك المشروع جميع أصحاب

المصلحة من العلماء إلى الأعمال الكبيرة إلى الطهاة والمزارعين، وجمع وراكم معارفهم التقليدية والعلمية لضمان الصون وزراعة بعض المحاصيل مثل الكينوا والدخن، وكانت النتيجة أنها تشكل الآن جزءا من أنماط الغذاء المنتظمة للسكان ومع التسويق السريع، تحسنت مداخيل المزارعين. ويعرض الفيديو مزارعين قرروا التخلي عن زراعة هذه المحاصيل المغذية، لكن تم إقناعهم بالعودة إليها، مما غير من حياتهم بالكامل.

298- **تم عرض شريط فيديو وثائقي بعنوان "الهند: جنون الدخن"**.

299- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق)، أشار إلى أن مشروعات الصندوق وموظفيه على المستوى القطري والميداني قد واجهوا عددا كبيرا من القضايا والفرص. وقد اقترح توفير لمحات سريعة عن أربعة مشروعات في أربعة بلدان، كما ينظر إليها من خلال عيون مدراء البرامج القطرية في الصندوق، الذين هم قادة لموظفي الصندوق على المستوى القطري. وتم اختيار هذه المشروعات، لا لأنها الأفضل، وإنما لأنها توضح جملة من المشاكل والقضايا التي لا بد من فهمها. واستذكر أن مشروعات الصندوق تعمل في 100 بلد نام، وهنالك حوالي 250 مشروعا استثماريا قيد التمويل حاليا، باستثمار إجمالي يقارب 5.5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ما يزيد على 12 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك. وعلى عكس وكالات الأمم المتحدة الأخرى، فإن المشروعات لا يديرها الصندوق، وإنما المؤسسات المحلية، ومعظمها الحكومات، وفي بعض الأحيان القطاع الخاص، وبصورة متكررة منظمات المزارعين. وأما دور الصندوق فينحصر في المساعدة على إعداد هذه المشروعات والإشراف عليها وتقييمها، وتوفير المشورة لمدرائها وللحكومة، مع بعض الدعم التقني، وبطبيعة الحال التمويل. وغالبا ما تركز فحوى هذه المشروعات على التنمية المجتمعية. ويزداد نجاح هذه المشروعات. وفقا لتقييم مستقل، أفاد بأن 80 بالمائة من المشروعات قد نجحت في الإيفاء بالوصول إلى أهدافها. وخلفت نسبة مشابهة من المشروعات عند إنجازها أثرا مرض بصورة هامشية أو أفضل من ذلك على الحد من الفقر وعلى النساء وعلى البيئة والاستدامة.

300- إلا أنه من الهام التأكيد على التحديات عوضا عن النجاحات. ومن بين هذه التحديات، تلك المتعلقة بالمشروعات التي أخفقت والتي غالبا ما كانت في الدول الهشة، حيث المؤسسات والقدرات الضعيفة لا تسمح بإدارة محلية جيدة، ولا بالاستدامة. وهنالك تحد صعب آخر، وهو توسيع نطاق المشروعات الناجحة بحيث تخلف أثراً أكبر وأعرض. وهنالك أيضا مسألة الافتقار إلى الوصول العادل إلى الموارد للنساء الريفيات والنساء على وجه العموم في العديد من المجتمعات، مما يمنعهن من المشاركة بصورة كاملة في التنمية الاقتصادية، مما يعني أن نسبة 50 في المائة من الموارد البشرية لا تتم الاستفادة منها إلى أقصى طاقاتها. وبعبارات عامة، فإن نتائج أضعف المشروعات هي في أثرها الاقتصادي، حتى وإن حققت نجاحا لجهة التخفيف من الفقر والتمايز بين الجنسين. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تطرق عدة مشروعات للقضايا البيئية، إلا أن هذه المشاكل نفسها ما زالت تتفاقم مع تغير المناخ. وأخيرا فإنه من الصعب للغاية تعبئة الشركاء. وعلى الرغم من أن الصندوق تمكن من الحصول على 12 مليار دولار أمريكي على شكل تمويل مشترك، إلا أن ذلك يعني العمل مع مئات الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

301- ولا تدّعي أي من هذه المشروعات المعروضة أنها شاملة. فعلى سبيل المثال ركزت الحالة الأولى على كيفية التطرق للمعوقات البيئية الحادة التي تفاقمت بسبب تغير المناخ.

302- **السيدة Cristiana SPARACINO** (مديرة برنامج قطري في شعبة أفريقيا الغربية والوسطى) وصفت تجربة المزارعين في بوركينا فاسو في إدارة الموارد الطبيعية للبلاد. فبوركينا فاسو بلد يقع في إقليم الساحل في أفريقيا الغربية، وهو عرضة بصورة كبيرة لآثار تغير المناخ بسبب اعتماد سكانه على الزراعة البعلية وتربية الحيوانات في سياق هطولات مطرية متفاوتة، وأراض متدهورة، وتصحر متزايد. ومنذ بداية موجات الجفاف في السبعينات من القرن الماضي، بدأ مزارعو بوركينا فاسو بتعديل وتعزيز إدارتهم التقليدية للأراضي، وممارساتهم للتأقلم مع تغير المناخ. وفي الزراعة البعلية تتم زراعة المحاصيل خلال الموسم المطير القصير، ولا بد للحصاد أن يكون كافيا ليسد حاجات المزارعين خلال الموسم الجاف الطويل جدا. وكان المقصود بالممارسات التي أدخلها المزارعون الإبقاء على رطوبة التربة، بحيث يطيلون من فترة الزراعة، ومن الناحية المثلى، يجمعون بين هذه الممارسات وزراعة الأشجار، وهي ممارسة تعرف بالزراعة الحرجية، حيث تثبت الأشجار النيتروجين في التربة مما يحسن من خصوبتها.

303- وتمثل دور الصندوق في بوركينا فاسو على مدى السنوات الثلاثين الماضية في العمل مع المزارعين على تحسين تكنولوجياتهم المحلية، والترويج للابتكارات. ووفر الصندوق دعما قويا لتوسيع النطاق والابتكارات المكيفة من خلال تصميم وتمويل أربعة مشروعات رئيسية. وأدى صون التربة والمياه مترافقا بالزراعة الحرجية إلى إدخال تحسينات كبيرة على سبل العيش وزيادة مبهرة في عدد الأشجار، وهي ظاهرة عرفت باسم إعادة تخضير الساحل. وساعد إعادة التخضير المزارعين على التأقلم مع تغير المناخ، وأدى إلى تكامل أكبر بين الزراعة وتربية الحيوانات والغابات من قبل المزارعين. وفي بوركينا فاسو، وفي إقليم الهضبة الوسطى وحدها، تم إعادة إحياء 000 300 هكتار من الأراضي وإنتاج 000 80 طن إضافي من الأغذية، مما ساعد على تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وأشار التقييم النهائي للمشروع المغلق حديثا إلى أن الإنتاجية ازدادت بالنسبة لمحاصيل اللوبياء، والدخن، والأرز، والذرة الرفيعة بما يتراوح بين 100 إلى 400 بالمائة، مع نجاح 85 بالمائة من المجموعة المستهدفة في زيادة إنتاجيتها بما لا يقل عن 25 بالمائة، وتراجع سوء التغذية الحاد بين الأطفال بحدود 50 بالمائة. وتشير التقديرات إلى أن المشروع قد ساعد على تخليص 000 50 شخص من قبض الفقر. وفي عام 2012 عندما كانت الهطولات المطرية جيدة على وجه الخصوص، تمكنت بوركينا فاسو من تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي أسهمت فيه التقنيات التي أدخلها المزارعون بلا شك.

304- ومع تزايد عدم القدرة على التنبؤ بالمناخ، فإن بعض التقنيات البسيطة مثل تلك المذكورة سابقا، يمكن أن توفر حلولا طويلة الأمد. والذي حدث في بوركينا فاسو يمكن الآن أن ينتقل إلى البلدان المجاورة، إذ ستتبع هذه المرحلة قريبا مشروعات في كل من موريتانيا والسنغال. وأما العامل الأساسي وراء قصة النجاح هذه، فهي دعم معرفة المزارعين من الحكومة والتي وفت بالتزاماتها لعدة سنوات، واستثمرت أكثر من 10 بالمائة من ميزانيتها الوطنية في القطاع الزراعي. ومن العوامل الأخرى أيضا استناد تصميم المشروع على الدروس المستفادة من الميدان.

305- السيد **CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) أكد بأنه، وفي البيئات المادية المليئة بالتحديات، لم يتحقق النجاح في توسيع نطاق النهج في البلاد فقط، وإنما توسع نطاقه إلى بلدان أخرى.

306- وأما المشروع التالي الذي سيعرض، فقد حقق بعض النجاح في التغلب على مشاكل جدية في التنفيذ تتعلق إلى حد كبير بهشاشة المؤسسات في هايتي.

307- **السيدة Esther KASALU-COFFIN** (مديرة برنامج قطري، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، أوضحت بأنه وعلى مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية، استثمر الصندوق أكثر من 100 مليون دولار أمريكي في هايتي، وعبأ مبلغا مماثلا من شركائه في التمويل، مما أفاد حوالي نصف مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية. وتبنت المشروعات التي يمولها الصندوق في هايتي نهجا مجتمعيا تشاركيا لبناء قدرات المنظمات القاعدية للمشاركة في الأنشطة التنموية على المستوى الوطني والمجتمعي. وحتى تاريخه، فقد حققت البرامج، وفي بعض الأحيان تجاوزت تحقيق أهدافها، بما في ذلك بناء وإعادة إعمار مخططات الري صغيرة النطاق، حتى أنها رفعت الإنتاجية بما يصل إلى 30 بالمائة مما أسهم بدوره في الأمن الغذائي الأسري وفي تحسين التغذية ودخول الأسر.

308- إلا أن العديد من التحديات ما زالت قائمة. فتعاقب الكوارث الطبيعية المتطرفة، بما في ذلك زلزال عام 2010، مترافقة مع فترات انعدام اليقين السياسي، أدت إلى تآكل قدرة المؤسسات المطلوبة لإدارة البرامج الإنمائية. وتم تبني بعض النهج المؤقتة غير التقليدية للتطرق لهذه التحديات، بما في ذلك إرساء شراكة استراتيجية على المستوى المركزي في وزارة الزراعة مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة لدعم عملية إدارة المشروع. وعلى المستوى المحلي، وإضافة إلى التدريب على اكتساب المهارات لموظفي المكاتب الإقليمية، كانت الحكومة بصدد تطوير شراكة استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية الموجودة أصلا في البلاد، مثل *Welthungerhilfe* التي كانت تمارس أنشطة إنمائية بأقل قدر ممكن من الإشراف. وقد ساعدت هذه الشراكات على تحقيق أهداف المشروع وولدت نهجا إنمائية ابتكارية استفادت منها المجتمعات المحلية. والأهم من ذلك أن الصندوق قد دخل في شراكة مع مصرف البلدان الأمريكية والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي لأغراض بناء القدرات الشاملة للمؤسسات الزراعية في البلد بأسره. وأضافت بأن الصندوق عزز أيضا من مكتبه القطري في هايتي من خلال تعيينها كمديرة برنامج قطري مندبة.

309- وعلى الرغم من أن هايتي بلد هش بوضوح، إلا أنه أيضا بلد في مرحلة انتقالية، مع طموحات بتحقيق التنمية الريفية والوطنية. وتود أن ترى النجاحات التي حققتها المشروعات على المستوى المحلي وقد تم توسيع نطاقها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو فيما لو كان بالإمكان خلق الثروات الكبيرة في البلاد من خلال التركيز فقط أو بصورة مهيمنة على الشرائح الفقيرة من السكان، كما تم تحقيقه في مناطق أخرى من العالم. ولعله من الملائم بالنسبة للصندوق ولمكتبه القطري أن ينخرط في حوار صريح مع الحكومة حول النهج الاستراتيجي الذي سيتم تبنيه في بلدان مثل هايتي للاستمرار في تخليص السكان الريفيين من قبضة الفقر، وأيضا للمساهمة بصورة سريعة وكبيرة في خلق الثروة الوطنية.

310- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج)، طلب من السيدة Sparacino شرح كيفية انتشار النجاح في بوركينا فاسو إلى بلدان أخرى.

311- **السيدة SPARACINO** (مديرة برنامج قطري، شعبة أفريقيا الغربية والوسطى)، قالت بأنها كانت في السابق مديرة البرنامج القطري لموريتانيا، ومنها ذهبت إلى بعثة في بوركينا فاسو، وأعجبت للغاية بالنهج الذي يتم تبنيه هناك. وقبل ترك منصبها في موريتانيا، صممت مشروعا عن صون التربة والمياه يستند إلى ما تعلمته من مشروعات بوركينا فاسو.

312- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) أشار إلى أن جواب السيدة Sparacino يبين التحديات التي تواجه تصدير النهج الناجحة من خلال تقاسم المعرفة وإدارتها.

313- وطلب من السيدة Kasalu-Coffin تحديد بعض القضايا الجديدة في هايتي التي لا بد من حلها في غضون السنوات القليلة القادمة.

314- **السيدة KASALU-COFFIN** (مديرة برنامج قطري، شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي) أشارت إلى المشكلة المتكررة في تسويق المنتوج المحلي. إذ قام الصندوق بدعم زيادة الإنتاج في بلد يستورد 60 بالمائة من أغذيته. إلا أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لم يتمكنوا من الوصول إلى تلك السوق. وأما التحدي الآن فهو في تحسين قدرتهم على الوصول إلى الأسواق كمجموعات، وهو ما سيكون مجال تركيز المشروع التالي في هايتي.

315- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) لفت الانتباه إلى المشروع الثالث، في بنغلاديش، الذي يعاني من قضايا بيئية حادة مترافقة بقضايا ذات صلة بمشاركة المرأة.

316- **السيد Nigel BRETT** (مدير برنامج قطري، شعبة آسيا والمحيط الهادي) وصف المشروع في بنغلاديش الذي طور مواضيع إدارة الموارد الطبيعية والتمايز بين الجنسين وتوسيع النطاق مع تسليط الضوء على الدور المحوري لمنظمات المنتجين وأثر السياسات المحلية الداعمة. تعتبر الأجسام المائية المنتشرة في بنغلاديش قيمة كبيرة كموئل ثاني أكبر مصايد الأسماك الداخلية في المياه العذبة في العالم، ومصدرا حيويا للغذاء، وخاصة بالنسبة للفقراء. إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لجميع الموارد الطبيعية القيمة في العالم، فقد اجتذبت هذه الأجسام المائية النخبة المحلية، ومع مرور الوقت تمت مصادرة هذه الموارد التي وفرت سبل عيش الفقراء على مدى عقود من الزمن، والأسوأ من ذلك تم تأجيرها لثلاث سنوات. ولم توفر هذه الترتيبات التأجيرية قصيرة الأمد على الإطلاق أية حوافز لإدارة طويلة الأمد لهذه الموارد، مما أدى إلى تدهورها، وبالتالي الحد من الإنتاج والتنوع البيولوجي وزيادة الفقر وسوء التغذية.

317- في عام 2003 أطلقت الحكومة مشروعا ريباديا بدعم من الصندوق في مقاطعة سونامغانج في الشمال الشرقي من البلاد. وكان مفتاح هذا المشروع ضمان الاتفاق على تغيير نظام التأجير من ثلاث إلى عشر سنوات قابلة للتجديد، ومحاولة لتخصيص هذه الإيجارات لمجموعات من الصيادين الفقراء. ولكل جسم مائي من هذه الأجسام، تم إيجاد مجموعات ديمقراطية لمستخدمي المصايد، تنتخب قائدها الخاص بها عن طريق الاقتراع السري، وبالتالي تكون منيعة ضد محاولات مجموعات الضغط المحلية. وحتى تاريخه، تقوم حوالي 250 مجموعة من مجموعات المستخدمين هذه التي تتكون من 000 9 عضو بإدارة حوالي 500 2 هكتار من المياه. ولأول مرة في تاريخ البلاد أشرك المشروع النساء في إدارة الأجسام المائية، وتشكل النساء حوالي 25 بالمائة من أعضاء مجموعات المستخدمين. ويتم تمثيلهن في اللجان التنفيذية لجميع هذه المجموعات. وكانت النتائج ممتازة. فقد تحولت موائل الإنتاج السمكي هذه بصورة كاملة من خلال إدخال نظام ملاجئ

الأسماك ومواسم إغلاق الصيد، وإعادة إحياء الموئل من خلال زراعة شجيرات المستنقعات وتجريف القنوات. وأظهر تقدير للأثر أن الإدارة المحسنة للبحيرات قد أدت إلى زيادة كبيرة في التنوع البيولوجي السمكي، وفي الإنتاج السمكي، مع توليد دخل يتم تقسيمه بين أفراد مجموعات المستخدمين عوضا من ذهابه إلى النخبة المحلية، كما كان الأمر عليه في السابق. والأهم من ذلك أن هنالك تحسن في الوضع التغذوي للأطفال، وتقليص كبير جدا في حالات التقزم بينهم من 57 بالمائة إلى 48 بالمائة. واعترافا بهذا النجاح، فقد استلم المشروع شهادة التمايز بين الجنسين التي يمنحها الصندوق عام 2013. وقررت الحكومة توسيع نطاق المشروع ليغطي 5 مقاطعات ذات أولوية في الشمال الشرقي من البلاد، مع تغطية الأجسام المائية الإضافية بتمويل من اليابان وإسبانيا.

318- وقد أثبت المشروع أنه ومع السياسات التمكينية المحفزة المترافقة ببناء القدرات، يمكن لمجموعات المنتجين المحليين أن تلعب دورا في التحويل للحد من الفقر الريفي ولتحسين البيئة في الوقت ذاته.

319- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) أشار إلى أن المشروع تطرق إلى جملة واسعة من القضايا، وطلب من السيد Brett الإشارة إلى معدل العائد الاقتصادي للمشروع.

320- **السيد BRETT** (مدير برنامج قطري، شعبة آسيا والمحيط الهادي) لاحظ أنه غالبا ما ينظر إلى الفيضانات على أنها مدمرة، إلا أنه في حال بنغلاديش، ومع استثناء الفيضانات الكارثية، فقد كانت الفيضانات من واقع الممارسة الفعلية مفيدة للغاية لأنها تعيد تجديد المياه الجوفية وتبقي على مصايد الأسماك وتسمد التربة من خلال ما تخلفه من ترسبات الطمي. وأظهر المشروع فوائد الأخذ بنهج طويل الأمد لإدارة الموارد الطبيعية لجهة زيادة الإنتاجية والتوزيع العادل للفوائد. وأشار إلى أن معدل العائد المالي للمشروع كان بحدود 25 بالمائة، مع صافي ربح للفرد الواحد يتراوح بحدود 400 دولار أمريكي في السنة، وهو معدل كبير للغاية لنشاط موسمي.

321- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) اختتم قائلا بأنه وعلى الرغم من جميع هذه التحديات حقق المشروع مستوى عال من النجاح الاقتصادي. وقال بأن اللقطة القصيرة الأخيرة هي لمشروع نجح في مواجهة مشاكل تتعلق بالتنسيق بين الجهات المانحة والشركاء في كينيا للتطرق لمشكلة الأمن الغذائي.

322- **السيدة Nadine GBOSSA** (مديرة برنامج قطري، شعبة أفريقيا الجنوبية والشرقية) قالت بأنه وعلى الرغم من تمتع كينيا بأفق اقتصادي إيجابي، حيث تأمل بأن تصبح من البلدان متوسطة الدخل بحلول عام 2020، إلا أن موضوع الأمن الغذائي يبقى قضية بالنسبة لها لأن حوالي نصف سكانها ما زالوا يعانون من مشاكل في الإيفاء بمتطلباتهم التغذوية. ولهذا السبب، فمن العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إنتاج وتسويق الحبوب والذرة والدخن والذرة الرفيعة، التي يستهلكها جميع الكينيون، وتوفر إمكانيات كبيرة لتوليد الدخل لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد قامت الحكومة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي بوضع مخطط لدعم المدخلات الزراعية. وتشمل هذه المدخلات تزويد المزارعين بالبذور المحسنة والتقنيات الزراعية والأسمدة. وكانت النتيجة ازدياد إنتاجية المزارعين بحدود 150 بالمائة في غضون سنة واحدة. إلا أنه وبعد سنة من الدعم، رغبت الحكومة في الانسحاب، لاعتقادها أن المزارعين قد غدوا في موقع يسمح لهم ببيع فوائضهم في الأسواق وجني الأموال. ولكن المزارعين لم يكونوا قادرين على الحصول

على مدخلات محسنة في السنة التالية بدون دعم حكومي، مما خلق عنصرا من الاتكالية. وتم التماس دعم من الصندوق لتدخل أكثر استدامة. وغطت مقترحات الصندوق ثلاث قضايا، وهي: أولا، اقترح الصندوق الإبقاء على الدعم لأنه كان فعالا؛ ثانيا اقترح الصندوق سلسلة القيمة، بما في ذلك تخزين وتسويق المنتوج؛ ثالثا اقترح خدمات مالية بحيث يتمكن المزارعون من الإبقاء على استثماراتهم دون الحاجة إلى الإبقاء على الدعم.

323- وتضمن العنصر المالي في هذا النظام وساطة الصندوق كشريك ابتكاري مع Equity Bank، وهو واحد من أكبر المصارف في أفريقيا يركز على إقراض أصحاب الحيازات الصغيرة. ويستند النظام المدخل مع Equity Bank إلى تسجيل المزارعين على قاعدة بيانات إلكترونية، ثم يتم إصدار بطاقات ائتمانية لهم يمكن استخدامها لشراء المدخلات من الوسطاء الزراعيين. ويستفيد الوسطاء الزراعيون من التسديد المباشر خلافا لما كانت عليه الحالة في الماضي. ويمكن للمزارعين أن يستخدموا أرباحهم لتسديد أسعار المدخلات كأساس لطلب القروض من Equity Bank. وكان Equity Bank مهتما بوضع هذا النظام، لأنه يوفر له مخططا لإدارة المخاطر، إذ جعل توفير المدخلات المحسنة والتقنيات الزراعية، علاوة على بعض الضمانات، الزراعة عملا تجاريا محفوفا بمخاطر أقل بالنسبة للمصرف. إضافة إلى أنه يوفر قاعدة زبائن أكثر استدامة.

324- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) لاحظ بأن الصندوق قد سعى إلى نفس النمط من الشراكة بصورة مكثفة في بلدان أخرى مع إحراز بعض النجاح. وسأل السيدة Gbossa فيما لو كانت هنالك مشروعات خاصة أخرى أو مصارف تجارية، إضافة إلى Equity Bank، مهتمة بمثل هذا النموذج.

325- **السيدة GBOSSA** (مديرة برنامج قطري، شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية) أشارت إلى أن النموذج الاعتيادي تمثل في توفير الصندوق للمصارف خطوطا ائتمانية بحيث يمكن لها أن توفر القروض والائتمان للمزارعين. إلا أنه وبالنسبة للحالة الراهنة، كان المصرف الجهة التي توفر الموارد. وأشار وزير الزراعة إلى أن العديد من المصارف يتصل به حاليا، لأنها ترغب في أن تصبح جزءا من هذا النظام، الذي غدا تنافسيا لأن بعض هذه المصارف الأخرى مهتمة بتوفير شروط أفضل لأصحاب الحيازات الصغيرة.

326- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج) قال بأنه يأمل بأن تكون الأمثلة الموصوفة قد أوضحت بأن الصندوق لا يخشى مواجهة المشاكل. وأما أكبر التحديات حاليا فهو التحدي المذكور بالنسبة لبوركينا فاسو في توسيع نطاق النهج الناجحة إلى المستوى القطري وإلى ما يتعدى الحدود الوطنية. ولهذا السبب فإن الصندوق يحاول الدفع بشدة لتطوير نظام لإدارة وتقاسم المعرفة يقتنص ويوضح وينشر التدخلات الناجحة. ويظهر الصندوق بأن قضايا على شاكلة الهشاشة المؤسسية، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، وعدم تمكين النساء، وإشراك القطاع الخاص في البرامج العامة يمكن حلها، وأن الحل غالبا ما يكمن في توفير الأصول للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة فيما يتعلق بالأراضي والمياه والتعليم والتمويل والتنظيم والأصول المادية. وأن أساس الحل غالبا ما يكمن في التطرق إلى الهشاشة وبخاصة الهشاشة المناخية والبيئية، والمخاطر المالية، والضعف الاجتماعي. وختاما قال بأنه على الرغم

من أنه من الواضح إمكانية توسيع نطاق النجاح، إلا أن هذا الموضوع ما زال يشكل مهمة حاسمة بالنسبة للصندوق.

327- **تم عرض شريط فيديو يوثق خبرة مزارع أسري من إثيوبيا.**

تقرير عن اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للسادة المحافظين

328- **رئيس الجلسة** استذكر بأن اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للسادة المحافظين بعنوان: الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه، كان قد عقد في اليوم السابق. وطلب من السيد Wennbust الذي ترأس هذا الاجتماع عرض بيانه عن اجتماع المائدة المستديرة.

329- **السيد WENNUBST** (رئيس اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للسادة المحافظين) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال) (تابع)

330- **دعا رئيس الجلسة المجلس للعودة إلى البند 6**، البيانات العامة.

331- **السيد MITASH (الهند)** رحب بالاتحاد الروسي كعضو جديد في الصندوق. وقال بأن موضوع الدورة الحالية مهم لأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون أغلبية الأسر الزراعية في العالم ويقدمون مساهمات ضخمة للأمن الغذائي الأسري والوطني والعالمي، إلا أنهم أيضا من بين أفقر السكان في العالم. وبدوره المحوري في هيكل المعونة الدولية، يملك الصندوق سمعة متينة في التنفيذ في المناطق النائية والهامشية، وخصوصا في مجال تعزيز الإنتاجية بين صغار المزارعين الأسريين وتوفير الروابط الصادرة والواردة لهم مع الأسواق. وعلى الصندوق أن يبني على هذا الأساس ليجعل من نمو المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وسيلة للتصدي للفقر الريفي.

332- وقد كانت تنمية صغار المزارعين الهامشيين محل اهتمام خاص بالنسبة للهند حيث يشكل هؤلاء المزارعون حوالي 83 في المائة من إجمالي المزارعين، ويعملون على 41 في المائة من حيازات الأراضي الزراعية، ويوفرون 51 في المائة من المنتجات الزراعية – وهي مساهمة أساسية في الأمن الغذائي. وتثمن الهند تعاونها الطويل مع الصندوق في أكثر من 25 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها حوالي 2 مليار دولار أمريكي. ولقد كان البلد مساهما رئيسيا في الصندوق وأيضا واحدا من أكبر المستفيدين من برامجه ومشروعاته.

333- وترى بلده ثلاث قضايا ذات أهمية ينبغي التركيز عليها في مناقشات التجديد العاشر للموارد: دور الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يعيش معظم فقراء العالم؛ وتعميم التعاون بين بلدان الجنوب في أنشطة الصندوق، مع الالتزام بموارد بشرية ومالية كافية من أجل هذه الجهود؛ وتنمية وتجربة الحلول ذات التكلفة المنخفضة والأثر العالي التي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين عبر العالم. وسوف يكون لهذا تكلفته، إلا أن آفاق النمو في بلدان القائمة ألف والقائمة باء تجعل من تجديد عاشر قوي للموارد أمرا ممكنا. وتقف الهند مستعدة لدخول شراكة مع الصندوق في عمله من أجل عالم أكثر شمولا وإنصافا ومتحرر من الجوع والفقر وسوء التغذية.

334- **السيد GLANOIS (فرنسا)** قال إنه من المهم في 2014 – السنة الدولية للزراعة الأسرية – أن يفعل الأعضاء أقصى ما في طاقتهم كي يزودوا الصندوق بالوسائل التي تمكنه من الاستمرار في عمله. فالزراعة الأسرية تولد الثروة وفرص العمل مع احترامها للبيئة، وفرنسا دعمت المبادرات التي تيسر دور الزراعة الأسرية في الأمن الغذائي العالمي، من خلال السياسات الزراعية، والاندماج الإقليمي، والأسواق الزراعية، وسلاسل القيمة، ومنظمات المزارعين، والوصول العادل إلى المياه. ومع أكثر من 35 سنة من الخبرة في العمل مع السكان المعرضين للمخاطر في المناطق الصعبة، أصبح الصندوق الدعامة الأساسية للجهود الدولية للتصدي للتحديات الغذائية. وقد مكنت الإصلاحات الأخيرة الصندوق من الاستعانة بهذه المزايا النسبية التي كانت بمثابة محفز للابتكار في تيسير تقاسم المخاطر بالعمل من خلال جهات مانحة أخرى لتوسيع نطاق الأنشطة الناجحة. وتمنى أن تلقى خبرة الصندوق ودوره الفريد في دمج أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية وسلاسل القيمة العالمية وفي تعزيز منظمات المزارعين التقدير خلال مناقشات مجموعة العشرين حول الأمن الغذائي وخلق الوظائف.

335- وتقدر فرنسا عمل الصندوق في أفريقيا وتعيد التأكيد، رغم السياق الصعب، على دعمها للتجديد العاشر للموارد، وتناشد الأعضاء في كل القوائم على أن يحذوا حذوها مشددة على أهمية العمل معا. وفي مناقشات ما بعد عام 2015، يجب على الصندوق أن يعيد التأكيد على التزامه نحو أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليه، بما في ذلك من خلال الحد من نمو ميزانيته الإدارية كي يترك موارد أكبر لتمويل البرامج.

336- لقد كان تغير المناخ أكبر تحد يواجه التنمية الزراعية وصغار المنتجين. وعلى الصندوق وشركائه أن يستمروا في تقدير مخاطر تغير المناخ وتطوير استجابات له. فأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية هم الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ مثل إجهاد المياه وتدهور التربة وضياع التنوع البيولوجي. ولا بد من أن يسمع صوتهم في المناقشات المؤدية إلى اتفاقية طموحة في مؤتمر باريس في عام 2015.

337- **السيد VAHAMWITI (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** قال بأن أكثر من 70 في المائة من سكان بلده البالغ عددهم 70 مليون نسمة مرتبطون بقطاع الزراعة. وتركز الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية والقطاع الزراعي الصناعي، بما في ذلك إنشاء منتزهات زراعية صناعية تستند إلى القطاع الخاص ومنظمات المزارعين. وبما أن الجهود السابقة لدمج منظمات المزارعين في الإطار الزراعي لم تكن دائما ناجحة في أفريقيا، يسعى هذا النهج الأكثر شمولية إلى تحويل زراعة الكفاف إلى محرك للاقتصاد الوطني في الوقت الذي يستفيد منه أصحاب الحيازات الصغيرة. وخلال السنة الدولية للزراعة الأسرية، وبعد مرور 50 سنة على استقلال البلاد، تعاد هيكلة منظمات المزارعين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمن مبادرة "الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

338- يأتي الإنتاج الزراعي من المزارع الأسرية وعدد قليل من المشاريع الخاصة، إلا أن الاستثمارات الخاصة والعامة في الزراعة كانت محدودة. وكان لاتفاقية مابوتو التي ألزمت الدول الأفريقية بتخصيص 10 في المائة من مواردها الوطنية للزراعة نتائج متفاوتة حتى الآن. وقد حث الصندوق وشركاءه الإنمائيين على دعم خطة الاستثمار الزراعي في بلاده. ففي أعقاب عملية السلام، كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تأمل أن تتلقى دعما دوليا أكبر. إذ أن فيها أقل معدل تضخم في أفريقيا ومعدل نمو اقتصادي يساوي 8.5

في المائة. فقد مكن السلام في الشمال الملايين من السكان النازحين من البدء في كسب دخل بفضل دعم مالي وتقني أساسي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

339- **السيد TY (كمبوديا)** أشاد بمساعدة الصندوق للحكومات في انتشال المزارعين من قبضة الفقر والجوع. وبفضل هذا الدعم، استطاعت كمبوديا الحد من الفقر الإجمالي بما يتماشى مع الهدف الإنمائي للألفية. فقد عاد النمو الاقتصادي القوي بالفائدة على كل من المناطق الحضرية والريفية، إلا أن هناك تحديات جديدة من ضمنها التحول السريع في المناطق الريفية والزراعة، والأثر المتنامي لتغير المناخ.

340- من خلال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، تقدمت الحكومة أبعد من نهج المشروع. وهي تثمن مساهمة الصندوق في زيادة إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعتبر نهج الصندوق التعاوني وشعور الحكومة بالملكية الناجم عنه نموذجا للتعاون الإنمائي. وقد وافقت على برنامج الخدمات الزراعية الجديد للابتكار، والقدرة على الصمود، والإرشاد المهيأ لسياق تغير المناخ، والذي كان يخضع لاستعراض داخلي في الصندوق. ومن خلال هذا المشروع وغيره من المشروعات، أثبت الصندوق خبرته في مجال الإنتاجية الزراعية، وشجع الصندوق على لعب دور قيادي بين الشركاء في مجالي الزراعة والتنمية الريفية. وعبر عن شكر بلاده للصندوق وطالب بإنشاء مكتب تمثيل له في كمبوديا، وانضم إلى بلدان أخرى في التعبير عن الأمل في استمرار الصندوق في دعم الجهود الحكومية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة في التغلب على التحديات الكثيرة التي يواجهونها.

341- **السيدة KOYARA (جمهورية أفريقيا الوسطى)** قدمت شكر بلادها لدعم الصندوق من خلال برنامج لإعادة إطلاق محاصيل أساسية ومواشي صغيرة في منطقة السافانا بتمويل يصل إلى 13.17 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. وقد كان دعم المشروع للمزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة هاما على وجه الخصوص نظرا إلى أن البلاد تمر في واحدة من أصعب الأزمات في تاريخها. وأصبح المشروع، الذي يتمثل هدفه الإنمائي في تحسين الأمن الغذائي ودخول فقراء الريف، نقطة مرجعية في زمن أزمة في البلاد. وكانت منطقة المشروع أقل تأثرا بالأزمة ولا تواجه خطر التعرض لمجاعة. كما ساعدت مدخلات المشروع في زيادة صافي الإنتاج الزراعي وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة، في الوقت الذي كانت فيه الظروف في الأقاليم الأخرى تزداد سوءا.

342- وإيمانا منها بأن الوقاية خير من العلاج، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى ملتزمة بمكافحة الفقر من خلال خلق فرص عمل وتنمية سلاسل القيمة الزراعية. ويمكن لحيوانات الجر، والجرارات الزراعية، والبذور والأسمدة ذات الجودة العالية أن تحل محل الأسلحة المستخدمة من قبل الشباب في إزهاق الآلاف من الأرواح. فمن أصل تعداد السكان البالغ 4.5 مليون نسمة، هناك 2 مليون نسمة من السكان المعرضين للمخاطر و000 600 من النازحين. وكانت البلاد في وقت من الأوقات في طليعة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى من حيث البحوث الزراعية، وإنتاج البن والكاكاو والصمغ والفلفل وغير ذلك من المحاصيل الأساسية، غير أنها اليوم لا تستغل سوى 0.9 مليون هكتار من أصل 15 مليون هكتار متاحة لها.

343- وهي تأمل أن تفي الجهات المانحة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في اجتماع المائدة المستديرة في بانغوي في 20 ديسمبر/كانون الأول 2013، وخصوصا بالتركيز على البرنامج الوطني للأمن الغذائي

والتغذوي في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، الأمر الذي سيساعد بدوره على إعادة إحلال السلام والتماسك الاجتماعي. كما ناشدت من أجل دعم تطوير استراتيجيات لتشجيع الشباب على التخلي عن الأسلحة والعودة إلى قطاع الزراعة لتحسين سبل عيشهم، وإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تأهيلها.

344- **السيدة LEE (جمهورية كوريا)** رحبت بالاتحاد الروسي كعضو جديد في الصندوق. وقالت بأن الجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي العالمي هي من بين أصعب التحديات في العالم. وقد عزز الصندوق منذ إنشائه الإنتاجية الزراعية من أجل فقراء العالم، محسنا بذلك الأمن الغذائي.

345- بالإضافة إلى الدعم المالي والتقني، فإن تقاسم المعرفة آخذ في البروز كنموذج جديد للتعاون الإنمائي. وقد حولت جمهورية كوريا نفسها من جهة متلقية للمعونة إلى عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلد مانح ناشئ خلال جيلين. فبعد أن بدأت البلد وأكثر من 80 في المائة من سكانها يعملون في الزراعة، استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا عادلا وشاملا من خلال إصلاح الأراضي، وإنشاء التعاونيات الزراعية، وتنفيذ تكنولوجيا زراعية مستدامة. وكانت تشاطر خبراتها من خلال البرنامج التجريبي "خبرات السياسات الزراعية الكورية من أجل الأمن الغذائي"، والذي حقق تقدما في عدة بلدان حول العالم.

346- وقد مكنت المبادرات والشراكة مع الصندوق جمهورية كوريا من الوصول إلى المزيد من السكان الريفيين الفقراء. وكانت تستكشف مع الصندوق طرقا مبتكرة لتوسيع التمويل الإنمائي وتقاسم المعرفة وتعزيز شراكتها من أجل استئصال الفقر وتحسين الأمن الغذائي حول العالم.

347- **السيد KÁLMÁN (هنغاريا)** رحب بالاتحاد الروسي كعضو جديد في الصندوق. وهنأ الصندوق لسمعته المتعاظمة في شؤون التنمية الزراعية والأمن الغذائي. فقد جعل الحضور الميداني الأوسع الصندوق أكثر قربا من البلدان المتلقية ممكنا إياه من الإشراف على برامجه ومشروعاته بشكل أفضل ومن تكثيف حواره مع أصحاب المصلحة. إلا أن الفقر الريفي يبقى مشكلة جدية، وعلى الصندوق تعزيز دوره الهام في مساعدة الأسر الزراعية الريفية من خلال الدعم التقني والمالي.

348- رحبت هنغاريا بالإعلان حسن التوقيت عن السنة الدولية للزراعة الأسرية 2014. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ستنظم هنغاريا منتدى عالميا ومعرض Expo عن الزراعة الأسرية في بودابست من 4 إلى 6 مارس/آذار. ومن المتوقع حضور ممثلين من حوالي 100 بلد، بما في ذلك 20 وزيرا من جميع القارات، بالإضافة إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ورئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي. وقد أشاد بالتعاون القائم بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على مستوى المقر الرئيسي واقترح بأن توسيع هذا التعاون إلى المستوى اللامركزي أمر لا غنى عنه من أجل تحسين الكفاءة.

349- **السيد KWONG (كيريباس)** أشاد بالنهج الاستراتيجي للصندوق في الوصول إلى المجتمعات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة التي عادة ما تكون محرومة مع أنها تلعب دورا أساسيا في سلسلة توريد

الأغذية العالمية. إن موضوع الدورة يشدد على قيمة الاستثمار في المزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة لضمان مستقبل أفضل من أجل المزارعين الريفيين. وكبلد هشة صغيرة تواجه تحديات كثيرة في وجه جهودها لتعزيز الإنتاجية الزراعية، رحبت كيريباس بمثل تلك الاستثمارات وقدرت بعثة الصندوق إلى البلد في عام 2013 من أجل وضع مشروع. وقد جعلت الحكومة مؤخرا التخفيف من وطأة الفقر أولوية إنمائية وهي مستعدة للتعاون مع الصندوق على تنفيذ هذا المشروع.

350- إن أثر تغير المناخ والركود الاقتصادي العالمي، الذي تضاعف بسبب العزلة، له آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية على كيريباس. إلا أن المشروعات الزراعية المناسبة التي تأخذ بالاعتبار الدور الهام الذي يمكن للنساء والشباب أن يلعبوه في التنمية سيكون لها آثار إيجابية على حياة السكان في كيريباس. وعلى الصندوق أن يستمر في مساعدة أسر أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل شفاف وكفؤ، مصغيا لأصواتهم التي لا تسمع غالبا. وحكومة كيريباس ستعمل مع الصندوق لتحفيز عمليات التنمية.

351- **السيد محمد (الصومال)** قال بأن الصومال مصممة بعد سنوات من الصراع على تحقيق رؤيتها في أن تصبح بلدا مستقرا يحل فيه السلام بحلول عام 2016، بعيدا عن الصراع، والمجاعة، ونزوح السكان وموت اللاجئين الفارين. وهي تهدف إلى وضع نهاية للعنف والإرهاب وتحقيق تطلعات شعبها في مجتمع ديمقراطي تتمتع فيه بثمار التنمية. وفي عمليات ما بعد مرحلة الصراع، يجب أن يلقى الإنعاش الاقتصادي نفس القدر من الاهتمام الذي يلقاه بناء الدولة وبناء السلام. ويمكن لخطط الإنعاش الزراعي أن تفعل الكثير من أجل حل المشاكل المتضافرة لبطالة الشباب والصراع، وتنمية سبل العيش المستدامة من خلال الاستثمارات في المجتمعات المحلية الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مكون رئيسي في خطة الإنعاش الحكومية.

352- لقد خسرت الصومال كل شيء ما عدا شعبها ومواردها الطبيعية عالية الإنتاج بما في ذلك أراضيها الزراعية الخصبة ومواردها الحيوانية والسمكية. وأسس عودتها إلى مجتمع الأمم هي قدرة سكانها الريفيين على الصمود، وروح المبادرة الفردية لدى مجتمع أصحاب الأعمال، وتفاني مجتمع الشتات. وستضع الخطة الوطنية لقطاع الزراعة بين أولوياتها التنمية المؤسسية والقيادة الفعالة لإنعاش وتعزيز القدرة الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة التجارية، بما في ذلك محاصيل التصدير. وناشدت الصومال الجهات المانحة والشركاء الدوليين من أجل الدعم المالي والتقني لمساعدتها على تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

353- أغلق رئيس الجلسة قائمة المتحدثين، على أن تدرج البيانات التي لم تلق في الاجتماع بنصها الكامل في التقرير النهائي للدورة.

اختتام الجلسة

354- **تسلم السيد OYOUBI (غابون) رئاسة الجلسة.**

355- ألقى **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) بيانا ختاميا يرد كامل نصه في الفصل الرابع.

356- وألقى **رئيس الجلسة** بيانا ختاميا يرد كامل نصه في الفصل الرابع.

357- وأعلن انتهاء أعمال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

358- **رُفعت الجلسة في تمام الساعة 1.45 بعد الظهر.**

الفصل الثالث

باء – اجتماع مائدة مستديرة للسادة المحافظين: الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إلي

بيان عن المائدة المستديرة للسادة المحافظين

زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة موجودة على جدول الأعمال العالمي لتبقى، ولابد من أن تكون محور التنمية. فالاستثمار في الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة ضرورية لا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر الريفي فقط، وإنما أيضا لتنشيط المجتمعات الريفية وربطها بالعالم المتغير بصورة متسارعة.

تتزامن الدورة السابعة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق مع السنة الدولية للزراعة الأسرية. إن ما يقارب من 2.5 مليار شخص ممن يعتمدون على المزارع الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة لكسب قوتهم هم مورد هائل لم تتم الاستفادة منه بعد. إنهم جزء من الحل للوصول إلى الأهداف الإنمائية العالمية. ويعترف بالزراعة الآن على أنها مجال مربح للاستثمار، وهي تخلق إمكانيات ضخمة لتحويل المجتمعات الريفية والحياة الريفية. ويعتمد النجاح على إدراك أن الزراعة عمل تجاري بحيث يتمكن المزارعون من رؤية نشاطهم كسبيل للنمو والازدهار لا كمجرد وسيلة كفاف.

ويجب أن يبدأ هذا التحول بالشباب الذين يعتمد عليهم المستقبل. إذ لا بد من تشجيعهم من سن مبكرة على رؤية الزراعة كمهنة محترمة ومجدية اقتصاديا، وربطهم بمجتمعاتهم الريفية وأراضيهم. ويمكن أن يتم ذلك من خلال البرامج المدرسية، وتقنيات الإرشاد، والمعلومات. ولكنه يتطلب أيضا الاستثمار في الفضاء الريفي لخلق جملة من الوظائف وفرص العمل بحيث يختار الشباب البقاء في المناطق الريفية وتزدهر مجتمعاتهم.

ولن يتم ذلك بدون القيادة وبدون وجود بيئة تمكينية. وتحتاج الحكومات لأن تسير في الاتجاه الذي تتحدث به من خلال زيادة الحصة المكرسة للزراعة من ميزانيتها الوطنية، والاستثمار في مجالات القطاع العام مثل البنى الأساسية والتعليم، ووضع السياسات والتشريعات التي تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعني هذا السياسات التي تدعم أمن حيازة الأراضي للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية وتساعدهم على الارتباط بالأسواق.

ويعتبر تناغم الجهود الإنمائية أمرا غاية في الأهمية بحيث تتسق جميع الأنشطة وتتواءم مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وعلاوة على الحكومات، لابد من انخراط المؤسسات الإنمائية والقطاع الخاص والمنتجين ومنظماتهم. ولابد من أن تركز الجهود على الترويج لإنتاج موجه للأسواق ونهج سلاسل القيمة بغرض بناء الاقتصادات الريفية ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية.

وتعد تكنولوجيا المعلومات ضرورية للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة للوصول إلى المعرفة والخدمات المالية والإرشادية ومعلومات السوق. وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن إمكانية الارتباط بتكنولوجيا المعلومات من شأنها أن توفر الإنذار المبكر للحد من المخاطر والهشاشة.

ويهدف كل هذا الدعم إلى تعزيز وتحويل المجتمع الريفي نفسه، وبالتالي لابد من أن تكون الرؤية شمولية وشاملة. كذلك فإنه من الضروري تمكين النساء اللواتي تشكلن القسم الأكبر من قوة العمل الزراعية. إن التنمية الريفية والحضرية تسير يدا بيد بحيث توفر المناطق الريفية الغذاء وإدارة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية للمناطق الحضرية، بينما توفر المناطق الحضرية الأسواق والتمويل، ومنه على سبيل المثال تحويلات المغتربين.

والصندوق في موقع جيد ليلعب دورا هاما في جميع هذه المجالات لأنه يتمتع بميزة نسبية واضحة بفضل انخراطه على المستوى القطري، وتركيزه على الابتكار وتقاسم المعرفة، ونهجه البراغماتي الموجه نحو النتائج. لقد أثبت الصندوق بالفعل أنه شريك قيم ويتوجب عليه توسيع دوره كوسيط نزيه، واستخدام مصدر قوته كونه المؤسسة الوحيدة من نوعها المكرسة حصرا لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. ويتوجب على الصندوق الاستمرار في تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتحري الأنماط الابتكارية للتمويل، والنهج الجديدة مثل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتوسيع برنامج عمله بدعم من الدول الأعضاء فيه.

إن صياغة جدول أعمال التنمية الجديد لما بعد عام 2015 يمنح الدول الأعضاء فرصة خاصة لاستقطاب التأييد للاستثمار والتحول الريفي على الصعيد العالمي. ومن خلال مشاركتها يمكن للدول الأعضاء المضي قدما نحو ضمان احتلال المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة موقع الصدارة في جدول الأعمال الإنمائي.

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان ممثل بوركينا فاسو

مقدمة

يعتمد اقتصاد بوركينا فاسو إلى حد كبير على الأسعار العالمية لكون البلاد مستوردا صاف للسلع. علاوة على ذلك، فإن هيكلة الاقتصاد تضطر البلاد للأخذ بالأسعار فيما يتعلق بالصادرات. وبناء عليه، فإن أية تغييرات في الأسعار العالمية للمنتجات الاستراتيجية العالية الاستهلاك مثل، النفط والقطن والأغذية الرئيسية، تخلف أثرا كبير على الوضع الاقتصادي ككل، وعلى الأمن الغذائي على وجه الخصوص.

يعد القطاع الريفي حجر الأساس في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لبوركينا فاسو، ولذا، كان على الدوام أحد القطاعات التي تتمتع بأولوية قصوى في خطط التنمية الوطنية. إلا أن الزراعة تهيمن عليها الزراعة الأسرية التي تجري أساسا لأغراض الاستهلاك الذاتي.

وقد ارتفع عدد الأشخاص المنخرطين في الزراعة في بوركينا فاسو من 669 301 8 عام 1993 إلى 679 098 13 عام 2008. وإذا ما أخذنا وسطي المعدل السنوي للنمو البالغ 3.09 بالمائة، يتوقع لهذا القطاع أن يوظف 15 مليون شخص عام 2014. ويبقى التوزيع حسب الجنس على حاله دون تغيير في الفترة 1933 إلى 2014 بمعدل 48 بالمائة من الرجال و52 بالمائة من النساء. إلا أن مستويات التعليم تحسنت بين السكان المزارعين. وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من 15.7 بالمائة إلى 21.4 بالمائة بين عامي 1993 و2008 بزيادة قدرها 5.7 بالمائة.

دور الزراعة الأسرية في التنمية الاقتصادية في بوركينا فاسو

يقدر العدد الإجمالي للحيازات الزراعية المزروعة عام 2008 بحدود 524 446 11 حيازة لتعداد سكان زراعيين يصل إلى 679 098 13 نسمة، أي أقل من حيازة واحدة للفرد. وأما وسطي عدد الحيازات للأسرة فيتراوح بحدود 9 حيازات مقارنة بـ 10 كما ورد في المسح الزراعي الوطني لعام 1993، وهو حاليا بحدود 9.

وارتفعت نسبة أراضي الأدغال المزروعة من 40 بالمائة إلى حوالي 50 بالمائة، وهو مؤشر إلى أن الحيازات المزروعة قد غدت أبعد وأبعد من المكان الذي يعيش فيه المزارعون نتيجة للضغوطات الديموغرافية الكبيرة.

وفيما يتعلق بنمط العمليات، تزرع 52 بالمائة من إجمالي الحيازات بصورة جماعية. ومن الواضح، أن المزارع في بوركينا فاسو مازالت تقسم بصورة متساوية إلى حد ما بين العمليات المشتركة والإفرادية. وبالتالي فإن هنالك 4.6 حيازة مشتركة للأسرة الواحدة مقارنة بـ 5.2 عام 1993.

وفي 76.9 بالمائة من الحالات فإن ما يبلغ عنه المزارعون هو أنهم مالكون لحيازاتهم إما من خلال الإرث أو بطريق المكافأة. ويمثل ذلك تراجعا بسيطا عن نسبة 80.9 بالمائة السائدة عام 1993، مترافقة بزيادة في القروض من 21.5 بالمائة مما كانت عليه وهو 18.4 بالمائة عام 1993، ويفسر ذلك الصعوبات المتنامية التي يواجهها أصحاب الأراضي في الإبقاء على أراضيهم.

وأما النظم الزراعية فهي على النحو التالي: 72.2 بالمائة من الحيازات مزروعة، 17.5 بالمائة منها مزروع بصورة يدوية، و54.5 بالمائة منها باستعمال حيوان من حيوانات الجر، و0.2 بالمائة منها باستعمال الماكينات الزراعية التي تدار بمحرك. وأما استخدام حيوانات الجر أو آلات الجر المزودة بمحرك فقد ارتفعت في العقد الماضي مع مبادرات حكومية لتقديم الدعم الحكومي لمشتريات المعدات الزراعية. وازداد استخدام حيوانات الجر في الزراعة من 23.3 بالمائة إلى 54.5 بالمائة، في حين تضاعف عدد آلات الجر المزودة بمحرك بين الاحصاءين من 0.1 بالمائة إلى 0.2 بالمائة. ومازالت هذه النسبة ضئيلة للغاية وهي تعكس الاستخدام المحدود للمعدات الثقيلة بسبب معوقات التكاليف الباهظة.

ولم يتعدى نسبة الحيازات المحمية من التآكل والانجراف بفعل السيلانات عام 1993 العشرة بالمائة. وازدادت هذه النسبة الآن لتصل إلى حوالي 17.5 بالمائة من الحيازات التي تستفيد من تقنيات صون التربة والمياه وإعادة إحياءها على المستوى الوطني بأكمله. وفي ذلك إشارة إلى زحف التصحر بصورة ملحوظة في بوركينا فاسو وخاصة في الشمال، حيث يمثل الإقليم الأوسط والهضبة المركزية والشمال الأوسط والساحل على التوالي 26.6 بالمائة، و32.6 بالمائة، و26.5 بالمائة، و15.6 بالمائة من الحيازات المزودة بإجراءات للحماية من التآكل والانجراف.

وعلى المستوى الوطني، تستخدم سنويا حوالي 660 87 طن من الأسمدة الآزوتية الفوسفاتية البوتاسية، التي تشمل كل من النتروجين والفوسفات والبوتاسيوم. وأما الاستهلاك لكل هكتار مزروع فهو 72.9 كيلوغرام لجميع المزارع بما في ذلك تلك التي تستخدم أو لا تستخدم مثل هذه الأسمدة.

وقد ازدادت الكمية للهكتار الواحد من 16.3 كغ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المنطقة المزروعة كلها على مستوى القطر، مقارنة بـ 7.5 كغ عام 1993. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى زيادة في استخدام الأسمدة الآزوتية الفوسفاتية البوتاسية.

تبلغ حصة المحاصيل النقدية –وعلى الأخص القطن– حوالي 54 بالمائة من إجمالي كمية الأسمدة الأزوتية الفوسفاتية البوتاسية المستخدمة. وهي بفارق كبير أكبر مستهلك للأسمدة في بوركينا فاسو حيث يصل الاستهلاك الإجمالي للهكتار الواحد إلى 87 كغ مقارنة بـ 70.5 كغ عام 1993. وتدعم هذه الأرقام الافتراض القائل بأن الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية تستخدم أساسا للمحاصيل النقدية، وبخاصة للقطن بما يعادل 163.7 كغ للهكتار الواحد.

ويتمثل التحدي التي تواجهه الزراعة في بوركينا فاسو في محدودية أداءها على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها الماليون والتقنيون.

فقد ازداد إنتاج الحبوب من 050 119 3 طن في عام 2002 إلى 769 125 5 طن في عام 2013. ويعتبر الدخن أكبر محصول من الحبوب، تتبعه الذرة الرفيعة والذرة والأرز، وأخيرا الفونيو أو ما يعرف بالديجاتاريا المغتربة، الذي يشكل جزءا صغير للغاية من الإنتاج، ويمكن أن نعزو الزيادة في إنتاج الحبوب إلى وسطي زيادة سنوية تراوحت بين 4.62 بالمائة في الفترة 2002–2013، وتتفاوت بين –0.16 بالمائة بين عامي 2002–2007 و8.8 بالمائة بين عامي 2007–2013.

وتظهر الإحصائيات بأن مردودات الذرة والأرز قد ارتفعت بصورة حادة في الفترة 2007–2013. فعلى سبيل المثال، ازداد إنتاج الذرة من 874 533 طن عام 2007 إلى 392 709 1 طن عام 2013، في حين ارتفع إنتاج الأرز من 916 68 طن إلى 550 457 طن، بمعدل زيادة سنوية تتراوح بين 21.4 بالمائة و37.1 بالمائة على التوالي خلال هذه الفترة. وفي الفترة بين 2002–2007 تراوحت المعدلات السنوية للزيادة من بين –3.95 بالمائة و–5.01 بالمائة بالنسبة للأرز والذرة.

وبعد إعلان عام 2014 سنة دولية للزراعية الأسرية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في مدينة نيويورك بمثابة إشارة إلى اجماع اعتراف المجتمع الدولي أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يلعبون دورا هاما في توليد الناتج الوطني الإجمالي.

دور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في رؤية بوركينا فاسو للمستقبل

يدعو أصحاب المصلحة في القطاع إلى وجود قطاع زراعي مستدام حديث وتنافسي بحلول عام 2025 يكون محركا للنمو وتقوده المزارع الأسرية والمشروعات الزراعية العالية الأداء لضمان وصول الناس في البلد بأسره إلى الأغذية التي يحتاجونها لحياة نشطة وصحية.

وبالتاي فإن الزراعة الأسرية مستقطب هام للغاية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في بوركينا فاسو.

وكجزء من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية– وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2015– والهدف السابع وهو– خفض عدد السكان الذين لا يتمتعون بوصول مستدام إلى المياه الآمنة بمعدل النصف– فإننا بحاجة لاتخاذ إجراءات لبناء الصمود في وجه تغير المناخ بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بهدف تعظيم إمكانياتهم والاستفادة من معرفتهم التقليدية.

وستروج الأنشطة الأكثر تنظيما لمشاركة السكان والتشاور والشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة من الريفيين، ممن سيغدون أبطال التنمية في مجتمعاتهم.

يولي النهج المتبنى دورا رئيسيا للمشاركة الكاملة للمزارعات النساء، مما سيمكن من تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات الريفية وإعادة إحياء الاقتصادات المحلية. ولابد من بناء التكافؤ في الفرص بصورة منتظمة في تصميم وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية بحيث يشارك الناس نساء ورجالا على حد سواء، ويتقاسمون الفوائد في ملعب تتساوى فيه الفرص.

البدائل المتاحة لتعبئة الأموال لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة

تواجه بوركينا فاسو الافتقار إلى الموارد المادية التي تحد من نطاق استثماراتها في القطاع الزراعي مقارنة بخططها الإنمائية والتزاماتها– سواء أكانت شبه إقليمية مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا أو دولية مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

وبناء عليه، فقد اتخذت بوركينا فاسو جملة واسعة من الإصلاحات الهيكلية التي أدت إلى:

- تبني سياسة الباب المفتوح بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تحرير سوق العمالة مع مدونة لقواعد العمالة تروج لتحسين إدارة المدراء للموارد البشرية؛
- تحرير الأسعار مع رفع الضوابط عليها، باستثناء تلك الموضوعة على الهيدروكربون؛

- استعراض التشريعات الإجمالية والأطر الناظمة للاستثمارات، بما في ذلك مدونة الاستثمارات ومدونة التعدين؛
- تعزيز الحقوق والضمانات الممنوحة للمستثمرين؛
- تحسين أمن حيازة الأراضي مع مراجعة قانون إعادة هيكلة حيازة الأراضي والإصلاح الزراعي، وتبني قانون لحيازة الأراضي الريفية؛
- الانضمام إلى منظمة مواءمة قوانين العمال في أفريقيا عام 1998، للتطرق لمشكلة الافتقار إلى الضمانات القانونية والقضائية؛
- تنفيذ برنامج القيام بالأعمال التجارية بصورة أفضل في بوركينا فاسو – والذي صنف من بين أحسن عشرة إصلاحات في العالم في تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام 2009، وصنف كبطل عالمي في تحرير سوق العمالة مع تميز مطلق بين دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا؛
- إنشاء وتعزيز المنظمات لدعم القطاع الخاص وهي: مركز تسجيل الأعمال التجارية، والنافذة الوحيدة لحيازة الأراضي، ومركز تيسير الحصول على تصاريح البناء، ومكتب إعادة الهيكلة والتحديث.

وبهدف تعزيز المزيد من الموارد المالية لفائدة الاقتصاد الوطني، تبنت البلاد سياسة بهدف:

(أ) تطوير مراكز التجمع للنمو والتنافسية تتمحور حول المراكز الحضرية أو المواقع التي تتمتع بإمكانيات كبيرة مثل:

- مراكز التجمع الزراعية الرعوية؛
- مراكز تجمع الصناعة والتكنولوجيا؛
- مراكز الخدمات؛
- مراكز التعدين.

(ب) تعزيز الدعم اللوجستي لمراكز النمو والتنافسية؛

(ج) إنشاء مناطق اقتصادية متخصصة.

إضافة إلى ذلك، تحاول بوركينا فاسو الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أصولها لتحقيق:

- الاستقرار السياسي والمؤسسي المتمركز حول السعي للحوار الاجتماعي والتوافق السياسي على الآراء بالنسبة لجميع المواضيع؛
- سياق اقتصادي كلي مهيكل بصورة مستقرة ومستدامة؛
- اختيار معتمد للاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي؛
- سكان يافعون ديناميون، أصحاب مبادرات فردية، مع فائض من القوة العاملة المعروفة بالعمل الدؤوب؛
- موقع جغرافي مركزي في قلب أفريقيا الغربية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ومشاركة في الحدود مع ست دول من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخمس دول من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مما يعني الوصول إلى أسواق محتملة لـ 73 مليون شخص ضمن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وما يزيد عن 280 مليون شخص ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

هنالك حاجة لدعم الصندوق لأصحاب الحيازات الصغيرة في بوركينا فاسو

كما هو الحال عليه على وجه العموم في البلدان الأقل نموا، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد قليل بحيث لا يستحق الذكر في بوركينا فاسو، إذ بلغ أقل من 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008. وعلى الرغم من التشريعات الموضوعة لخلق بيئة تمكينية للاستثمارات لتحسين الإنتاجية وتيسير التغييرات الهيكلية المطلوبة، إلا أن البلاد غير مجهزة بما هو ضروري لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لارتفاع تكاليف

المعاملات وارتفاع المخاطر التي تتسم بها الأسواق المالية النامية، ومحدودية رأس المال البشري، وعدم كفاية المعلومات المتاحة للمستثمرين المحتملين، ومحدودية البنى الأساسية والخدمات.

والصندوق مصرف إنمائي– مصرف للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة –مع مهمة تتمثل في تمويل التنمية الزراعية والريفية– كجهة مانحة وتنظيمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وقد بدأت بوركينا فاسو بالعمل مع الصندوق عام 1981، حيث تم تمويل 13 مشروعا وبرنامجا.

ويعد الصندوق شريكا اختارته بلادنا لتعبئة الأموال وتوفير دعم جار لتنفيذ المشروعات والبرامج التي تتسق مع استراتيجية النمو المعجل والتنمية المستدامة والبرنامج الوطني للتنمية الريفية. ويتمتع الصندوق بخبرة مسهبة في تعبئة الأموال، وفي وضع المشروعات والبرامج الإنمائية الريفية المجدية التي يمكن أن تكون ذات فائدة لبوركينا فاسو.

وفي السياق العالمي المتغير، سيستفيد الصندوق من ميزته النسبية للعب دور قيادي كشريك فعال في المبادرات الجديدة الرامية إلى بناء صمود السكان الريفيين الفقراء في وجه تغير المناخ، وللحد من الفقر الريفي، وتحسين الأمن الغذائي.

بيان ممثل دولة تشاد

أود في بادئ الأمر أن أهنئ رئيس المجلس ونائبي رئيس المجلس على انتخابهم، كما أود أن أعبر عن تقديري الكبير لمعالي رئيس الصندوق للعمل البارز الذي يقوم به الصندوق في الميدان في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في بلدي تشاد.

إن الموضوع المحوري "*الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه*" وإعلان عام 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية يعكس رؤية الصندوق الذي تستند عملياته في البلدان النامية على دعم الفقراء من خلال الاستثمارات في الزراعة الأسرية.

في تشاد، خلف الصندوق أثرا مرئيا على الأمن الغذائي وعلى محاربة الفقر، وينعكس هذا الأثر في الحد الكبير من عدد الجوعى والذين يعيشون في فقر.

ولا يمثل هذا الأثر مصدرا للرضا فقط، وإنما أيضا يوفر الأساس الذي يعزز البرنامج القطري الذي ينفذه الصندوق سعيا لمحاربة الجوع من خلال تنمية الزراعة الأسرية.

وهنالك استثمارات مشتركة كبيرة بين حكومة تشاد والصندوق في المناطق التي تشهد أوسع انتشار للجوع، برعاية رئيس جمهوريتنا الذي وضع الزراعة على رأس قائمة أولوياته.

وبالتالي ومع دعم الصندوق، فإننا نعتقد بصورة جازمة أن المزارعين أصحاب الحيازات الصفيرة في تشاد سوف ينجحون في تحسين صمود نظمهم الإنتاجية ومواءمتها بصورة فعالة مع تغير المناخ، مما من شأنه في نهاية المطاف أن يؤدي إلى استئصال الجوع.

ويدعم الصندوق حكومتنا بشدة في الإيفاء بتحدي الأمن الغذائي، تماما كما تدعم تشاد الصندوق في القيام بمهمته النبيلة. وتعتزم تشاد أن تسهم في التجديد العاشر لموارد الصندوق كما فعلت في آخر تجديد لموارده.

عاش التعاون الدولي وعاش الصندوق.

بيان ممثل غابون

اسمحوا لي بالنيابة عن حكومة غابون، وبالأصالة عن نفسي، أن أعبر عن أحر التهاني لرئيس مجلس المحافظين على انتخاب، ولرئيس الصندوق على الترتيبات الموضوعة لتيسير عملنا.

الزراعة الأسرية– التي تحتفل بها الأمم المتحدة في عام 2014 باعتباره السنة الدولية للزراعة الأسرية– هي قلب الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي ومحاربة الفقر في غابون، وبالفعل فقد دخل رئيس غابون Ali Bongo Ondimba في عقد اجتماعي مع شعب غابون للسنوات القادمة بهذا الصدد.

ويوفر هذا العقد الاجتماعي أسس استراتيجية الحد من الفقر المنصوص عليها في خطة الطوارئ الاستراتيجية لغابون. وقد أدت هذه الخطة حتى تاريخه، من بين جملة أمور أخرى، إلى تشييد البنى الأساسية والمدارس والمراكز الصحية، وتوزيع نظم مياه القرى، وتحسين تدفق السلع والأشخاص وتعزيز الرفاهية.

وتولي هذه المبادرات الأولوية للمناطق الريفية بهدف رفع دخول ومستويات معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

ونظرا للتحديات العديدة التي تواجهها غابون في سعيها إلى تحقيق هدف أن تغدو بلدا ناشئا بحلول عام 2025. إلا أن هذه الجهود غالبا ما تحدها القيود الموضوعة على الميزانية مما يستدعي مناشدة الجهات المانحة الدولية سعيا للحصول على دعمها.

وبهذا الصدد، فإن غابون ممتنة لإعادة تنشيط علاقاتها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتتطلع للحصول على الدعم في تنفيذ سياستها الزراعية. ومن باب التوضيح أود أن اذكر تمويل مشروع التنمية الريفية والزراعية في شمال غابون لتطوير سلاسل القيمة الغذائية والبنى الأساسية. وتسهم تجارب من هذا النوع في رفع مستويات معيشة المستفيدين، وتشير إلى ضرورة تكرارها في أماكن أخرى.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة التي يوفرها لنا هذا الاجتماع مرة أخرى للثناء على الصندوق للقرار الذي اتخذه بتخصيص 50 بالمائة من قروضه للقارة الأفريقية.

ومما لاشك فيه أن هذه المبادرة ترتبط بالاهتمام المتجدد بقطاع الزراعة الذي نشهده مؤخرا في المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي. ولدينا أسباب كافية للاعتقاد بوجود جهود ملموسة يبذلها الجميع في وقت قريب لجعل قارتنا تجتاز عتبة الأمن الغذائي مما يمثل مقياسا رئيسيا من مقاييس التنمية.

وفي عالمنا المعولم، فإن الحد من الفقر هو عمل الجميع ولا يمكن تحقيق أي تقدم إلا من خلال مشاركة السكان الريفيين الذين يوفرون لنا خبزنا اليومي والطاقة التي نحتاجها للقيام بعملنا.

ومن هنا فإن من الهام توفير الدعم على شكل مشروعات وبرامج تتم مواءمتها مع احتياجاتهم. ولا بد من وضع المنتجين الزراعيين في موضع قادة التغير لا لمجرد مستفيدين فقط. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه من الحاسم بمكان ضمان امتلاكهم للأدوات الفعالة لإعطائهم فرصة الوصول إلى موارد الإنتاج.

دعونا نعمل معا على تأمين ظروف حياتية أفضل للسكان الريفيين كي يتمكنوا من النهوض من فقرهم.

بيان ممثل غينيا

إنه بحق من دواعي سروري أن أتحدث أمام هذه الدورة من دورات مجلس محافظي الصندوق، بالنيابة عن وفد بلادي وحكومة غينيا التي أتشرف بتمثيلها هنا.

إن الموضوع الشامل لهذه الدورة يستحق الذكر بصورة خاصة، ويتواءم بصورة كاملة مع الرؤية الاستراتيجية للمنظمة لمستقبل أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات الاجتماعية الضعيفة التي تعتمد على الزراعة الأسرية لتأمين سبل عيشها.

دعوني أذكركم بالبيان الصادر عند إعلان عام 2014 سنة دولية للزراعة الأسرية من قبل الجمعية العامة التي ناشدت صناع القرار على المستوى الوطني والعالمي للترويج لسياسات تفاعلية لصالح التنمية المستدامة للزراعة الأسرية، ضمن إطار محاربة الفقر والجوع.

وكما نعلم، فإن معظم إمدادات العالم من الأغذية ينتجها مزارعون أسريون. ومع الهجرة الريفية التي تعمل بمثابة مكبح للزراعة، فإننا بحاجة لتعزيز جاذبية الزراعة بتوفير عيش كريم للسكان الريفيين. ولتحقيق هذا الغرض فإنه من الحاسم تشجيع الريفيين نساء ورجالا، وبخاصة الشباب منهم، من خلال ضمان حوكمة مسؤولة لأنظمة حيازة الأراضي، وتيسير الوصول إلى عوامل الإنتاج الضرورية– كالمدخلات الزراعية والمعدات الزراعية والائتمان والتدريب.

وبالتالي، فإن البرنامج الوطني للأمن الغذائي في غينيا تحت قيادة رئيس الجمهورية يركز على الدعم المباشر على للمزارع الأسرية منذ عام 2011. والعنصر الرئيسي في هذا البرنامج هو التخصيص السنوي للزراعة من الميزانية بما يعادل 36 مليون دولار أمريكي.

إضافة إلى برنامج الأولوية هذه، يعتبر تنفيذ الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي بما يعادل مليار دولار أمريكي للفترة 2013–2017– بما في ذلك مكون الأمن الغذائي، مجالا رئيسيا من مجالات اهتمام الحكومة بقطاع الزراعة.

تدعو هذه الخطة إلى زراعة حديثة مستدامة تبني على التنمية الكفؤة للزراعة الأسرية، علاوة على الترويج للاستثمار الخاص في الزراعة، لإدخال تغييرات رئيسية على البيئة الريفية.

وبهدف تحقيق التنمية المستدامة، تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى التوفيق بين إدارة المصادر الزراعية ومصادر التعدين وكلاهما من المصادر الهامة لغينيا– مع أنشطة رعوية حراجية زراعية ضمن البرنامج المتكامل لتنمية مناطق التعدين. وسيؤدي الدعم الذي توفره عائدات التعدين إلى إنتاجية أعلى في سلاسل قيم الأغذية وزراعة الحدائق بغرض التسويق، وتربية الدواجن والمجترات الصغيرة. إضافة إلى ذلك فإنها ستحفز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة بمبادرات تسويقية تقوم بها شركات التعدين لفائدة العمال.

وسيتم اتخاذ خطوات إضافية لضمان ألا تتدخل أنشطة البحث عن الذهب على نطاق صغير وغيرها من أنشطة التعدين في السنة المحصولية وعمليات التحويل المستدام للزارعة الأسرية.

وتشير الإحصاءات على أنه وفي المستقبل، الذي سيتجاوز فيه تعداد سكان العالم التسعة مليارات بحلول عام 2050. فإن من شأن هذا التوجه أن يسمح بمضاعفة الإنتاج الحالي للأغذية في البلدان النامية.

إلا أنه وبهدف مواجهة هذا التحدي الرئيسي، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في زيادة الأموال العامة، يبقى الكثير مما يتوجب فعله فيما يتعلق بالاستثمار في الزراعة. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية لم تفِ بصورة كاملة بتعهداتها، يعني بأننا لم نصل بعد إلى المستوى الكافي من الاستثمار في قطاع الزراعة.

وأما بالنسبة للتحديات الاقتصادية والمناخية الجديدة التي يواجهها المزارعون الأسريون، فإننا بحاجة لتقنيات ابتكارية في البرامج الإطارية المستندة إلى دعم المنتجين مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص الزراعي التنافسي المستجيب لمؤشرات السوق.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن المساعدة الأولوية للمزارع الأسرية يجب أن تتمثل في دعم التنافسية من خلال تحسين البنى الأساسية للوصول إلى الأسواق وقدرات الأعمال، إضافة إلى تنمية سلاسل القيمة.

وعلى هذه الخلفية، تتمنى حكومة غينيا أن تعزز شراكتها مع الصندوق بهدف الإيفاء بتوقعات السكان الريفيين بتنمية مستدامة للزراعة الأسرية، ونود أن نقوم بذلك بشكل يتمحور حول الإجراءات ذات الأولوية الخاصة بالأمن الغذائي وتوليد الدخل وخلق فرص العمل للترويج للتنمية الريفية.

وفي ضوء المقتضيات الجديدة للتنمية الزراعية المستدامة، فإننا كدول أعضاء في الصندوق مطالبون باحترام لا بل بزيادة مساهماتنا في تجديد موارد الصندوق– وبالتالي تعزيز الدعم الذي تمنحه حكوماتنا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في بلداننا.

وختاما، أود أن أشكر الصندوق بالنيابة عن حكومة غينيا لدعمه الذي لا يعرف الكلل لجهودنا الرامية إلى محاربة الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي.

بيان وفد جمهورية إيران الإسلامية

في البداية أرجو منكم السماح لي بتهنئة رئيس المجلس على انتخابه الذي يستحقه، وأنا على يقين من أنه، وفي ظل قيادته القوية والتزامه الذي لا يعرف الكلل بالتنمية الريفية، سيتمكن الصندوق من الإيفاء بهمته في الاستجابة لبعض أكثر تحديات القرن الحادي والعشرين أهمية، وهو تحدي الفقر الريفي والأمن الغذائي.

فيما يتعلق بالخطاب الجاري حول التنمية، لقد رأينا بعد مضي وقت طويل، وبعد عقود من تجربة الأوقات العصيبة، حقيقة بارزة، وهي أن مجرد اتباع بعد واحد من أبعاد التنمية، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية، سيؤدي إلى انعدام التنمية مقترنا بانعدام الكفاءة مما يجعل من الفقراء أفقر، ومن الأغنياء أكثر غنى. وأخيرا تم اكتشاف حقيقة ملموسة، وهي أن التنمية المستدامة هي التي تضم الأعمدة الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. وبالتالي، هنالك اتفاق عام على أن نهج التنمية الشمولية المستدامة العادلة للقضاء على الفقر هي شرط مسبق للتطرق للتحديات، وبخاصة تلك التي يفرزها الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي. إن مثل هذا التحول في النهج سوف يمهد الطريق لصناع السياسات ضمن إطار تمكين الدول لجعل قضية الفقر على رأس جداول الأعمال وتعبئة الموارد البشرية والمالية والوسائل الإدارية للتطرق للأسباب الهيكلية للفقر.

من الواضح أن القطاع الزراعي يلعب دورا حاسما في اقتصاد البلدان النامية، ويوفر المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمالة لسكانها الريفيين. وبالتالي فإن إدخال تحسينات على الزراعة بجميع مظاهرها أمرا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة الشاملة. إن الزراعة الأسرية، من بين الأنشطة الزراعية الأخرى، ظاهرة عالمية جديدة نسبيا. وفي واقع الأمر، يوفر نموذج الزراعة الأسرية ميزات نسبية محددة في القطاع الاقتصادي، إذ يلعب المزارعون الأسريون أصحاب الحيازات الصغيرة، من بين جهات أخرى، دورا رئيسيا في التنمية، لأنهم ينتجون أربعة أخماس الغذاء في العالم النامي. علاوة على ذلك، فإن أفراد هذه الأسر هم المساهمون الرئيسيون في الأمن الغذائي العالمي، وهم حماة الموارد الطبيعية الحيوية، والتنوع البيولوجي، ودورهم محوري في التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم معه.

ما زالت أغلبية السكان الفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، وتواجه تحديات مختلفة في الأنشطة الزراعية. وكما تم التأكيد عليه، فإن الزراعة الأسرية هي إحدى السبل لمعالجة الفقر، وللمساعدة على تحسين سبل العيش في كل من المناطق الريفية والحضرية. علاوة على ذلك، هنالك حقيقة مؤكدة، وهي أن العوائد المحتملة الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في هؤلاء عظيمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاستثمارات تساعد الأسر والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على تحسين سبل عيشهم، فمن الضروري الاستثمار في مجالات رئيسية مثل البنى الأساسية الريفية، والتعليم، والبحوث، ونظم الإرشاد والبحث، وآليات التخفيف من المخاطر. كذلك يحتاج صغار المزارعين إلى سياسات مواتية ومؤسسات داعمة وخدمات اجتماعية ووصول إلى الموارد والمدخلات والائتمان والأسواق.

ولكن وكما نعلم، فإن التحديات العالمية تحتاج حلولا عالمية، ومن هنا فإن دور الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية يكتسب أهمية قصوى بمقولته عن إرساء الشراكات لأغراض التنمية، ويعني ذلك بأنه بمكن التطرق إلى التحديات من خلال التعاون، ومساعدة جميع أصحاب المصلحة. ومن أكثر الشراكات أهمية هي شراكات الصندوق، لأنه المنظمة الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية المكرسة

حصرا للتنمية الزراعية والريفية منذ عام 1977، في الدول النامية. وتلعب الزراعة الأسرية دورا محوريا في هذه البلدان. وبالتالي فإن الاستثمار في الزراعة الأسرية أمر ضروري للتنمية المستدامة.

وقد كانت أنشطة الصندوق على الدوام موضع ترحيب وتقدير من قبل الدول النامية لأنها تعمل مع السكان الريفيين الفقراء، وبخاصة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وزيادة الإنتاجية والدخول، وتحسين نوعية حياة الريفيين نساء ورجالا.

في العقود الثلاثة الماضية، خطت جمهورية إيران الإسلامية خطوات كبيرة لإصلاح هيكلة قطاعيها الزراعي والريفي، وللترويج للإنتاج المستدام للأغذية. وتنعكس نتائج هذه الجهود في مؤشرات مختلفة للنمو الاقتصادي، بما في ذلك الأمن الغذائي والاعتماد على الذات.

إننا نؤمن بأن الصندوق يمكن أن يلعب دورا حاسما في إعداد مشروعات ملائمة ضمن إطار مهمته من خلال التعاون والمساعدة التقنية وعقد حلقات العمل والندوات، علاوة على تبادل الممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء.

أود أن أقترح ما يلي لتعزيز التعاون مع الصندوق في مجالات تنمية البنى الأساسية، ونقل التكنولوجيا، ومكننة الزراعة:

- الترويج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنمية البنى الأساسية في المناطق الزراعية؛
- تشجيع التعاون الثلاثي بين البلدان النامية والمتقدمة؛
- توسيع نطاق التعاون بين دول الجنوب كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب.

في ختام كلمتي، وبالنيابة عن جمهورية إيران الإسلامية، أود أن أعبر عن التقدير للصندوق على الالتزام بالاستثمار في التنمية الزراعية وبخاصة المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، والذي كانت له فوائد إنمائية متعددة، وبخاصة بالنسبة للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. إننا ننظر إلى بعثة الصندوق لإيران في ديسمبر/كانون الأول 2013 لمشروع الدعم المالي الريفي، ولوضع خارطة طريق لتعاون مستقبلي نقطة بداية جيدة. وأود أن أعبر عن استعدادنا للتعاون مع الصندوق. ويسعدنا أيضا أن نشاطر جميع البلدان الأعضاء في الصندوق خبراتنا الناجحة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

بيان ممثل اليابان

إنه لشرف لنا أن نشترك في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

وحيث أن تعداد السكان الذين يعانون من الفقر والجوع مازال مرتفعا، فإن التنمية الزراعية والأمن الغذائي ما زالا يشكلان قضايا عالمية ملحة. وستستخدم اليابان خبرتها ومعرفتها للترويج بصورة فعالة للتعاون الدولي في ميدان الزراعة لصالح الدول النامية من خلال التعاون مع البلدان ذات الصلة، ومع المنظمات الدولية، بما في ذلك الصندوق.

تولي اليابان أهمية قصوى للأمن البشري الذي يولي اهتماما للأشخاص كأفراد. ولا بد من استذكار القرار الخاص بالفهم المشترك لمبدأ الأمن البشري الذي تم تبنيه بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2012. وتقدر اليابان الجهود التي يبذلها الصندوق في التركيز على المزارعين على نطاق صغير من وجهة نظر الأمن البشري.

في المداولات العامة التي جرت في الجمعية العامة العام الماضي، عبر رئيس وزراء اليابان Shinzo Abe عن قرار اليابان بتعزيز دعمها لبناء القدرات وتمكين المرأة. فالترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يكتسب أهمية قصوى من منظور تحقيق الأمن البشري، ودور المرأة في الزراعة هام. ويتوقع اليابان من الصندوق أن يستمر في تعزيز دعمه للنساء.

كذلك فإن أهمية الاستثمارات في القطاع الخاص من الأمور التي تم التأكيد عليها في المداولات الدولية الأخيرة في ميدان التنمية الزراعية. ونحن ندرك بأن الصندوق ما فتأ يعزز التعاون مع القطاع الخاص. ويجب أن تكون استثمارات القطاع الخاص بأسلوب يؤدي إلى اتساق وتعظيم الفوائد لجميع أصحاب الشأن، بما في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية. وبهذا الصدد فمن الهام بمكان الترويج لمبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة، مما تتم مناقشته في لجنة الأمن الغذائي العالمي. لقد ساهم اليابان في مشروع بحثي لتقييم فعالية الاستثمارات الزراعية المسؤولة. ونأمل أن تنعكس نتائج هذا المشروع في مشاورات لجنة الأمن الغذائي العالمي في المستقبل القريب. وتقدر اليابان تعاون ومساهمة الصندوق في عملية المشاورات. وتود أن تطلب من الصندوق الاستمرار في هذه المساهمة.

سوف نجتمع في مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق هذا العام. وتتوقع اليابان ألاّ تركز المناقشات فقط على توجيه أنشطة الصندوق، وإنما أيضا على الميزة النسبية للصندوق في المجتمع العالمي. كذلك نتوقع الترويج لحضور الصندوق على المستوى الدولي من خلال هذه المشاورات.

بيان ممثل دولة كينيا

بالنيابة عن وفد كينيا، يسعدني أن أنضم إليكم في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الذي يجتمع ليناقش، لا قضايا تسيير هذه المنظمة الهامة للغاية فحسب، وإنما أيضا لإعادة النظر في دور المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة في التنمية الزراعية. وأود أن أعترف بالمساهمة الكبيرة التي يوفرها الصندوق دعما لتنمية قطاع الزراعة في بلدانه الأعضاء.

إن موضوع مجلس المحافظين لهذا العام *الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه* ذو أهمية كبيرة للغاية، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد الزراعة فيها على المزارعين على نطاق صغير. إذ يعتمد معظم فقراء الريف إلى حد كبير على الزراعة لكسب عيشهم. وهؤلاء المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة هم أيضا حماة الموارد الطبيعية الحيوية، والتنوع البيولوجي، ودورهم محوري في التخفيف من مخاطر تغير المناخ والتأقلم معها. ويهيمن على الزراعة في كينيا المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يصل نصيبهم إلى 75 بالمائة من إجمالي الناتج الزراعي، و70 بالمائة من المنتج الزراعي المسّوق. ويدير هؤلاء المزارعون أراض تتراوح في حجومها بين 0.2 إلى 3 هكتارات للأسرة الواحدة. وعلى الرغم من أهميتهم في الأمن الغذائي والتغذوي، إلا أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهون تحديات متنوعة، مثل رداءة البنى الأساسية، وعدم كفاية الوصول إلى المدخلات، والتمويل، والأسواق وهي من الأمور التي لا بد من التطرق إليها من خلال بيئية سياساتية تمكينية. هنالك إذاً حاجة لدعم جميع الشركاء للتنمية الزراعية لخلق الاتساق بحيث يمكن حثّ الزراعة وتسريع النمو الذي تقوده الزراعة، والحد من الفقر ضمن الأطر القطرية والإقليمية والعالمية الموضوعة للتنمية الزراعية.

إن تحدي الفقر الذي يواجهه فقراء الريف يجعل من تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في العديد من البلدان النامية جدول أعمال رئيسي كوسيلة للحد من الفقر وتحسين رفاهية السكان. وينخرط غالبية السكان الريفيين في الزراعة صغيرة النطاق، وهم من بين الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية، والمبالغة في الاعتماد على الزراعة البعلية، وارتفاع تكاليف المدخلات، والاحتباس الحراري العالمي، وتغير المناخ مترافقا بالتدهور الاقتصادي والمالي العالمي، إلى تعقيد قضية الأمن الغذائي والرفاه الوطني بصورة كبيرة.

تأتي هذه الدورة في الوقت الذي نشهد فيه طلبا متزايدا على تحديث الزراعة وإضفاء الطابع التجاري عليها. وبالتالي فهي توفر للسادة المحافظين فرصة للانخراط في مناقشات دينامية مركزة بهدف اكتساب لمحات ثاقبة جديدة عن كيفية الوصول إلى المستقبل من خلال وضع أسر أصحاب الحيازات الصغيرة في مكان الصدارة في الدعم الزراعي، بغية تحقيق التنمية الزراعية الشاملة والمستدامة.

إن تطلع الشعب الكيني للحصول على سبل عيش أفضل، ورفاهية أكبر، توجهه رؤية 2030 التي تهدف إلى تحويل كينيا إلى "بلد متوسط الدخل حديث التوجه نحو الصناعة ". وتتصور هذه الرؤية الوصول إلى معدل نمو زراعي سنوي قدره 10 بالمائة. والحكومة ملتزمة بزيادة تمويلها للقطاع الزراعي ليصل إلى 10 بالمائة بما يتفق مع إعلان مابوتو.

لقد شرعت الحكومة في توسيع الري، من خلال فتح مخططات جديدة للري، وتوسيع القائم منها. ويتماشى ذلك مع إعلان الحكومة الذي يتمثل بتنمية مليون أيكر من الأراضي من خلال الري في السنوات الخمس القادمة. ولتحقيق

هذه الغاية، فقد بدأنا بمشروع جالانا كولولو، الذي سيسهم في تحقيق الأمن الغذائي في كينيا، ويوفر صادرات من السلع المتنوعة. وتعد المكننة مجالا آخر ركزت عليه الحكومة، إذ أن من شأن توفير الآلات الملائمة أن يحسّن من كفاءة الإنتاج. وسيترافق ذلك مع توفير المدخلات المدعومة، وبخاصة الأسمدة، والبذور، والمواد الكيميائية الزراعية الأساسية.

إن خسائر ما بعد الحصاد، في العديد من البلدان النامية، تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي. وللتطرق لهذه المشكلة، فقد شرعت الحكومة في برنامج لإنشاء مخازن مجتمعية، وتوفير مجففات الحبوب بحيث يتمكن المزارعون من تخزين إنتاجهم بالظروف الملائمة وتجنب التلوث. ومن شأن مبدأ وصولات المخازن، الذي هو في مرحلة التشريع في كينيا حاليا، أن يؤدي لا إلى الحد من خسائر ما بعد الحصاد فقط، وإنما سيشكل المركبة المؤدية إلى وصول أفضل للأسواق، ودخول أعلى للمزارعين.

تعد كينيا رابع أكبر متلق للدعم من الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء، وتقدر الحكومة هذا الدعم. وباستمرار الشراكة الجيدة القائمة بين الصندوق والحكومة وغيرهما من أصحاب المصلحة، يتوقع لحافظة قروض كينيا أن تزداد لتفعيل النمو المرغوب به في القطاع الزراعي.

إننا ممتنون على وجه الخصوص للصندوق لافتتاحه لمكتب قطري، ومكتب إقليمي في كينيا. مما أدى إلى تحسين كفاءة تنفيذ المشروعات وإدارة القروض.

وختاما، سيدي الرئيس، أود أن أحثّ السادة المندوبين الأكارم على المساهمة في هذا الموضوع الهام على ضوء البيئة الزراعية والديناميات المتغيرة، على كل من المستوى الوطني والإقليمي والقاري والعالمي. وكدول أعضاء في الصندوق، يتوجب علينا أن نصمم ونقرر وننفذ البرامج التي ستضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في موضع الصدارة لأن هؤلاء المزارعون هم الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في العديد من البلدان النامية. ولا بد من تحويل الزراعة من مجرد زراعة كفاف إلى عمل تجاري، لا يوفر الغذاء للأسر، وإنما الدخل الذي سيسهم في النمو الاقتصادي الوطني لبلداننا.

بيان رئيس وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

مرة أخرى، يسر وفد بلادي لاو، أن يكون هنا في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

كما أسلفنا في الاجتماعات السابقة لمجلس محافظي الصندوق، فإن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تبقى ملتزمة بالاستمرار في تنمية اقتصادنا الزراعي، وتمكين مجتمعاتنا الريفية من الاضطلاع بدور قيادي في النهوض بنظم زراعية وسلاسل قيم شمولية، منتجة ومستقرة وآمنة، ومستدامة. ويبقى تحقيق الأمن الغذائي والحميات المغذية المتوازنة لشعبنا الهدف ذو الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية طويلة الأمد التي وضعناها حتى عام 2030. وحتى تاريخه، فقد تمكنا من الإبقاء على نمو الناتج المحلي الإجمالي بحدود 8 بالمائة منذ العقد الماضي. وأسهم القطاع الزراعي بأكثر من ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بتوليد الدخل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف، يسهم هذا القطاع بأكثر من 80 بالمائة. لاو بلد صغير ولكنه يتمتع بموارد طبيعية غنية وغير مستغلة نسبيا، بما في ذلك ترب ومياه وموارد حرجية جيدة. وهذا هو السبب في تركيز استراتيجيتنا للتنمية الزراعية منذ أمد طويل على الاستفادة من التنوع البيولوجي الزراعي الغني لدينا لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، وأيضا لتشكل مصدرا رئيسيا للصادرات للإقليم والعالم. وعلى سبيل المثال، طوّرت المجتمعات الزراعية لدينا حوالي 15 000 صنف من أصناف الأرز المحلي، كذلك نمتلك فصائل غنية من الحيوانات الكبيرة، والموارد السمكية. وقد سمح ذلك للبلاد بتطوير منتجات غذائية عالية الجودة للاستخدام المحلي والتصدير لجيراننا. ويستند قطاع الزراعة في لاو إلى حد كبير على أصحاب الحيازات الصغيرة. فحوالي 77 في المائة من السكان ما زالوا يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم، إلا أنه وفي السنوات العشر الأخيرة، شهدت لاو تحولا ملفتا للانتباه من زراعة الكفاف إلى الزراعة الموجهة نحو السوق. ففي عام 2000، كان يخصص ما لا يزيد على 6 بالمائة فقط من منتوج الأسر الزراعية للبيع، والآن ارتفع هذا الرقم إلى أكثر من 30 بالمائة. وأما اجتذاب الأسواق من الاقتصاديات الناشئة التي تحيط بلاو، وخاصة الصين، وفييت نام، وتايلند، فهي توفر فرصا جديدة للمزارعين. إلا أنه وبالنسبة للأسر الزراعية فقيرة الأصول، فإنها تواجه تحديات في الاستفادة من فرص الأسواق الناشئة، لأن المجتمعات الريفية النائية الفقيرة هي أيضا مجتمعات معزولة مؤسسيا وجغرافيا.

وهذا هو السبب لاستمرار حكومة لاو في الاستثمار في المزارعين، حتى في الأوقات الصعبة التي اتسمت بالانكماش الاقتصادي وانعدام الاستقرار المالي. فالاستثمار في المزارعين يعني أكثر من مجرد ربطهم بالأسواق. إنه يعني أيضا التأكد من أنهم يتمتعون بحيازة آمنة للأراضي، والتأكد من حصولهم على عقود عادلة مع الأعمال الخاصة، والتأكد من وصولهم إلى البنى الأساسية الضرورية، والمعلومات، والائتمان، والخدمات المالية الآمنة، وتحسين حصولهم على الخدمات الصحية الرئيسية، والتعليم، والإرشاد الزراعي. وقد طورت حكومة لاو في السنوات القليلة الماضية برنامجا، ما زال جاريا، لإيجاد مناطق تركيز لإنتاج الأغذية لأغراض الأمن الغذائي، على مساحة تتجاوز مليوني هكتار. مما يسمح بتعزيز الزراعة الأسرية، ومنظمات المزارعين، والمؤسسات الريفية، ويساعد على اجتذاب الاستثمارات الكبيرة من القطاع الخاص، وسيؤدي هذا إلى وضع برنامج للشراكات الأكثر جدوى بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، وكبلد نام، فلاو محظوظة لأنها ما زالت تتلقى الدعم من شركائها الإنمائيين. وهذا الدعم أداة حاسمة في المساعدة على تحسين الإنتاجية الزراعية، والتنوع والصمود، وساعد البلد أيضا على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التكامل الاقتصادي الإقليمي الجاري. وإننا نناشد شركاءنا الإنمائيين، والأعمال الخاصة على الاستمرار في الاستثمار في المزارعين، وهذا لا يتعلق فقط بتوفير

السيولة النقدية فحسب، وإنما والأهم من ذلك، في المساعدة على إرساء شراكات متنوعة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمعات المحلية، مما من شأنه أن يوفر المزيد من التكامل في توفير الدعم للمزارعين. ونحن نؤمن بأن ذلك يشكل صيغة أكثر استدامة للاستثمار في المزارعين.

لاو بلد عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مما يسمح لنا بزيادة ورفع سوية إنتاجنا الزراعي وقاعدة الأسواق المفتوحة لنا بفضل زيادة الارتباط ضمن الإقليم الذي يروج لأشكال مختلفة من التبادل والتجارة عبر الحدود، ويوفر في نهاية المطاف فوائد متزايدة لمزارعينا الريفيين. إن التكامل الاقتصادي الإقليمي قد ساعد على زيادة الاتصال، وعزز من التعاون بين دول الجنوب، والذي جلب بدوره المزيد من تدفق رأس المال والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات والخدمات ضمن الإقليم. وساعد ذلك لاو ومناطقها الريفية على وجه الخصوص على تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية والمخرجات، وأدى إلى الحد من الفقر من 30 بالمائة على مدى العقد الماضي، إلى حوالي 10 بالمائة حاليا. وما زلنا على ثقة بأن ديناميات التنمية الحالية في الإقليم ستسهم في مساعدة لاو على التخرج من وضعية البلدان الأقل نموا بحلول عام 2020. إلا أن التحدي الماثل أمامنا هو كفالة أن تمضي زيادة الدخل يدا بيد مع تحقيق الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية الذى غدا شاغلا من الشواغل في عدد من مناطق الإنتاج في البلاد.

أخيرا، وليس آخرا، وكما قلت سابقا، فإن الدعم القوي والمستمر الذي منحنا إياه شركاؤنا الإنمائيون قد مكننا من تحسين مخرجاتنا الزراعية، والصمود في وجه مخاطر الطبيعة وتغير المناخ. ونطلب من شركائنا الإنمائيين، وبخاصة من الصندوق، الاستمرار في مساعدتنا على التطرق لما تبقى من التحديات التي تنتظرنا والجديد منها. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على المكتب القطري للصندوق في لاو، لدوره النشط في تولي زمام القيادة وتنسيق وخلق الانسجام في المعونة المقدمة لنا ضمن قطاع الزراعة والتنمية الريفية، مما سمح بوجود تكامل أفضل ومزيد من الاتساق في توفير الدعم المتعدد المصادر لتعزيز مجتمعاتنا الزراعية بصورة أكبر، وزيادة الإنتاجية والدخول، والمساهمة في تنمية زراعية أكثر استدامة.

أخيرا، نود أن نهنئ الصندوق على إعداده الممتاز لهذا الاجتماع، ونشكره على الحفاوة التي حظي بها وفدنا. ونتمنى له المزيد من الإنجازات المثمرة في السنوات القادمة. لاو مستعدة لتعزيز تعاوننا الجيد مع الصندوق، ومع شركائنا الإنمائيين.

بيان ممثل المالديف

إنه لشرف وميزة كبيرة لي أن أتحدث أمام هذا الجمع الموقر من المحافظين والوزراء. في البداية، أود أن أشكر رئيس الصندوق والأمانة العامة على جهودها المستمرة لإيجاد منبر لمناقشة قضايا هامة وذات صلة بالزراعة. من هذا المنطلق، فإن الجهد الحالي في جعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في موقع الصدارة غاية في الأهمية.

المالديف دولة جزرية نامية صغيرة تعتمد اعتمادا تاما على الموارد البحرية للرفاه الاقتصادي لسكانها. وهي محاطة بالمحيط الهندي الشاسع، وبحكم هذا الموقع فإننا نجمع خيرات المحيط منذ مئات السنين، وقد تغلبنا على صغر مساحتنا بحيث غدت مالديف واحدة من أكبر البلدان في المحيط الهندي صيدا لأسماك التونا. ويمكننا الآن أن نفخر بمصايد أسماك ناضجة ومسؤولة، كما أننا ننخرط بصورة نشطة في إدارة مصايد الأسماك الإقليمية من خلال منظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

إننا نولي تركيزا كبيرا على الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وعلى وسائل الصيد غير الضارة بالبيئة. ونستمر في كوننا من البلدان القديرة في الإقليم التي مازال فيها أسلوب صيد الأسماك بالقصبة والخيط الأسلوب السائد والمفضل للصيادين. ويعزز هذا الأسلوب في الصيد العمالة المباشرة لصيادي الأسماك ويضمن استدامة المصايد. ونسعى حاليا للحصول على المزايا المضافة من أسلوب الصيد هذا من خلال الحصول على شهادات له من مجلس التسجيل البحري باعتبارنا أول مصايد أسماك مرخصة في الإقليم.

لقد استفدنا من الأموال التي وفرها الصندوق لتعزيز إدارة مصايد الأسماك في مالديف. وكانت مساعدة الصندوق لمالديف بالقروض والمنح أداة حاسمة لتعزيز قدرات قطاع مصايد الأسماك وإدخال التكنولوجيات الجديدة واحراز زيادة إجمالية في دخول الصيادين في جزر مختارة من البلاد.

وبهدف تعزيز تنويع قطاع مصايد الأسماك وتحسين سبل عيش الصيادين بصورة أكبر، فقد شرعنا ببرنامج طموح لتربية الأحياء المائية بمساعدة من الصندوق، حيث أن ممارسات تربية الأحياء المائية التقليدية لا يمكن تطبيقها على مالديف لأن الشعب المرجانية التي تحف بسواحله وبحيراته تتطلب المعرفة والدراية بالتكنولوجيات الخاصة باستزراع وتربية أسماك ولافقاريات الشعب المرجانية عالية القيمة. وصمم برنامج تربية الأحياء المائية لإدخال تقنيات لاستزراع أسماك الشعب المرجانية عالية القيمة في مفارخ للأسماك المتعددة الأصناف وسيحاول الوصول إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع تبادل المعرفة وتقنيات الزراعة والزريعات. وسوف يعزز هذا المشروع من فرص العمالة للمزارعين وصيادي الأسماك المهمشين ومجهزي الأسماك والمجموعات النسائية في الجزيرة.

وبتحويل من الصندوق، سنستمر في العمل نحو إدخال نموذج تعاونيات منظمات المزارعين والصيادين في مالديف حيث حققنا نجاحا محدودا، وعلى الرغم من التحديات الأولوية، فإننا نؤمن بشدة بأن المزارعين والصيادين أصحاب

الحيازات الصغيرة سوف يستفيدون من التعاونيات والشراكات والمستويات الأعلى من التنظيم. ونعترف بالحاجة لإضافة القيمة لمنتجاتنا من موادنا الخام عوضا عن زيادة الإنتاج إلى مستويات غير مستدامة. ونعترف بأن إضافة القيمة أمر حاسم لخلق فرص العمالة الريفية وتعظيم العوائد بالمستويات الحالية للإنتاج. وسنستمر في العمل مع الصندوق لتحقيق هذه الأهداف.

تمتلك مالديف مساحة محدودة من الأراضي للتنمية الزراعية ولكنها تتمتع بإمكانيات هائلة لتوسيع وتنويع مصادرها البحرية ومصايد الأسماك فيها. وقد تركتنا الحالة الأخيرة من التخرج من البلدان المنخفضة الدخل في مواجهة مع قدر كبير من انعدام اليقين بدأنا نعتاد عليه بصورة متدرجة. فقد خسرنا الكثير من الشروط التيسيرية ذات الصلة بالتجارة مع أسواق الاتحاد الأوروبي، ووجدنا أنفسنا أيضا غير مؤهلين لأشكال عديدة من مساعدات الجهات المانحة. وفي هذه الأوقات العصيبة، فإننا ممتنون للمساعدة المستمرة التي نتلقاها من الصندوق لتنويع قطاع الزراعة ومصايد الأسماك وهما العمود الفقري لاقتصادنا.

إنني أناشد الاتحاد الأوروبي والوكالات المانحة الدولية الأخرى بأن الاختلاف بين كل بلد عن غيره، وبالتالي فإن فرض شروط وقوانين عامة سواء كانت سياسية، أو على أي شكل آخر، على اقتصاديات صغيرة مثل مالديف قد تؤدي إلى ممارسات غير مستدامة. وفي العالم الفعلي فإن حق البقاء على قيد الحياة وحق الحصول على ما يكفي من الغذاء أولوية قصوى، وفي حين قدمت مالديف مثالا يحتذى للأساليب المستدامة للحصاد، فإنها أيضا تتمتع بموارد محدودة وهي حساسة للغاية للصدمات الخارجية، وأؤكد لكم بأن جهودنا مع الصندوق ومع الشركاء الآخرين تتركز على تعزيز سبل العيش المستدامة لكل من المزارعين والصيادين.

بيان ممثل موريشيوس

شكرا لك سيدي رئيس الجلسة على إتاحة الفرصة لي لأشارككم آرائي اليوم حول *الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه*.

من المسلم به على نطاق واسع أن أحد الإنجازات العالمية العظيمة للجيل الماضي هو زيادة قدرة العالم على إطعام نفسه، وهو إنجاز لعبت فيه المزارع الأسرية دورا حاسما.

في هذا الوقت، ونحن نناقش جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، سوف تفسح السنة الدولية هذه الفرصة لتحري الفوائد المحتملة للزراعة الأسرية في مستقبلنا المشترك المستدام. ومن المعترف به أن الأسر بإمكانها أن تسهم مساهمة عظيمة في زيادة إنتاجنا من الأغذية وتعزيز أمننا الغذائي.

إن الموضوع المختار لهذه الدورة هو بالفعل غاية في الأهمية، إذ أن من شأن الإجراءات التي سيتم تحديدها في هذه الدورة أن تسهم بدون شك في استئصال الفقر، والحد من الجوع، وتحقيق وصول أكبر إلى الأغذية والتعليم والصحة والمياه. ويتوجب علينا ألا ننسى المحيطات، فالسنة الدولية للزراعة الأسرية تتعلق أيضا بصيادي الأسماك الذين يكسبون رزقهم من الموارد البحرية.

يتوجب أن يشكل المزارعون الأسريون جزءا من الحل لزراعة المزيد من الأغذية بما يكفي لإطعام 9 مليارات شخص بحلول عام 2050 بدون زيادة انبعاثات غاز الكربون. ويقدر على مستوى العالم وجود أكثر من مليارين ونصف المليار من المزارعين الأسريين، ومن خلال هذه السنة الدولية سوف نتمكن من التركيز على التحديات والفرص التي يواجهونها، وعلى مساهمتهم الكبيرة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

لقد عملت حكومة موريشيوس بصورة قوية على استقطاب التأييد لمبدأ الزراعة الأسرية كأحد المبادئ التوجيهية للتسيير ولتسريع التنمية الريفية. فالزراعة الأسرية هي النموذج الزراعي التشغيلي في موريشيوس وبالتالي فهي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلينا.

معظم المزارعين في موريشيوس هم من المزارعين الأسريين الذين ورثوا الزراعة من جيل إلى آخر، وهم يسهمون في الاستدامة البيئية والاقتصادية الاجتماعية في المناطق الريفية. وهنالك تنوع كبير في المزارع الأسرية في موريشيوس سواء لجهة الحجم، أو الأنشطة التي تنخرط فيها، أو توفر الموارد، أو درجة الاندماج في الأسواق أو التنافسية الخ. فهذه المزارع تعمل في سياقات اقتصادية وبيئية زراعية واجتماعية مختلفة، مما يضمن الأمن الغذائي في الوقت الذي يتم فيه الإيفاء بالتوقعات الاجتماعية المتزايدة لسلامة الأغذية وجودة وقيمة ومصدر وتنوع الأغذية، وبالتالي مساهمتها في نمو ذكي مستدام وشامل.

وتقدر موريشيوس عاليا البعد المناصر للفقراء في مبادرات الصندوق، وتشهد على مساهمة الصندوق في تخصيص الموارد الكبيرة لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية والنساء الريفيات في ظل قيادة الرئيس نوانزي. وفي السنوات القليلة الماضية كان الصندوق داعما قويا للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة في موريشيوس.

وتعمل حكومة موريشيوس على تمكين المزارعين الأسريين وبخاصة النساء والشباب، من خلال صياغة السياسات المؤدية إلى تنمية ريفية مستدامة وعادلة. وتم تكثيف الإرشاد والبحوث الزراعية لنشر التكنولوجيات الملائمة للمزارعين الأسريين ومنظماتهم وتعاونياتهم.

فعلى سبيل المثال، وبموجب برنامج مساندة الموارد البحرية والزراعية الذي يموله الصندوق، استطعنا مساعدة المزارعين من خلال:

- تعزيز قدرات دعم البحوث والإرشاد (معدات الميكنة، نظم الري، الخ)
- مخططات صندوق الأمن الغذائي
- إنشاء مزارع نموذجية لمنتجات الألبان
- الترويج لنظام الترخيص لجودة البذور، وإنشاء وحدة توريد البذور وتجهيزها وغيرها من المعدات
- إنشاء نموذج لحظائر الأبقار
- دعم مشروع الزراعة ونظام معلومات السوق

وتتطلع موريشيوس قدما للعمل مع الصندوق على أخذ المبادرة وتبني الإجراءات الابتكارية للتطرق إلى التحديات الجديدة التي تواجه الزراعة الأسرية، وعلى وجه الخصوص، التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

بيان ممثل موزامبيق

أود في بادئ الأمر أن أنقل بالنيابة عن حكومة موزامبيق، وبالأصالة عن نفسي، تقديرنا لشرف المشاركة في الدورة السابعة والثلاثين هذه لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة لأنها تنعقد في وقت يحتفل فيه العالم بالسنة الدولية للزراعة الأسرية عام 2014، وهو أول اجتماع رئيسي هذا العام تتاح فيه الفرصة لوكالة من وكالات الأمم المتحدة للتركيز بصورة مخصوصة على الزراعة الأسرية.

ويتضمن الدعم المقدم للاستثمارات في القطاع الزراعي بموجب الخطة الاستراتيجية الحكومية للتنمية الزراعية مساهمة قيمة من الصندوق، الذي يولي الأولوية القصوى للتنمية في برامجه في المجالات التالية: (1) الإنتاج الزراعي والإرشاد الزراعي؛ (2) صيد الأسماك الحرفي؛ (3) روابط السوق؛ (4) تنمية سلاسل القيمة؛ (5) الخدمات الائتمانية والمالية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة.

وهنالك حاجة لاستثمارات متينة، وللترويج لتنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة في تعاونيات، والاستثمار في البنى الأساسية للإنتاج مثل الطرقات، والطاقة، ونظم الري، ومرافق التخزين، والشبكات التجارية الريفية، والوصول إلى تكنولوجية معلومات أكثر سهولة في الاستخدام.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر بالنيابة عن حكومة موزامبيق عن رضانا على علاقة التعاون المثمرة التي نتمتع بها مع الصندوق في تنفيذ المشروعات وإدارتها.

إننا نثني على الصندوق لمساهمته في تحقيق برامج حكومة موزامبيق استجابة للاحتياجات والأولويات والتحديات التي تحددها المجتمعات الريفية. ونكرر مجددا التزامنا باستمرار تعزيز شراكتنا لتسريع النمو في اقتصاداتنا الريفية، وتحسين الظروف المعيشية لأصحاب الحيازات الصغيرة وأسرهم، وبخاصة النساء والشباب منهم.

بيان ممثل نيبال

في البداية أود أن أهنئكم، سيدي رئيس المجلس على اختياركم. كما يود وفدي أن يرحب بروسيا في أسرة الصندوق.

يسهم القطاع الزراعي في نيبال بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وهو يتصف بعدد كبير من المزارع الأسرية التي يملكها أصحاب الحيازات الصغيرة. وتمتلك أكثر من 50 بالمائة من أسرنا الزراعية أقل من نصف هكتار من الأراضي. وفي نيبال، وعلى مدى ثلاثة عقود من الشراكة الطويلة مع الصندوق، بقي هؤلاء المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة المستهدفين الاستراتيجيين في المشروعات التي يمولها الصندوق.

ويعتبر انخراط الصندوق مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أداة حاسة للتنمية الزراعية في بلادنا. فعلى سبيل المثال، كان نموذج تأجير الحيازات الحرجية والحيوانية، الذي نفذ بدعم من الصندوق، نموذجا ناجحا. وتتعلق المشروعات الحالية للصندوق في نيبال بـ (1) ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع المستهلكين، والأخذ بنهج سلاسل القيمة في التنمية؛ (2) توفير كمية ملائمة من البذور المحسنة والأصناف المحسنة للمزارعين. وتتطرق هذه المشروعات للأولويات الزراعية الرئيسية في نيبال، وهي تنمية الأعمال الزراعية، والأمن الغذائي والتغذوي. وتؤكد هذه الجهود على الالتزام المشترك لحكومة نيبال والصندوق بالنهوض بأحوال الأسر الزراعية أصحاب الحيازات الصغيرة.

إن اختيار موضوع هذه الدورة، وهو *"الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه"*، ملائم وفي وقته المناسب تماما نظرا لإعلان الأمم المتحدة عام 2014 السنة الدولية للزراعة الأسرية. كذلك فإنه اعتراف بمساهمة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأمن الغذائي والتغذوي العالمي، وتنمية الأعمال الزراعية. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بأدوار منظمات المزارعين، بما في ذلك تعاونيات صغار المزارعين لبلورة هذه المواضيع وتحقيقها على أرض الواقع.

ونظرا للتحديات الناشئة مثل التعرض الأكبر لأخطار تغير المناخ، وعدم كفاية الاستثمارات في الزراعة، وانخفاض مستوى تنمية البنى الأساسية، والوصول المحدود إلى الموارد، وهي التحديات التي يواجهها المزارعون النيباليون، فقد التزمت حكومة نيبال بإرساء تحالفات استراتيجية فعالة بين الجهات الفاعلة في الحكومة، وشركاء التنمية، والقطاع الخاص. وفي الوقت الحالي، يعد تعزيز الاستثمار في الزراعة، واجتذاب الجيل الشاب، وتحديد سلاسل القيم الغذائية الزراعية مجالات التركيز الرئيسية لدينا. وإننا على ثقة من أن هذه القضايا ستحظى بنفس الأولويات في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 أيضا.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكر وفد بلادي الخالص للصندوق على دعمه المستمر في التنمية الزراعية في نيبال.

بيان ممثل بابوا غينيا الجديدة

إنه لشرف وفخر عظيم لي أن أمثل حكومة بابوا غينيا الجديدة طبعا بالنيابة عن أمين الخزانة في بلدي وزميلكم محافظ بابوا غينيا الجديدة معاليDon Pomb Polye، عضوا في البرلمان، الذي اضطر لسوء الحظ لإلغاء رحلته في الدقيقة الأخيرة بسبب بروز بعض القضايا الملحة في بلادنا.
قبل أن أستمر، اسمحوا لي أن انضم إلى باقي الزملاء المحافظين في شكر إدارة وموظفي الصندوق، وبطبيعة الحال الحكومة الإيطالية على استضافتها الناجحة لاجتماعات الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.
يشرفني أن آتي إلى هذه المدينة الجميلة مدينة روما لأحضر هذا المؤتمر المميز للغاية الذي يركز على "المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة"، وهو موضوع ذو أهمية بالغة لبلدي، بابوا غينيا الجديدة.

بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة تشكل الزراعة الأسرية أو الزراعة جزء لا يتجزأ من حياتنا لأن أصولها تعود إلى أسلافنا. ومؤخرا فقد ثبت وتأكد من خلال العمل البحثي والدراسات أن أسلافنا قد زرعوا الأرض لإنتاج المحاصيل الزراعية قبل حوالي 000 10 سنة. وقد قاموا بتمرير هذه الممارسة من جيل إلى جيل، ومازالت الزراعة تمارس بصورة واسعة من قبل حوالي 85 بالمائة من السكان الذين يعتمدون بصورة كاملة على الزراعة لبقائهم على قيد الحياة يوما بعد يوم. ولكن، معظم هذه الزراعة تبقى ببساطة زراعة كفاف. وبالفعل هنالك حاجة أكبر ونطاق أعظم لتوسيع وتعزيز زراعة الكفاف إذا ما كانت الحكومة جدية في محاولتها للوصول إلى مخرجاتها السياساتية المرغوبة المتعلقة بتوفير الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل الريفي والتسهيلات الائتمانية كما هو وارد في رؤية عام 2050، وفي الخطة الاستراتيجية الإنمائية لبابوا غينيا الجديدة للفترة (2010–2030)، وخطة التنمية المتوسطة الأجل (2011–2015)، وبطبيعة الحال الخطة الوطنية للتنمية الزراعية.

كبلد نام، تعترف حكومة بابوا غينيا الجديدة بالتحديات المتعددة التي يواجهها البلد كدولة فتية مازالت بحاجة للدعم من شركائنا مثل الصندوق لمساعدتنا على السير قدما، وبالتالي فإن المساعدة من خلال اتفاقيات الشراكة الرسمية مع المؤسسات الدولية مثل الصندوق خطوة هامة في الاتجاه الصحيح للمضي بالبلاد قدما. سيدي الرئيس اسمحوا لي أن اذكر على وجه الخصوص بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة جادة في إعادة انخراطها مع الصندوق، وبالتالي فإنها تسعى لموافقة المجلس ولقرار إعادة تفعيل البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة مع البعثة القطرية المتوقع إرسالها في وقت قريب في مارس/آذار–أبريل/نيسان 2014.

سيدي الرئيس، وفي حين أن بابوا غينيا الجديدة لم تحظى ببرنامج قطري ملائم على مدى أكثر من 15 سنة، إلا أننا نجحنا بالفعل في الحصول على دعم من الصندوق من وقت إلى آخر من خلال ترتيبات التمويل المشترك مع البنك الدولي، ومن خلال "مشروع الشراكات المنتجة في الزراعة". وبالفعل وبما أن جذوري زراعية، بإمكاني القول بأنني فخور بالإعلان والتأكيد في الوقت نفسه بأن مشروع الشراكات المنتجة في الزراعة قد لامس حياة الملايين من المزارعين في المناطق الريفية من بابوا غينيا الجديدة الذين تعتمد سبل عيشهم بالكامل على سلع مثل البن والكاكاو وجوز الهند والفانيلا وزيت النخيل.

سيدي الرئيس، دعوني انتهز الفرصة مرة أخرى لاهنئكم على إعادة تعينكم العام الماضي رئيسا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لفترة ثانية مدتها أربع سنوات. واسمحوا لي أيضا بأن أنقل تقدير حكومة بلادي العميق لكم، وبخاصة لتوفير القيادة الممتازة خلال فترة رئاستكم السابقة، ونتطلع قدما لاستمرار قيادتكم خلال فترة رئاستكم

الثانية. كحكومة لقد لاحظنا بأن خلال فترة توليكم رئاسة الصندوق، زاد الصندوق من عدد الموظفين المندوبين من خلال تمويل المكاتب القطرية والإقليمية. ولا يعزز هذا الحضور الميداني الموسع من إشراف الصندوق المباشر على مشروعاته، ولكنه يفيد بصورة مباشرة الدول الأعضاء في بناء مؤسسات أقوى وأكثر صمودا، وبطبيعة الحال وضع النظم والعمليات. ومن خلال هذا النهج التفاعلي والمستوى العالي من الالتزام، غدا الصندوق شريكا إنمائيا قيما يركز على النتائج في إيصال برنامج عمله من القروض والمنح، وفي توسيع إنتشاره ليشمل المزيد من البشر.

وعلى هذه الخلفية سيدي الرئيس، أود أن أتطرق إلى عدد من المبادرات الإصلاحية التي أجرتها حكومتي في بلادي بابوا غينيا الجديدة وهي التالية:

الشمولية المالية ومحو الأمية المالية

يفتقر شعبنا إلى المعرفة المالية، وكما أنه يفتقر إلى المصادر المالية والخيارات المالية في المناطق الريفية. وللتطرق لهذه المشكلة فإننا نجري برنامجا قويا لمحو الأمية المالية والشمولية المالية لشعبنا. وأعلنت حكومتي عن استعراض قطاع الخدمات المالية مما سيحدد مجالات تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة هذا القطاع. وتستمر الحكومة في شراكتها مع مصرف بابوا غينيا الجديدة والمصارف التجارية ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين للوصول إلى المخرجات السياساتية التي نبغيها.

ولذا فقد اتخذنا إجراءات استراتيجية لإنشاء مؤسسات التمويل الصغري والمصارف لتوفير لاخدمات المالية لمزارعنا. ويبقى جدول أعمال الشمولية المالية الجاري، مع الحلول المصرفية الابتكارية للمجتمعات الريفية أولوية نعتقد بأن الصندوق يمكن أن يساعدنا فيها كبلد على المضي قدما، نظرا لخبرته النسبية ولخبرته في أفضل الممارسات العالمية في هذا القطاع.

تحسين القدرات البحثية

تتمتع بابوا غينيا الجديدة بـ 000 640 متر مربع من المساحة الإجمالية والعديد من الجزر الصغيرة المنتشرة في البحار. وبحكم طبيعتها، فهي بلد جزري يعاني أيضا من نصيبه من آثار الاحتباس الحراري العالمي. سيدي الرئيس، لقد غمرت المياه بالفعل بعض جزرنا، وفي الوقت الذي أتحدث إليكم هنالك الفيضانات وموجات الجفاف التي تعيث فسادا في أجزاء أخرى منها من الصقيع وعواصف البرد إلى الانهيارات الأرضية وموجات الجفاف التي تقع في أماكن لم نشهد لها مثيلا في تاريخنا من قبل.

لقد عانت محاصيلنا الزراعية من أضرار كبيرة مرة تلو الأخرى بسبب تغير الظروف المناخية، وكبلد جزري مع العديد من الحدود غير المحمية، فإننا أيضا عرضة لدخول الآفات والأمراض المدمرة مثل حفار ثمار جوز الهند، ولفحة البطاطا وغيرها من الأمراض والآفات. وتحتاج حكومتنا لتطوير محاصيل مقاومة لاحتمال الظروف المناخية وللإصابة بالآفات. إننا بحاجة لأن نصمم ونطور محاصيل تقاوم بيولوجيا الآفات وأحوال الطقس غير المواتية مما نحتاجه لتحقيق أمننا الغذائي، علاوة على إطفاء الطابع التجاري على منتجاتنا، وبالتالي فإننا نحتاج إلى دعم الصندوق لنا في بناء القدرات والتدريب ومبادرات الإصلاحات المؤسسية. كجزء من هذا العمل، غيرت حكومتنا من تركيز المعهد الوطني للبحوث الزراعية لتواجه هذا التحدي. وحتى تاريخه فقد أبلى المعهد بلاء ممتازا. إلا أنه مازال هنالك الكثير مما يتوجب علينا فعله في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، ومع التدريب وخدمات الإرشاد في

المقاطعات، سوف يتم تدريب مزارعين على تطبيق الضوابط عالية الجودة بهدف الإبقاء على الإنتاجية والاتساق في العرض من المنتجات التي يمكن لها أيضا أن تلبي متطلبات السوق.

في واقع الأمر، يحتاج المزارعون لزراعة محاصيل مقاومة يمكن أن تعطي مردودات سريعة وعالية، وبالتالي فهم بحاجة إلى المهارات والمعرفة المطلوبة ليتمكنوا من التأقلم وليكونوا مرنين في التخفيف من آثار المخاطر والتحديات التي يفرضها تغير المناخ والتغلب عليها. إلا أنه لا يمكن للمزارعين القيام بهذا العمل بمفردهم، ولا تملك بابوا غينيا الجديدة أفضل نماذج الممارسات الدولية والخبرات لتقديم المساعدة، وبالتالي تغدو المساعدة التي يقدمها الصندوق وتدخلاته من خلال برنامج دعم يستند إلى القطر أمرا حاسما وفي الوقت الملائم له.

علاوة على ذلك، ما نحتاجه هو برنامج قطري مستدام يتم وضعه ما أن يتم إعادة تفعيل شراكتنا مع الصندوق. وحكومة بابوا غينيا الجديدة ملتزمة بدعم الصندوق في الإبقاء على حضوره في البلاد من خلال مخصصات سنوية من ميزانيتها لجزء من مساهماتنا في العضوية السنوية وفي تجديدات موارد الصندوق. وبالتالي فإننا نريد من الصندوق أن يقوم على الفور بافتتاح مكتب قطري في بلادنا بما أننا لا نحظى بكثير من الدعم من المكتب الإقليمي في اندونيسيا بسبب ظروف واضحة حيث يتلقى مكتب اندونيسيا طلبات كبيرة من أماكن أخرى.

خلال السياق العادي للبرمجة، نعتزم أن نستجلب شركاء آخرين لاستقطاب خيارات تمويلية متاحة محليا، وخاصة باستخدام التمويل بالمنح لزيادة الخيارات التمويلية بهدف توسيع نطاق التدخلات الرئيسية لا في القطاع الزراعي وحده وإنما في القطاعات الأخرى بهدف التطرق للتنمية الريفية من خلال نهج متكامل مع تطبيق أفضل التقنيات ونماذج الممارسات الدولية.

البيئة المحلية

تواجه برامج الزراعة على نطاق صغير وغيرها من البرامج الاقتصادية تحديات في الاستدامة بسبب المعوقات الناجمة عن عوامل مختلفة في البلاد مثل ملكية الأراضي ومشاكل الأراضي والنظام والافتقار إلى الموظفين الخبراء وغيرها. ونتيجة لذلك، فإننا كحكومة بصدد إعادة بناء قوى الشرطة لدينا. ونحن ننفذ مبادرات لإصلاح الأراضي والترويج لإسكان القطاع الخاص في المقاطعات وإصلاح الخدمات العامة واستعراض السياسات الزراعية ونظام الضرائب والخدمات المالية. وقد أعدنا توجيه اهتمامنا للبنى الأساسية في القطاعات التقليدية مثل الصحة والتعليم بهدف زيادة النمو الاقتصادي مع زيادة الاهتمام في الوقت نفسه بإشادة البنى الأساسية للنقل بتركيز جديد على تطوير القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة المتوسطة.

كذلك فقد شهدنا مؤخرا تحسنا في صناعة الاتصالات في بلادنا في الوقت الذي بدأنا فيه بتحديث خدمات الكهرباء لإفادة جميع المستثمرين المحتملين. وبالتالي فإننا ندعو جميع المستثمرين في الزراعة والقطاع الخاص للتقدم وإرساء الشراكات معنا، ونحن نسعى على وجه الخصوص لإرساء شراكات مع كبار المستثمرين من القطاع الخاص مثل قطاع التعدين، والغاز الطبيعي المسال، ومصايد الأسماك الموجودين أساسا في بابوا غينيا الجديدة مع السعي لإرساء شراكات جديدة مع شركات دولية جديدة.

علاوة على ذلك فإننا نسعى إلى إرساء شراكة مع الجهات الفاعلة في الصناعة، وجهات مانحة، وغيرها من أصحاب المصلحة لإيلائنا الاعتبار الفوري بحيث لا يقتصر الأمر على دعم المزارعين على نطاق صغير بل يتعداه أيضا إلى الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية الأكبر، حيثما كان ذلك ملائما، وبخاصة في التجهيز

الأولي. بهذه النبرة أود أن اعترف بالمساعدة التي يقدمها الصندوق لبابوا غينيا الجديدة من خلال مشروع الشراكة المنتجة في الزراعة لأغراض بناء القدرات وتشجيع الشراكات في الصناعة المنتجة، وتحسين البنى الأساسية للوصول للأسواق. وتبقى هذه المجالات مجالات حاسمة لبلدنا، وقد حظيت المساعدة التي نتلقاها من الصندوق بقول جيد للغاية في قطاع الزراعة الريفية وإننا نتطلع قدما في الاستمرار في شاراكتنا المثمرة، ونتطلع لبعثة المسح التي ستزورنا في مارس/آذار – أبريل/نيسان 2014 للتأكيد مجددا على المجالات التي هي في أمس الحاجة لمساعة الصندوق.

سيدي الرئيس، في عامنا هذا خصصت حكومة بابوا غينيا الجديدة حوالي 10 مليون كينا (ما يقرب من 3.25 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع دعم التنمية الريفية المتكاملة في مقاطعة كيروجي الذي يستند إلى العرض الذي بدأته بحكم كوني العضو الوطني الذي يمثل هذه المقاطعة في البرلمان. ولعلكم تتذكرون أيضا بأن محافظة شيمبو كانت من المحافظات الأولية المستفيدة من برامج التنمية الريفية في شمال وجنوب شيمبو الناجحة التي مولها الصندوق بين عامي 1982 و1996. واستنادا إلى هذه النجاحات والمعرفة المؤسسية نود أن يقوم الصندوق بريادة برنامج قطري يستند إلى المقاطعة التي أنتمي إليها وهي مقاطعة كيروجي.

وبالتالي وبغية تيسير هذا الأمر فإنني سأقوم على وجه الخصوص بتقديم تمويل مشترك لعمليات الصندوق على الأرض في مقاطعتي، وبطبيعة الحال تكرار هذه التجربة في أماكن أخرى في جميع محافظة شيمبو، قبل تكرارها بصورة أوسع في المقاطعات الأخرى المحرومة جدا مثل لياغام (سيروكي، لاغاييب هيدووتر، ياباي، كينداريب، ويانغبيانغي) وطبعا في كانديب حيث هنالك إمكانيات لمخرجات إنمائية مستدامة في حال دعمت هذه البرامج بقيادة سياسية قوية وبالتزام بشروط الملكية المحلية.

وفي الختام أود أن أؤكد لكم على تقدير حكومتي العالي والتزامها المالي واللوجيستي بإعادة إنشاء مكتب قطري فعال كامل التشغيل في بورت موريسبي، وبطبيعة الحال مع نفس القدر من الالتزام بالمقاطعات التي تشتد الحاجة فيها لمثل هذا الدعم. لذا سيدي الرئيس، ومع بقاء التحديات التي تواجه الترويج لسبل العيش المستدامة ومبادرات التنمية الريفية على هذا القدر من التنوع الكبير، فإننا عازمون وملتزمون بإعادة تفعيل الشراكة بين حكومة بابوا غينيا الجديدة والصندوق على الفور.

سيدي الرئيس، سينجم عن ذلك دعم حكومة بلادي للصندوق لإرساء وجوده في البلد محليا من خلال مكتب قطري كامل التشغيل والتمويل بهدف دعم الحكومة للمضي قدما في هذه الحقبة الزمنية حيث تهديدات تغير المناخ تحملنا على إجراءات استباقية مشتركة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المجتمع للوصول إلى مستقبل أفضل.

سيدي الرئيس، هذا هو المخطط الرئيسي للمبادرات الإصلاحية الجارية حتى تاريخه في بلادي، طبيعة الحال بدعم من بعض شركاءنا الإنمائيين، وإننا نتطلع قدما لاستمرار دعم الصندوق والذي يتوقع له أصلا أن يفيد بصورة إيجابية المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا بدوره سيفيد بنهاية المطاف بابوا غينيا الجديدة كبلد للمضي قدما في جهودها الرامية للتخفيف من وطأة الفقر، في الوقت الذي تنمي فيه من قواعدها الاقتصادية. وبالتالي فإن موضوع هذا العام المتمثل في الترويج للمزراعين الأسريين يعني بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة الكثير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن 80–85 في المائة من سكاننا يعيشون في المناطق الريفية.

بيان ممثل بيرو

أود أن أشكر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على إتاحة هذا المنبر القيم لنا لمناقشة قضية حاسمة، وهي قضية الزراعة الأسرية. وبالنظر إلى الموضوع الشامل لدورة مجلس المحافظين السابعة والثلاثين هذه –*الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه*– نتذكر الجهود التي تبذلها بلادي لمساعدة المزارعين الريفيين على تحسين جودة حياتهم وتحقيق مستوى أعلى من التنمية. وقد تلقت هذه الجهود التي تبذلها حكومة بيرو في حالات عديدة دعما من الصندوق.

وتتصف بيرو بمجموعات سكانية من المزارعين المختلفين للغاية في جميع أنحاء البلاد، مع وقائع مختلفة واحتياجات من الأداء يصيغها السياق الذي يعيشون فيه والفرص المتاحة لهم. وهنالك أربعة أنواع من الزراعة التي تم تحديدها استنادا إلى الوصول إلى عوامل الإنتاج والأسواق وهي: الزراعة الحديثة، وزراعة أصحاب المبادرات الفردية على نطاق متوسط، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وزراعة الكفاف.

وفي بيرو، يتألف قطاع الزراعة الأسرية أساسا من أصحاب الحيازات الصغيرة ومزارعي الكفاف. وعلى الرغم من انه من الصعب حساب العدد الدقيق للمزارعين الأسريين، إلا أنه من الواضح أن هذا النظام هو نظام الإنتاج السائد في البلاد. ووفقا لبعض الإحصائيات الرسمية يمثل صغار المزارعين الذين يزرعون أقل من 5 هكتارات بالحجم حوالي 82 بالمائة من إجمالي المزارعين، في حين أن 43 بالمائة من المزارعين ينتجون للاستهلاك الذاتي.

وتعتبر فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج، مثل البنى الأساسية للري والتمويل والمساعدة التقنية وأفضل الممارسات الزراعية، محدودة بالنسبة للمزارعين في بيرو. وهي مشكلة لا بد من التطرق إليها في حال أردنا تحسين إنتاجية ونوعية حياة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

ووفقا للإحصاء الزراعي الوطني الرابع الذي أجري عام 2012، فإن 36 بالمائة فقط من الأراضي الزراعية مروية، في حين أن ما تبقى منها وهو 64 بالمائة أراضي بعلية. وفرص الوصول إلى نوع من أنواع الري في الإقليم الساحلي أكبر بحدود 87 بالمائة منه في الإقليم الجبلي حيث يتراوح بحدود 30 بالمائة، أو في إقليم الغابات المطيرة حيث يتراوح بحدود 6 بالمائة. ولم يطلب إلا واحد من أصل 10 منتجين الحصول على ائتمان، وتم رفض 10 بالمائة من إجمالي الطلبات. ومن بين أولئك الذين تقدموا بطلبات للحصول على ائتمان، لم ينجح 72 بالمائة منهم بسبب افتقارهم إلى الضمانات. أما البذور المرخصة فلا يتجاوز استخدامها 12 بالمائة من المزارع، ولا يستخدمها 94.3 بالمائة من المزارعين في الإقليم الجبلي، و89.3 بالمائة في إقليم الغابات المطيرة. في حين يحصل 10 بالمائة فقط من المزارعين على المساعدة التقنية أو مشورة الأعمال التجارية أو التدريب.

ولمعالجة هذه المشاكل، تنفذ بيرو حاليا نهجا سياساتيا جديدا يضع الإنسان، وبخاصة المزارع، في المقام الأول وقبل كل شيء، ويسعى فوق كل ذلك كله إلى تحسين نوعية الحياة.

وبناء عليه، تنفذ وزارة الزراعة والري في بيرو مبادرات لتحسين حياة أصحاب الحيازات الصغيرة ومزارعي الكفاف، من خلال تحسين الوصول إلى عوامل الإنتاج والتكنولوجيا، وإعطاء الحوافز للبحوث، والترويج لرابطات المزارعين الأسريين وغيرهم من العملاء الاقتصاديين، وتثبيت مستويات الإنتاج لتوفير الأمن الغذائي للأسر والمجتمعات، من بين جملة أمور أخرى.

ولدى بلادنا 11 مشروعا جاريا للزراعة الأسرية بما ما مجموعه 82 مليون دولار أمريكي. واحد منها تموله حكومة بيرو وثلاثة يمولها الصندوق، وسبعة تمولها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة التي تجمعنا معا اليوم، أود أن أوكد على أن الصندوق ينفذ حاليا ثلاثة مشروعات تعاون مالي مستردة التكاليف باستثمار إجمالي قدره 69.93 مليون دولار أمريكي. وقد صممت هذه المشروعات للمساهمة في التنمية الريفية، والتطرق لاحتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم الجبلي وإقليم الغابات المطيرة في بيرو.

ومن الواضح أن الصندوق وبيرو يعملان يدا بيد، إذ تتمثل المهمة الجوهرية للصندوق –في الاستثمار في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتحويل المناطق الريفية– وهذا يتفق بصورة كاملة مع هدف حكومة بيرو المتمثل في تحسين حياة أصحاب الحيازات الصغيرة ومزارعي الكفاف.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أنقل أطيب التمنيات بنجاح هذا الاجتماع والتجديد العاشر للموارد نيابة عن وزير الزراعة في بيرو معالي السيد Milton von Hesse، بحيث يتمكن الصندوق من الاستمرار في عمله الموجه صوب آلاف المزارعين الريفيين في العالم أجمع لتحسين حياتهم وتخليص أنفسهم من قبضة الفقر.

كما أود أيضا أن أعبر عن امتنان بلادي لهذه السنوات الطويلة من العمل المشترك، وأوكد مجددا على اهتمامنا بالاستمرار في العمل مع الصندوق على مشروعات جديدة للترويج للتنمية الزراعية الأسرية.

بيان ممثل الفلبين

تشعر الفلبين بسعادة غامرة بسبب موضوع دورة مجلس المحافظين لهذا العام، وهو *الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه*. ويبقى وفدنا مستقطبا شرسا للدعم للسنة الدولية للزراعة الأسرية، كما سلط المنظمون الضوء عليه، وتعد دورة مجلس المحافظين هذه أول اجتماع هام لمنظمة من منظمات الأمم المتحدة الدولية لهذا العام يحمل موضوع الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهي مناسبة لا نرغب في تفويتها.

تعتبر الزراعة الأسرية أساس الزراعة في بلادنا التي تتصف بهيمنة المزارع الصغيرة، ويعود السبب في ذلك إلى حد بعيد لسياسات وبرامج الإصلاح الزراعي. وفي واقع الأمر، فإن سياسة إحداث مزارع أسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة في الريف جاء بناء على تصميم مسبق. ولكونه كذلك، فإن الفلبين ستسعى بصورة متعمدة ومتواصلة لتنمية مزارعها الأسرية كأداة لتحقيق الحد من الفقر على نطاق واسع وللتخفيف من وطأة الجوع في البلاد.

ومن الاستراتيجيات الأخيرة للحكومة الفلبينية جعل التنمية أكثر شمولية لتغطية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وحتى العمال الزراعيين المعدمين. ونعتقد بأنه ومع وجود الدعم والاستثمار الملائمين من الحكومة وشركائها، يمكن للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وبالتالي الزراعة الأسرية أن تستمر في توفير الزخم للوصول إلى التنمية الزراعية والريفية. ولتحقيق هذه المخرجات، فيما يلي بعض الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة بهذا الغرض:

- تنمية قدرات المزارعين وتزويدهم بالوصول إلى خدمات الدعم الضرورية لجعل أراضيهم أكثر انتاجية، وتمكينهم من الدخول في مشروعات كسب العيش المولدة للدخل ومشاركتهم النشطة في الحوكمة وفي تسيير المجتمع؛
- توفير مرافق خدمية مشتركة للمزارعين للإنتاج والتجهيز، وتكنولوجيا الزراعة وخدمات الإرشاد الزراعي، وخدمات تنمية الأعمال، وتيسير الائتمان وتحسين حيازات الأراضي؛
- الترويج لزيادة الإنتاجية الزراعية في الزراعة الأسرية كوحدة للعمل للوصول إلى وسيلة مربحة ومستدامة لسبل عيش المزارعين الريفيين لضمان حصولهم على ما يكفي من الغذاء على موائدهم في جميع الأوقات، وما يكفي من دخل للإيفاء باحتياجاتهم الرئيسية. ويعد تنظيم صغار المزارعين في منظمات مزارعين قادرة أمرا ضروريا لتمكينهم، وللنهوض بأعضاء هذه المنظمات من المزارعين. وتعزز منظمات المزارعين القوة السياسية للمزارعين من خلال زيادة احتمالية إسماع صوتهم وآرائهم واحتياجاتهم لصناع السياسة وللجمهور على وجه العموم؛
- جعل النمو الاقتصادي أكثر شمولية من خلال تنظيم المزارع الأسرية في تجمعات أعمال مربحة تشغلها منظمات المزارعين المكونة من المستفيدين من الإصلاح الزراعي، وغيرهم من المزارعين والعمال الزراعيين المعدمين بحيث يمكن تحقيق اقتصاديات وفورات الحجم التي من شأنها أن تزيد من قدرتهم التفاوضية وتمكنهم من الحصول على فوائد أكبر من سلاسل القيم الزراعية؛
- زيادة صمود المجتمعات الزراعية، بما في ذلك المزارعين الأسريين، من خلال تنمية تكنولوجيات حساسة لتغير المناخ، وإيجاد بنىً أساسية زراعية تتسم بالصمود في وجه تغير المناخ، ونظما لإنتاج الأغذية تستجيب لتغير المناخ، وتوفير الخدمات الداعمة لأشد المجتمعات ضعفا؛

- تعزيز نظام التأمين على الزراعة ومصايد الأسماك كآلية هامة لتقاسم المخاطر؛
- تفعيل السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي التي ستعمل على ترشيد التخصيص الأمثل للأراضي بين المستخدمين الذين يتنافسون عليها ضمن إطار التنمية المستدامة.

إننا نرحب بحرارة بالأنشطة المختلفة المصاحبة لدورة مجلس المحافظين لتقاسم أفضل الممارسات، والخبرات، والدروس المستفادة ذات الصلة بالدور العالمي للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، والدور الذي يمكن للصندوق أن يلعبه من خلال الاستثمار في المزارعين الريفيين، بما في ذلك المائدة المستديرة رفيعة المستوى للمحافظين، والمناقشات العامة حول الفرص والتحديات التي تواجهها الزراعات الأسرية.

وفي الوقت نفسه، فإننا نرحب بدعم الصندوق المستمر لمنتدى المزارعين الذي يضع على الطاولة عددا من التوصيات الملموسة للترويج لمصالح ووضع المليارات من المزارعين الأسريين، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين في جميع أنحاء العالم. ونتوقع إثارة أفكار أخرى خلال الحدث الجانبي الخاص بالزراعة الأسرية الذي سيعقد بعد دورة مجلس المحافظين.

وسيتابع وفد بلادي أيضا وباهتمام كبير مداولات وبداية المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية المولاة لزيادة قدرات المؤسسة على دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وأخيرا، أود أن انتهز هذه الفرصة لأعبر للصندوق عن خالص تقديري على مساعدته التي لا تنضب للفلبين. وأود أن أتقدم بالشكر للصندوق والمجتمع الدولي على الدعم والتضامن الذي أغرقونا به مؤخرا في أعقاب إعصار هيان الذي ضرب البلاد منذ أكثر من ثلاثة أشهر. وعلى وجه الخصوص، أننا ممتنون للمنحة التي وافق عليها المجلس التنفيذي مؤخرا والتي من شأنها أن تساعد استعادة البلد لعافيته بعد هذه الكارثة وجهود إعادة البناء. ونرحب بشدة بالمساعدة المستمرة والمساهمات التي يقدمها الصندوق وشركاؤه والجهات المانحة في عمليات إعادة بناء سبل عيش السكان المتضررين بالإعصار، وبخاصة صغار المزارعين الأسريين وأشد الناس ضعفا.

بيان ممثل سيشيل

يمر قطاع الزراعة في سيشيل بفترة حرجة، إذ يواجه تحديات متعددة ترتبط بعوامل مختلفة بما في ذلك المنافسة من الواردات الأرخص ثمنا، ومخاطر الأمن البيولوجي التي تتسبب بها الآفات، وأحوال الطقس المتطرفة مثل الهطولات المطرية الغزيرة على نحو غير اعتيادي، علاوة على موجات الجفاف الأكثر حدة، وتملح التربة في الهضبة الساحلية نتيجة لارتفاع منسوب البحار، واجتذاب عدد أكبر من الشباب للعمل في الإنتاج الزراعي.

وقد أدركت الحكومة أهمية القطاع الزراعي ودوره الحاسم في المساهمة في الأمن الغذائي على كل من الأجلين القصير والطويل. كذلك فإن المحافظة على المعرفة والممارسات الزراعية ونقلها إلى الأجيال الشابة أمر ضروري لتنمية مستدامة لبلدنا النامي الجزري الصغير. و تنطلق بلادنا الآن في مهمة لإحياء القطاع الزراعي من خلال إشراك شركاء وأصحاب مصلحة محليين وإقليميين ودوليين.

وبموجب برنامج التنمية الشاملة لأفريقيا، فقد أعددنا سياسة للأمن الغذائي والتغذوي، في حين أن العمل جار على صياغة خطة وطنية للاستثمار الزراعي.

وسيساعد مصرف التنمية الأفريقي في إعداد دراسة عن القطاع تمهيدا لنهج أطول مدى.

في الوقت نفسه يحتاج القطاع إلى بعض المدخلات الملحة لإعادة إحيائه. وفي هذا النطاق، فإن منظمة الأغذية والزراعة توفر المساعدة القيمة ونحن سعداء للغاية لأن الصندوق وسيشيل قد أبرما قبل بضعة شهور اتفاقية تمويلية لمشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق.

وتضخ الحكومة أموالا جديدة في مصرف التنمية الزراعي. كذلك فقد أطلقت مخططا لتأمين مصايد الأسماك ضد الكوارث الزراعية قبل أسبوعين. ومؤخرا تم افتتاح مختبر للتربة والنباتات. ويتلقى هذا المختبر، علاوة على المختبر البيطري المخطط له، دعما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسيوفر مشروع الابتكارات المحلية التنافسية لصالح الزراعة صغيرة النطاق المساعدة للمزارعين على نطاق صغير، بما في ذلك المنتجين في بيوتهم أو في حدائق منازلهم. ويعتبر تنفيذ هذا المشروع بدءا من هذا العام رمزا للاحتفال بالسنة الدولية للزراعة الأسرية في سياق سيشيل.

إننا نود أن نتقدم بالشكر إلى الرئيس كانايو نوانزي على زيارته لسيشيل العام الماضي وعلى المناقشات المفيدة التي عقدها ولتقديره لخصوصية بلادنا. كذلك فإننا نشكر بصورة موازية موظفي الصندوق الذين عملوا على استكمال هذا المشروع وكل من سيستمر في العمل معنا على هذا المشروع وعلى غيره من المبادرات كما نثق.

إن العام 2014 هو السنة الدولية للدول النامية الجزرية الصغيرة. ونحن نقدر الاهتمام الذي يوليه الصندوق لتغير المناخ، وللتمايز بين الجنسين والشباب، وكلها قضايا غاية في الأهمية للدول النامية الجزرية الصغيرة، كما هي الحال بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى. إننا نشجع الصندوق على لعب دور كامل ومعتبر في المؤتمر الدولي الثالث للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام ولتنفيذ القرارات التي ستنبثق عنه.

كما تود سيشيل أن تهنئ الاتحاد الروسي على انضمامه للصندوق.

بيان ممثل جمهورية جنوب السودان

شكرا لكم على إعطائي الفرصة لأتقدم بهذا البيان المختصر باسم بلادي جنوب السودان.

تغطي جمهورية جنوب السودان مساحة قدرها 000 640 كيلومتر مربع، ويعتمد اقتصادها على زراعة الكفاف وتربية الحيوانات وصيد الأسماك وجمع الأغذية البرية خلال شهور العجز الغذائي. وعلى الرغم من أن جميع الأنشطة الزراعية بعلية إلا أن البلاد تنعم بإمكانيات للري لم يتم الاستفادة منها منذ الحقبة الاستعمارية.

يعتبر موضوع هذه الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين لعام 2014: *"الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل مستقبل الذي نصبو إليه"* أكثر مناسبة وجذبا في بلدي اليافع جنوب السودان، ويعود ذلك إلى حقيقة عدم تحقيق أي تحسن ملموس في التنمية الزراعية في القطاع الخاص الكبير أو القطاع العام وذلك بسبب عقدين من الحروب الأهلية. ولهذا السبب يأتي موضوع هذا العام في الوقت المناسب له بالنسبة لنا لأنه يتطرق لأساس سبل العيش في بلادنا لتحقيق مستقبلها في القضاء على الفقر والجوع وتحسين التنمية الاجتماعية.

للأسباب الواردة أعلاه، يعتمد نظام الانتاج الزراعي بأكثر من 90 بالمائة منه على الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة التي تعتمد في الغالب على العمالة التي يوفرها أفراد الأسرة في غياب القدرة على تحمل دفع أتعاب العمالة المأجورة أو الآلات الزراعية، مما يحد بدوره من حجوم الأراضي المستغلة في زراعة المحاصيل. فقد أدى الافتقار إلى التعرف على الزراعة الموجهة نحو الأسواق وتحسين المهارات الزراعية خلال الحرب الأهلية حيث كان يعيش معظم السكان في جنوب السودان في الأدغال إلى استمرار المزارعين الأفراد في ممارسة المهارات الزراعية البدائية التي ورثوها عن أجدادهم.

سيدي الرئيس، كأمة ناشئة وخلال ثلاثة أعوام من أول مشروع موله الصندوق وسفارة مملكة هولندا في جنوب السودان، بدأت مبادرة الصندوق لجمع الأسر الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في مجموعات لتيسير حصولهم على المهارات وإيصال المدخلات لهم والتي لا يتجاوز عمرها السنتان، قد بدأ بالفعل تؤتي ثمارها ويظهر بعض التغير الهام في مواقف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتبنيهم للمهارات. وهذا ما يبدو من خلال مساهمة أعضاء المجموعات أنفسهم على شكل مساهمة نقدية، إضافة إلى بعض المواد لتحقيق عمل المجموعة وزيادة حجم الأراضي المزروعة.

في مقاطعة واحدة، بدأت مجموعة من المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة ذوي الاهتمامات المشتركة بمشاركة 21 عضو بعملها الجماعي على أرض حجمها 10 فدادين (70x 60 متر) وبعد خبرة لمدة عام واحد اختاروا استخدام هذه المجموعة كمنبر للتجمع لـ:

- اكتساب المهارات المحسنة من خلال التدريب؛
- الحصول على المدخلات الضرورية من أصحاب المبادرات الفردية؛
- تقاسم المعارف والخبرات؛
- المشاركة في إدخال الممارسات على حيازات العرض الجماعية أو في مدارس المزارعين الحقلية، إلخ.

وفي الوقت الحالي، لجأ أعضاء المجموعات الإفراديين إلى زيادة حجوم مزارعهم الأسرية، حيث قام أحد المزارعين واسمه السيد Oreyma عام 2013 بما يلي على سبيل المثال:

- زرع أربعة فدادين حيث كان يزرع في السابق من نصف إلى فدان واحد قبل تدخل الصندوق؛
- جلب ثورين وثور للفلاحة لحراثة أرضه ولتأجيره للآخرين من المزارعين في قريته،؛
- تعلم كيف يشرك أعضاء أسرته بالكامل في أعمال المزرعة الأسرية؛
- تمكن من الإيفاء ببعض الخدمات الأساسية مثل دفع أقساط المدرسة وغيرها من الاحتياجات الصحية من خلال بيع الفائض من منتوج مزرعته.

وتحقق كل ذلك من خلال مبادرة الصندوق بالاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن هنا فإنني أناشدكم للحصول على مزيد من الدعم لتعزيز جهود حكومتنا وقدراتنا البشرية التي مازالت هشة لتحقيق هذا الهدف الضروري.

بيان ممثل إسبانيا

تود إسبانيا في المقام الأول أن تعبر عن تقديرها للصندوق لاختيار هذا الموضوع الملح لكي تستنير به دورة مجلس المحافظين هذه.

وتعترف الخطة الرابعة للتعاون الإسباني التي تضع الخطوط التوجيهية للفترة 2013–2016، بأولوية التنمية الريفية وبخاصة تمكين القطاع الزراعي لتحقيق هدفنا المتمثل في توليد الفرص لتحسين الظروف المعيشية لأشد الناس فقرا. وتولي إسبانيا أولوية للترويج لمزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، لجعلها مستدامة ومتسمة بالمساواة والصمود مع إيلاء اهتمام خاص للنساء.

في يومنا الحالي تواجه النساء انعدام المساواة في الوصول إلى الموارد الزراعية، ونحن مقتنعون بأن تحسين مشاركة النساء في عملية صنع القرار، والوصول إلى الائتمان والأراضي والتكنولوجيا، سوف يؤدي إلى مردودات أعلى في القطاع الزراعي.

وبالتالي فإننا نثني على الصندوق للخطوات الكبيرة التي خطاها في تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونرحب على وجه الخصوص بالمنهجية المطبقة حاليا في تقرير فيما لو كانت قضايا التمايز بين الجنسين قد تم أخذها بعين الحسبان في القرارات الخاصة بحافظة الإقراض وميزانية المنظمة ككل. ونشجع الصندوق على الاستمرار في جهوده في هذه المناحي.

يعد الصندوق شريكا رئيسيا لإسبانيا في التزامنا بالترويج للتنمية الريفية. ونحن ممتنون للمشروعات الثلاثة الأخيرة التي صادق عليها المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول، مستكملا تخصيص كامل مبلغ 300 مليون يورو من حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي الذي تم إنشاؤه عام 2010. وسنستمر في العمل بصورة وثيقة مع الصندوق لضمان أن تترجم الجهود التي يبذلها دافعو الضرائب الإسبان إلى تحسينات دائمة وكبيرة في الظروف المعيشية للسكان الريفيين الذين يعيشون في بلداننا الشريكة.

بيان ممثل سوازيلاند

أولا أتقدم بخالص تحياتي لكم جميعا. يسعدني أن أنضم إلى فريق المحافظين الموقرين حيث أنها المرة الأولى التي أحضر فيها هذا الاجتماع ممثلا عن بلادي، مملكة سوازيلاند. دعوني منذ البداية أؤكد لكم سيدي رئيس المجلس ورئيس الصندوق وموظفيه، بأنكم تستطيعون الاعتماد على دعمي عندما تجهزون وتعملون على البرامج التي ستأتي بسبل العيش للسكان الفقراء والجوعى في العالم.

تعبر سوازيلاند عن خالص تقديرها للأثر الإيجابي الذي خلفه الصندوق من خلال دعمه المالي والتقني لبلدنا حيث نتعامل مع الولاية التي أعطانا إياها شعبنا لضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الكلي لبلداننا. إن المساهمة التي تقدمها هذه المنظمة تحظى باعتراف كبير، وبخاصة من قبل أشد الناس فقرا. وبهذه الروح أود أن أشجع رئيس الصندوق وفريقه على العمل بصورة أكبر حيث أن نتائج عمله ملموسة للغاية.

يواجه القطاع الزراعي في سوازيلاند، شأنه في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الأخرى في إقليم أفريقيا الجنوبية، تحديات بسبب الآثار المتزايدة باستمرار لتغير المناخ التي تخلف موجات جفاف قاسية و/أو عواصف وفيضانات مدمرة. لقد غير هذا الوضع بصورة كاملة المواسم المحصولية لدينا بحيث غدت عصية أكثر على التنبؤ.

إلا أننا كبلد نعمل مع شعبنا في الإعداد والاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها أن تساعد على التأقلم مع هذا التحدي الجدي. وتتضمن بعض البرامج الرامية إلى التخفيف من أثر تغير المناخ، دون أن تقتصر على، تنمية الري والمياه وزراعة الصون وتبني الأصناف المحصولية ذات الموسم القصير المقاومة للجفاف.

إن توفر الأراضي القابلة للزراعة والموارد المائية يجعل من الزراعة المحرك الرئيسي للاقتصاد في سوازيلاند. ومن هذا المنطلق، فإني أطلب من الصندوق أن يعزز من جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد الإضافية التقنية والمالية وبخاصة على شكل منح لمساعدتنا في معركتنا ضد الجوع، ولتمكيننا من استخدام الزراعة كمحرك للتنمية الاقتصادية، حيث أن العديد من بلداننا يعتمد بصورة كاملة على هذا القطاع.

وأخيرا سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم على الدعم الكامل الذي يوليه وفد بلادي لضمان نجاح الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين، وآمل أن يسهم كل ما سنناقشه بصورة إيجابية في جلب الأمل للملايين من الجياع في العالم.

بيان ممثل سويسرا

يشهد عام 2014 عمليتين عالميتين رئيسيتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بمهمة الصندوق وهويته وهما: السنة الدولية للزراعة الأسرية، والجولة الأخيرة من المشاورات قبل وضع أهداف جدول أعمال ما بعد عام 2015.

لأكثر من 35 عاما عمل الصندوق مع أشد الفقراء فقرا، وعلى الغالب مع أكثر السكان الريفيين عزلة وعلى مدى السنين، طور من خبرته الفريدة من نوعها التي أسهمت في تحسين حياة الملايين من النساء والرجال.

إننا نعتقد بأن الصندوق مع خبراته وتجاربه المخصوصة في موقع فريد من نوعه يسمح له بالتأثير على جدول الأعمال العالمي السياسي، وتخليف أثر حاسم على سبل عيش 500 مليون مزارع أسري. ولكن المفارقة تكمن في أن هؤلاء المزارعين يطعمون أكثر من ثلثي سكان العالم، في حين أنهم في واقع الأمر، أكثر مجموعة متأثرة بالجوع وسوء التغذية الحادين.

ويمكن أن يكون للصندوق اسهام رئيسي فريد من نوعه في تحديد أهداف جدول أعمال ما بعد عام 2015، إذ أن هذه المؤسسة قد جعلت ولوقت طويل من الأعمدة الثلاث للتنمية المستدامة جوهر عملها بالتركيز على :

- المظهر الاقتصادي، من خلال اعتبار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، أصحاب مبادرات فردية يوفرون مصدرا رئيسيا للعمالة في المناطق الريفية؛
- المظهر الاجتماعي، من خلال إعطاء صوت للفقراء والمهمشين بواسطة إشراكهم في عمليات صنع القرار وإعداد الابتكارات لتحديث الزراعة الأسرية؛
- المظهر البيئي، من خلال بناء قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

كذلك فإن الصندوق سوف يذكر بعمله الملفت للإعجاب في تعزيز قدرات النساء الريفيات وتمكينهن ماليا، والحد من انعدام المساواة بين الرجال والنساء.

في الوقت الذي تبحث فيه دول عديدة عن نماذج للتنمية الشمولية، نأمل أن يستمر عمل الصندوق في كونه مصدرا للإلهام. والأهم من ذلك أن يؤثر الصندوق بصورة فعالة في السياسات والاستثمارات لصالح التنمية المجدية المستدامة للزراعة الأسرية، وقيادة التحول الهيكلي في المناطق الريفية مع حماية الأمن الغذائي الوطني في آن معا.

بيان ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة

اسمحوا لي بالنيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، وبالأصالة عن نفسي، أن أتقدم بالشكر لكم لدعوتي لحضور هذا المجلس والتحدث أمامه.

كذلك اسمحوا لي أن انضم إليكم في الترحيب بالاتحاد الروسي في أسرة الصندوق، وبمكتب المجلس المنتخب حديثا.

لقد تطورت البرامج التي يدعمها الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة مع مرور السنين استجابة للبيئة السياساتية المتغيرة، ولتراكم خبرات الصندوق في البلاد. وقد استفاد من برامج الصندوق حوالي 3.4 مليون أسرة منذ عام 1978 حتى تاريخه. ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين، دعم الصندوق حوالي 14 برامجا ومشروعا زراعيا في البلاد. في عام 2007، صاغ الصندوق البرنامج الثالث من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الحكومة وغيرها من الشركاء الإنمائيين. وقد جاءت هذه الصياغة استجابة لأهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر وللتحديات السائدة في القطاع الزراعي.

لقد كان الصندوق شريكنا الإنمائي لسنوات عديدة وأسهم بصورة كبيرة في تنفيذنا لاستراتيجية التنمية الريفية واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي من خلال حافظته المتنوعة من برامج الزراعة والتنمية الريفية. وقد لعب دورا حاسما في مساعدة حكومة تنزانيا على تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية في سياق برامج تنمية القطاع الزراعي والشراكة الجديدة للتنمية الشاملة لأفريقيا من بين برامج أخرى. وتعمل كل هذه الجهود على استدامة الأمن الغذائي والحد من الفقر في البلاد، وقد كان الصندوق واحدا من خمسة شركاء إنمائيين أسهموا في حساب أمانة سلة برنامج تنمية القطاع الزراعي إلا أنه وخلال اجتماع عمل، أعرب الصندوق عن استعداده لدعم تنفيذ خطة تنزانيا للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي لأنها تدعم المزارعين في التغلب على الفقر.

وفي الوقت الحالي، يدعم الصندوق برنامجا للبنى الأساسية للتمويل وإضافة القيمة والتمويل الريفي، وهو بمثابة متابعة لبرنامج تنمية نظام التسويق الزراعي الذي موله كل من الصندوق والبنك الدولي والذي كان ناجحا في تحقيق أهدافه الإنمائية. وينفذ المشروع في 16 إقليما (14 في الداخل ومشروعين في زنجبار). ويلتزم الصندوق حاليا بـ 5.8 مليون دولار أمريكي في حساب أمانة سلة برنامج تنمية القطاع الزراعي.

ختاما دعوني أسلط الضوء على أربع مجالات تود تنزانيا أن تحظى بمزيد من الدعم فيها وهي التالية:

- تنمية مرافق الري المقاومة لتغير المناخ بما في ذلك سدود تخزين المياه للسماح بزراعة محاصيل ثنائية المردود/التكثيف المحصولي؛
- دعم برنامج تبادل السلع وبخاصة لبناء المخازن لأغراض نظام إيصالات المخازن وتعزيز القدرات؛
- الدعم الموجه لتعزيز القدرات المالية لحساب أمانة المدخلات الزراعية؛
- دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بما فيهم الشباب والنساء للمشاركة في نماذج مزارع النواة المصممة لتحويل صغار المزارعين من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشكرا لكم على مشاركة الصندوق في دعمه المستمر ومساندته من أجل المستقبل الذي نصبو إليه.

بيان ممثل تيمور ليشتي

قبل أن أبدأ بياني القصير، أرجو منكم السماح لي نيابة عن حكومة تيمور ليشتي بالتعبير عن شكري العميق لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعوته تيمور ليشتي لحضور هذا الحدث الهام. وتيمور ليشتي فخورة بكونها عضو في الصندوق.

تيمور ليشتي بلد يقع بين أستراليا وإندونيسيا حصل على استقلاله عام 1999 بعد 24 سنة من النضال ضد الاحتلال الإندونيسي له. وتعداد سكان البلاد بحدود 1.2 مليون شخص على مساحة قدرها 000 15 كيلومتر مربع.

وتعد الزراعة أكثر قطاعات البلد الاقتصادية ثراء حيث يعيش حوالي 80 بالمائة من السكان في المناطق الريفية ويحصلون على رزقهم من الأنشطة الزراعية. ويصل نصيب القطاع الزراعي إلى حوالي 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مع نسبة عالية من السكان الذين ينخرطون في هذا القطاع مما يعني أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة.

وتعتبر تنمية القطاع الزراعي في المناطق الريفية أمرا حاسما للتنمية الإجمالية لتيمور ليشتي، إلا أن البلد بحاجة لدعمكم العظيم بهدف ضمان الأمن الغذائي والدخل في المناطق الريفية، وتخليص المجتمعات التي تعاني من أكبر قدر من الفقر.

دعوني مرة أخرى أنقل إليكم الشكر الخاص من مزارعي تيمور ليشتي لرئيس الصندوق، بعد الموافقة على حساب أمانة لمدة ثلاث سنوات (2012–2015) بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لتنفيذ مشروع تخزين الذرة في تيمور ليشتي، الذي يتمثل هدفه في زيادة الأمن الغذائي من خلال الحد من خسائر تخزين الذرة بعد الحصاد. ويعد هذا المشروع مشروعا ملائما لمساعدة المزارعين على الحد من خسائر بعد الحصاد التي يعانون منها بما يعادل 15–30 بالمائة كل عام.

الذرة هي أحد المحاصيل الرئيسية في تيمور ليشتي، ويخسر المزارعون كل عام بين 15–30 بالمائة من إنتاجهم من الذرة بسبب آفة سوسة الذرة، والجرذان، والدجاج، الخ. وتتمثل الطريقة التقليدية لتخزين الذرة في تخزينها فوق المنازل، أو على الأشجار أو فوق المواقد، وهذه الأساليب غير ناجحة على الإطلاق. وأما الحل البسيط فيتمثل باستخدام براميل معدنية محكمة الإغلاق سعتها 200 ليتر لمنع آفة سوسة الذرة والجرذان وغيرها من الحشرات من الوصول إلى الذرة. وأما البراميل التي نستخدمها فهي براميل عادية تتميز بفعالية كبيرة للتكاليف ويعرفها المزارعون معرفة جيدة، والعديد منهم على دراية باستخدام هذه البراميل لتخزين الذرة منذ زمن الاحتلال البرتغالي.

ويهدف مشروع تخزين الذرة في تيمور ليشتي إلى توزيع 000 42 برميل على خمس مقاطعات من البلاد لفائدة 000 23 أسرة.

وقد صمم الصندوق هذا المشروع بتعاون ومشاركة وثيقة من حكومة تيمور ليشتي، وأما الوكالة الرائدة فهي وزارة الزراعة ومصايد الأسماك، وهي مسؤولة عن الإدارة وعن ضمان نجاح هذا المشروع.

ويسرني أن أبلغكم أنه ومنذ توقيع اتفاقية المنحة في مايو/أيار 2012، وزع المشروع 850 7 برميل على 465 6 أسرة. كذلك فقد وزعنا مع كل برميل عبوة من بذور الذرة عالية المردود (سيلي ونوي موتين) وهي تتميز بزيادة في المردود تعادل 30 بالمائة عن الأصناف المحلية. ويتيح الجمع بين تحسين التخزين واستخدام أصناف البذور عالية

المردود المروج لها تحت مشروع الصندوق إمكانية تحسين وضع الأمن الغذائي للمزارعين الفقراء في تيمور ليشتي بصورة دراماتيكية.

ويعد هذا المشروع الأول من نوعه من المشاريع إذ يطلب مساهمة قدرها 10 دولارات أمريكية من كل مزارع لكل برميل، حيث أن المزارعين في تيمور ليشتي معتادون على استلام المدخلات المجانية ولكن هذا الوضع ليس بالمستدام. وليس بإمكان حكومة تيمور ليشتي أن تستمر في توفير الدعم للمزارعين مجانا، ومن شأن مثل هذه المساهمة من المزارعين أن تعني ضمنا شعورهم بالملكية. ويعتبر المشروع الذي نجح في جعل 465 6 مزارعا يسهمون بـ 10 دولارات أمريكية لكل برميل، مثالا ناجحا بصورة بارزة.

وهذا العام نهدف إلى توزيع أكثر من 000 20 برميل في مقاطعتين من أكبر المقاطعات في تيمور ليشتي. ونأمل أنه ومع نهاية المشروع، سنتمكن من توزيع 000 42 برميل ومن تجنب خسائر تخزين الذرة بما يعادل 45 كيلوغرام لكل برميل. مما يعني أنه وفي غضون سنة واحدة سنتمكن من توفير 025 2 طن من الذرة سنويا على مدى العشرين سنة القادمة. إذ يمكن لكل برميل أن يبقى صالحا للاستخدام لمدة 20 سنة إذا تمت العناية به بصورة ملائمة.

إنني أتطلع للاستمرار بالعمل مع الصندوق على استمرار نجاح هذا المشروع وآمل أن يؤدي نجاحه إلى مرحلة جديدة منه تغطي المقاطعات الثماني الأخرى من تيمور ليشتي.

وتبقى تيمور ليشتي قوية في التزامها بالعمل بصورة وثيقة مع الصندوق لتمكين السكان الفقراء في المناطق الريفية، والحد من الفقر من خلال الاستثمار في السكان الريفيين.

بيان ممثل توغو

إنه لمن دواعي سروري ولشرف عظيم لي أن أتحدث أمام هذا الجمع الموقر بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. وأود أن أشكركم على حفاوة الترحيب التي حظينا بها منذ وصولنا إلى مقر هذه الوكالة العظيمة من وكالات الأمم المتحدة التي تعمل كل يوم على تحسين الظروف المعيشية لأكثر السكان هشاشة في بلداننا.

اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأنقل كل التقدير، نيابة عن رئيس الجمهورية معالي Faure Essozimna Gnassingbé، وباسم شعب توغو للصندوق على المبادرات العديدة التي نفذها لتنمية الزراعة في بلادنا.

كذلك أود أن أشكر منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وجميع شركائنا الإنمائيين على دعمهم لتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والذي يتمثل هدفه في الحد من الفقر من خلال النمو المستدام في الزراعة.

إننا نعي جميعا أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصادات معظم البلدان المشاركة في هذه الدورة. وإذا أردنا أن نبني اقتصادات قوية، يتوجب على بلداننا ضمان الاستقرار والنمو المستدام في الزراعة، حيث توجد غالبية أصول بلادنا.

وأهم خاصية تتصف بها القطاعات الزراعية في بلداننا هيمنة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتمحورون حول المزارع الأسرية على نطاق صغير. وبالتالي، فإن أي تفكير بالتنمية الزراعية والسياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشروعات المتعلقة بها، في حال أردنا لها أن تحقق نتائج ملموسة، يجب أن تستند إلى هذه الشريحة من الشرائح الاجتماعية.

وفي حال بلدي توغو، تم أخذ مفهوم الزراعة المستدامة بعين الحسبان على وجه الخصوص في مشروع دعم التنمية الزراعية الذي يستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء.

ومرة أخرى أود أن أثني على الصندوق لانخراطه العميق، الذي أدى لا إلى تصميم هذا المشروع فقط، وإنما وفوق هذا كله، إلى تمويله وتنفيذه في السنوات الثلاث الماضية. وتجري حاليا الاستعدادات للقيام بإجراء تقييم منتصف الفترة لهذا المشروع.

وأود أن أوكد على الدور الحاسم لأصحاب الحيازات الصغيرة في إطعام شعبنا، علاوة على مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي والذي يتراوح بين 30 إلى 40 بالمائة في معظم بلدان العالم الثالث. دعونا نركز في مداولاتنا اليوم على الفرص المتاحة للدعم، وبخاصة لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون أكثر من ثلثي سكان معظم بلداننا.

مع طغيان النمو الديموغرافي الصارخ وتضخيمه للاحتياجات الغذائية لشعوب بلداننا، فإنه من الحاسم أن ندعم أصحاب الحيازات الصغيرة باعتبارهم مخازن الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في عملهم الانتاجي اليومي. ومن هنا جاءت أهمية موضوع *الاستثمار في المزارعين الأسريين من أجل المستقبل الذي نصبو إليه*، والذي تم اختياره إطارا للدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

اسمحوا لي أيضا أن أنقل أفضل التمنيات لجميع موظفي الصندوق متمنيا لهم الصحة والأمن والسعادة في السنة القادمة، بالنيابة عن رئيس بلادي معالي السيد Faure Essozimna Gnassingbé.

وفي الختام أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في الصندوق على جهودها التي لا تعرف الكلل في تمويل حجم كبير من المشروعات التي تروج لأصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء. عاش التعاون الدولي.

بيان ممثل توفالو

مازالت الاستراتيجية الإنمائية الوطنية تقود قطاع الزراعة في توفالو، وهي الاستراتيجية التي ستنتهي مدتها عام 2015. كذلك فقد لعبت خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة المنتخبة مؤخرا في النصف الثاني من عام 2013 دورا أكثر دعما في التخطيط في هذا القطاع، مع ما تبقى من الأولويات المدرجة في الخطة الاستراتيجية الوطنية للزراعة للفترة 2014–2023.

وأما التحديات الرئيسية التي يواجهها الإنتاج الزراعي في توفالو فهي أساسا: رداءة التربة المرجانية، وندرة الأراضي، والافتقار للمياه، وتدهور نظم الزراعة التقليدية، والنزوح باتجاه المناطق الحضرية حيث يهاجر الشباب بحثا عن الفرص في العاصمة فونافوتي. وأما الأكثر تهديدا فهو تغير المناخ وآثاره على تآكل سواحل الجزر، وارتفاع منسوب مياه البحار ودخولها إلى الجزر مما يتسبب بفيضانات خلال الربيع وموجات مد كبيرة يمكن أن تقضي على محاصيل الأغذية من وقت إلى آخر.

يعيش أكثر من 50 بالمائة من السكان في توفالو في الجزر الريفية الخارجية التي مازالت تعتمد على زراعة الكفاف للوصول إلى سبل عيش مستدامة، وبالتالي مازال هنالك عمل ضخم لضمان رصد احتياجات هؤلاء السكان الريفيين وتلبيتها. وسيستمر الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الزراعي لكل من المناطق الريفية والجزيرة الحضرية فونافوتي حيث العاصمة المزدحمة، التي يعيش فيها باقي سكان توفالو في كونه تحديا عظيما.

ولإلقاء الضوء على بعض الأنشطة الرئيسية في القطاع الزراعي لعام 2013–2014، من الجدير بالملاحظة مايلي:

- من مواردها الخاصة وبصورة مشتركة مع الشركاء الإنمائيين، تركز برامج الأمن الغذائي الزراعي على الزراعة في حدائق المنازل الحضرية والريفية، مع إعادة إحياء زراعة المحاصيل الجذرية التقليدية على الأراضي الجافة باستخدام خزانات الزراعة الإسمنتية، وهي تقنية زراعية جديدة متبعة في ظل برنامج عمل التأقلم الوطني بدعم من مرفق البيئة العالمية. وتنطوي هذه الممارسة على إدخال مواد زراعة المحاصيل الجذرية المقاومة للتملح والمهيئة لتغير المناخ التي يتم الحصول عليها من مركز المحيط الهادي للمحاصيل والأشجار التابع لأمانة جماعة المحيط الهادي ومقرها في فيجي.

وسيستمر تركيز التنمية الزراعية في توفالو عام 2015 على برامجها للأمن الغذائي لتوسيع تطوير مشاتل المحاصيل الجذرية المهيأة لمقاومة لتغير المناخ في الجزر الخارجية. وقد أنشئ واحد منها بالفعل في جزرة نوكولايلاي، وهنالك مشتل آخر قيد التشييد حاليا في جزيرة فايتوبو. والهدف من هذه المشاتل المتخصصة هو رفع جاهزية المحاصيل الجذرية لتغير المناخ (أي مقاومتها للتملح والجفاف) من مركز المحيط الهادي للمحاصيل والأشجار لتيسير توزيع مواد الزراعة على المزارعين. وتتمثل الخطة في تجهيز جميع الجزر الخارجية بهذه المشاتل المتخصصة المهيأة لتغير المناخ ما أن يتم تحديد الدعم التمويلي.

كذلك يعتبر تعزيز محطة إيليسفاو للبحوث الزراعية في جزيرة فالتيبو، إحدى الجزر الخارجية، أولوية لعام 2015 للتواءم مع الإجراءات المتوقعة للتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، حيث غدت آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي من الأغذية أكثر وضوحا. وفي تطور آخر، يعد اختيار رابطات وتعاونيات المزارعين النشطة في الجزر الخارجية معيارا آخر لتعزيز الشراكة لدعم التسويق المتزايد للمنتجات المحلية من الأغذية في أسواق العاصمة حيث يعيش 50 بالمائة من السكان. وسيشهد ذلك زيادة في الاستعاضة عن واردات الأغذية، علاوة على توفير منتجات زراعية طازجة ومجهزة للمستهلكين، مما سيوفر مصدرا بديلا مستقرا لدخل المزارعين الريفيين.

ويستمر السعي للحصول على الدعم التمويلي لتنفيذ هذه الأولوية هذا العام. وهذا تطور سيسهم أيضا في خبرات التعلم لصالح الكيانات الزراعة التجارية المحتملة في القطاع الخاص والتي تبدي اهتماما كبيرا في الدخول في مبادرات تجارية خارجية للتصدير لأسواق النخبة في الخارج حيث من المعروف تمتع توفالو بإمكانيات كبيرة للتحري والتطوير. وتتطلع توفالو لأمانة جماعة المحيط الهادي لمساعدتها في هذا المجال تقنيا، وتأمل في رؤية الدعم التمويلي لتوفير مايلزم لهذه المبادرة من شركائنا الإنمائيين.

وقد موّل الاتحاد الأوروبي مؤخرا برنامجا لتنمية الزراعة الحراجية المقاومة لتغير المناخ في توفالو من خلال التحالف العالمي لتغير المناخ التابع له– برنامج الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي، وسيتطرق هذا البرنامج لعملية التأقلم من خلال تطوير مساحات غير مستغلة بما فيه الكفاية من الأراضي لإزالة أشجار نخيل جوز الهند وغيرها من أشجار المحاصيل الغذائية الهرمة وغير المنتجة واستبدالها بغرسات زراعية جديدة. وسيتم فيما بعد إدماج هذا البرنامج بصورة أكبر مع المحاصيل الجذرية والمهيأة لتغير المناخ وغيرها من المحاصيل الغذائية الأدنى لتوفير إمدادات مستقرة من الأغذية للمزارعين ومالكي الأراضي. ولهذا البرنامج أثرا على المدى القصير والمدى الطويل في آن معا لزيادة إنتاج محاصيل الأغذية لمستويات فائضة مما من شأنه أن يكون هاما لإضافة القيمة لأنشطة توليد الدخل.

إننا نعترف بصعوبة إدارة البرامج في المحيط الهادي بسبب عزلته (فهو على الطرف الآخر من العالم بالنسبة لروما)، مترافقا بالطبيعة المشتتة لهذه الدول الجزرية النامية الصغيرة في المحيط الهادي الشاسع، وربما كان من الخيارات المطروحة النظر في أن يعزز الصندوق من حضوره الإقليمي في فيجي. في هذا الوقت الذي يعد فيه الصندوق لأفضل الطرق للتدخل من خلال برنامج مساعدته، ولن أكون مبالغا في تصويري للقيمة العظيمة للزيارات القطرية وبخاصة في حال الأعضاء الجدد مثل توفالو، لأن ذلك يشكل فرصة لتقييم الوضع على أرض الواقع كأساس عمل يمكن منه التخطيط لتعاون ذي مغزى لا يكرر الجهود، بل يضمن تدخلا ذا أثر على سبل عيش الناس.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأدوار والخدمات والمساهمة الهامة للصندوق في الأمن الغذائي العالمي وفي التطرق للجوع وسوء التغذية في العالم، فإنني أود أن أعلن تعهد توفالو بمبلغ صغير قدره 2000 دولار استرالي لمساعدة الصندوق في برامجه للمساعدة الإنمائية عام 2015.

بيان ممثل المملكة المتحدة

يوفر موضوع *"الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه"*، موضوعا لهذه الدورة من دورات مجلس المحافظين. إن المستقبل الذي نصبو إليه هو عالم لا يوجد فيه 842 مليون جائع كل يوم ويتمتع فيه الجميع بفرصة تحقيق كامل طاقتهم. إن التطرق لهذا الموضوع بصورة مستدامة في عالم تتناقص فيه مردودات المحاصيل نتيجة لتغير المناخ وزيادة تعداد السكان التي ستبرز الحاجة لزيادة قدرها 50 في المائة من الأغذية في السنوات الخمس عشرة القادمة، هو واحد من أعظم التحديات التي نواجهها اليوم.

يسهم الصندوق إسهاما هاما في حث البلدان على الدعم والاستثمار في البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي بغرض تخليص 80 مليون شخص من الفقر بحلول عام 2015. ويلعب الصندوق دورا حاسما في جمع أصحاب مصلحة مختلفين من أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم إلى الحكومات المحلية والوطنية والقطاع الخاص (من الأسواق الداخلية إلى الأعمال التجارية العالمية الوطنية) والتعاونيات ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والمنظمات الحكومية وغيرها لإيصال نتائج يمكن أن تخلق فرص عمالة ريفية وفرصا تغير حياة الناس وتحول الاقتصادات. إننا نشجع الصندوق على الاستمرار في تركيزه على النتائج وتعزيز إدارة المعرفة وتوسيع نطاق النجاحات.

إننا واعون جميعا للكوارث التي تسبب بها أحوال الطقس المتطرفة للأسر الزراعية، ويسعدنا أن نرى التقدم الذي يحرزه برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التابع للصندوق، ونرحب بالاعتراف العالمي الذي يحظى به هذا البرنامج بما في ذلك تلقيه لجائزة زخم التغيير في نهاية العام الماضي. إنه بداية لرحلة الهدف منها مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم وبناء الصمود في وجه المخاطر المناخية، ومع هذا البرنامج يستجيب الصندوق للاحتياجات ويوجه التمويل الخاص بتغير المناخ إلى بعض أشد الناس ضعفا مما هم بأمس الحاجة إليه. إننا نتطلع للصندوق لزيادة قيادته العالمية في هذا المجال الحرج.

تعتبر مساعدة المزارعين على زيادة إنتاجية أراضيهم أولوية قصوى، وهم على استعداد أفضل للاستثمار عندما يمتلكون حيازة آمنة للأراضي التي يعملون عليها. ولكن وفي العديد من البلدان، تعتبر حيازة الأراضي أمراً غير ثابت. فعلى سبيل المثال، وفي أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ عدد الأراضي الريفية غير المسجلة 90 بالمائة مما يعرض حقوق المالكين للخطر، ويمكن للصندوق أن يساعد في تمهيد السبيل لبرامج تحويلية تجعل من حيازة الأراضي أكثر أمنا بطريقة تدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والأعمال التجارية للاستثمار والمساهمة في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ويعد الصندوق في موقع جيد لمساعدة العالم للتعلم من الدروس الضرورية إذا ما أردنا أن نصل إلى عالم ينتفي فيه الفقر.

وتبقى المملكة المتحدة داعما قويا للصندوق، إذ وجد تحديث استعراض المعونة متعددة الأطراف الذي قمنا به أن الصندوق قد أحرز تقدما في مجالات الإصلاح ذات الأولوية، مع التزامه بإدخال تقييم الأثر وتعزيز التركيز على النساء والفتيات، وإدخال تحسينات على الإدارة المالية. ونرحب بإعداد خطة العمل الخاصة بتعزيز كفاءة الصندوق والنتائج التي سيحرزها تنفيذها.

ومع الإعداد لمشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، فإننا نلتزم بالعمل بصورة وثيقة مع جميع دول الأعضاء لدعم الصندوق في تعزيز الإصلاحات وتدعيم جودة واستدامة النتائج لتخليص البشر من قبضة الفقر. ولا أعتقد أن هنالك أي عائد أفضل من هذا على استثماراتنا.

بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

تعد فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق فترة دينامية ومثيرة للاهتمام بالنسبة للصندوق. فخلال التجديد التاسع للموارد، اتفق المندوبون وإدارة الصندوق على جدول أعمال إصلاح طموح – جدول يتضمن الالتزام بتخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر، وبتمهيد الطريق لتحسينات مستدامة في مستويات عيشهم. ولتحقيق هذه الغاية، أدرك الصندوق بأن عليه الاستمرار في التركيز على تحسين تصميم المشروعات والإشراف عليها، وهو الآن يولي اهتمامه لتعزيز إدارة المشروعات أيضا. ويولي الصندوق كذلك تركيزا كبيرا لإدماج التمايز بين الجنسين بصورة كاملة في برامجه، ولإدخال الإجراءات التي تساعد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على إدارة آثار تغير المناخ.

ويستحق الصندوق الاعتراف بقيادته في هذه المجالات الحيوية. إذ يخلق الصندوق فرصا اقتصادية جديدة للنساء في المناطق الريفية من العالم، من خلال تعميم قضايا التمايز بين الجنسين في جميع مظاهر عمله، وتعزيز مصفوفة التمايز بين الجنسين في مشروعاته. وبالنسبة لتغير المناخ، فإن الصندوق يدمج حلولا متقاطعة للتأقلم مع تغير المناخ في مشروعاته في البلدان التي تعد مخاطر تغير المناخ فيها الأعلى. وعلى سبيل المثال، ومن خلال مساعدة الحكومات على إسقاط تأثير تغير المناخ على سلاسل القيم الزراعية، فإن الصندوق في موقع يمكنه من مساعدة البلدان على التنبؤ بصورة أفضل بالتحديات المناخية لتجنب الخسائر والأضرار التي قد تلحق بها.

والصندوق فريد من نوعه في أنه المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تنحصر مهمتها بصورة صريحة في العمل مع أشد الناس فقرا، في أكثر المناطق الريفية نأيا من العالم. ونحن نثني على جهود الصندوق في الابتعاد عن المركزية، وفتح المكاتب القطرية، مما ينجم عنه كون موظفي الصندوق أقرب إلى زبائنهم الذين يسعون إلى خدمتهم. وأثناء فترة التجديد العاشر للموارد فإننا نؤمن بأنه يتوجب علينا الاستمرار في المضي قدما في هذه المهمة بعدد من الطرق:

الدول الهشة. الدول الهشة هي من أصعب البيئات وأكثرها تحديا حيث يبقى تحقيق النتائج الدائمة مجرد سراب على الغالب. وتجد معظم المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بأنه من المحتمل لأداء مشروعاتها أن يكون أقل من المحدد له في السياقات الهشة، أكثر منه في السياقات غير الهشة. وبحكم نهجه القاعدي، فإننا نعتقد بأن الصندوق في موقع يسمح له بتحقيق النتائج في البلدان الهشة. ومن الحاسم أن نحسب حساب الجملة الفريدة من نوعها من التحديات التي تواجهها المشروعات في السياقات الهشة، وأن نزود فرق الصندوق بالأدوات والموارد الضرورية التي يحتاجونها لنجاحهم.

الاستدامة. إننا نقدر التقدم الذي يحرزه الصندوق في تحسين الاستدامة. فالاستدامة تحد شائع في التنمية، والصندوق ليس بالاستثناء عن هذه القاعدة. ومع التحسن الملحوظ، إلا أنه وفي الفترة 2010–2013، لم تحقق إلا 73 بالمائة من المشروعات استدامة الفوائد. ويعتبر البعد عن المركزية، وجدول أعمال توسيع النطاق عنصرين هامين في استراتيجية الصندوق لتحسين استدامة البرامج. ونعتقد بأنه وبنفس الأهمية يتوجب على الصندوق أن يفعل المزيد ليساعد على تزويد المجتمعات والحكومات المضيفة للاستمرار في العمل الذي يبادر به الصندوق بعد انتهاء دورة عمر المشروع بوقت طويل.

التغذية. إننا نرحب بعمل الصندوق في الترويج لنواتج التغذية. إذ يعتبر الترويج للأمن التغذوي حجر الزاوية في مبادرة الرئيس أوباما "لإطعام المستقبل"، وعنصرا رئيسيا في أي استراتيجية وطنية فعالة للزراعة والأمن الغذائي.

ويعتبر الصندوق شريكا طبيعيا في تحسين نواتج التغذية لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويسعدنا بأن الصندوق قد اتخذ بالفعل خطوات هامة لإدماج الإجراءات الحساسة لقضايا التغذية في تصميم مشروعاته واستراتيجياته القطرية.

إننا نتطلع قدما للتعاون مع الصندوق في هذه السنة الهامة ونستمر في إيجاد سبل جديدة لكي يقوم الصندوق بإيصال نتائجه على أرض الواقع، بما في ذلك في البيئات المحفوفة بأكبر قدر من التحديات حيث السكان هم الأشد فقرا، والظروف هي الأصعب، والاحتياجات هي الأكبر.

بيان ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية

أود أولا أن أهنئ السيد Luc Oyoubi، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي في جمهورية غابون، على انتخابه رئيسا لمجلس محافظي الصندوق ممثلا عن بلدان القائمة باء مع العضوين المرافقين له في مكتب مجلس المحافظين للفترة 2014–2015. وأود أيضا أن أرحب بالاتحاد الروسي عضوا جديدا في الصندوق، كما أود أو أثني على أفرقة الخبراء على مساهماتهم في مناقشاتنا حول القضايا الهامة التي تشكل جدول أعمال هذه المنظمة.

في هذا العام 2014، نتطلع إلى نتائج السياسات والإجراءات التي تبنتها دول متعددة عن الاستثمار الاجتماعي، وتمويل التنمية الزراعية لضمان الأمن الغذائي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة واحدة فقط تفصلنا عن الموعد الأقصى الذي حددته الأمم المتحدة. وتلحظ جمهورية فنزويلا البوليفارية بعين القلق عدم تحقيق التقدم الكافي بشأن استئصال الجوع في العالم بأسره على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة. وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أنه مازال هنالك 900 مليون شخص من مدقعي الفقر يعيشون في هذا العالم ويعانون من الجوع وسوء التغذية على الرغم من أن الإنتاج العالمي من الأغذية قد تجاوز النمو السكاني.

ومما لاشك فيه أننا محاطون بأزمة هيكلية يمكن عزوها بصورة كبيرة إلى النموذج الاقتصادي السائد. وهنالك حاجة ملحة لنهج جديد للإنتاج والتوزيع والاستهلاك، مترافقا بخطوات للتغلب على المضاربة بأسعار الأغذية الأساسية. وبالتالي ومع إعدادنا لمشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، أود أن أتشاطر معكم وجهات نظرنا عن كيفية إحراز تقدم أكبر في الترويج للتنمية الزراعية ومحاربة الفقر الريفي.

إننا نعترف بالعمل الهام الذي قام به الصندوق في تمويل التنمية الريفية لتمكين السكان الفقراء من التغلب على الفقر، واستخدام الموارد بكفاءة أعلى بهدف تخصيص المزيد من الأموال للسكان الريفيين الفقراء.

إلا أن الصندوق بحاجة لأن يتابع جهوده للوصول إلى عدد أكبر من السكان الريفيين من خلال تمويل مشروعات للمزارعين الفقراء الذين يعيشون في بلدان الدخل المنخفض الأشد فقرا والأكثر عرضة للمخاطر. إضافة إلى ذلك، لابد للصندوق من أن يستمر في الخروج بسياسات ابتكارية لمساعدة البلدان النامية المتوسطة الدخل في قضايا الفقر الهيكلية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير التدريب التقني، وإدراج مكون عن التقنية في المشروعات، والاستعانة بالابتكارات، والبحوث التشاركية التي تبني على الرؤية العالمية للفلاحين وثقافات الشعوب الأصلية من خلال تبادل المعرفة الشعبية التي ورثناها عن الأجداد، سعيا إلى تعزيز النظم الزراعية المستندة إلى الأسرة والمجتمع والسكان المحليين.

ولمحاربة الجوع خلال هذه السنة الدولية للزراعة الأسرية، فإننا بحاجة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي من خلال جعل الأغذية الصحية الطازجة عالية الجودة متاحة في الأسواق المحلية، وبالتالي زيادة فرص العمالة في هذا القطاع ودخول الأسر الزراعية.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بشدة بالاستمرار في المعركة ضد الجوع والفقر في العالم. ونؤكد من جديد اهتمامنا بالتعاون مع الصندوق للاستمرار في الترويج للتنمية الريفية، وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين وغيرهم من السكان الريفيين في بلداننا.

لقد نفذت حكومتنا سياسة شاملة ومهيكلة في التنمية الزراعية، بهدف محاربة تمركز الأراضي وتوفير التمويل والاستثمار في البنى الأساسية الزراعية والصناعات الزراعية، وتيسير وصول المنتجين على نطاق صغير ومتوسط إلى العلوم والتكنولوجيا. وقد أدى ذلك إلى زيادة قدرها 10.6 بالمائة في الإنتاج الزراعي عام 2013 ومستويات تاريخية من إنتاج معظم المنتجات المحصولية والحيوانية والسمكية، على الرغم من أن ذلك لا يكفي لتلبية النمو في الطلب مع ارتفاع القوة الشرائية في صفوف شعبنا.

ومن المأمول به أن يجعل تنفيذ هذه الإجراءات عام 2014، عام تعزيز الصيغة الزراعية–الصناعية الاشتراكية والإنتاج الأولي للمنتجات الرئيسية.

وتشير الإسقاطات إلى نمو يتراوح بين 6 إلى 8 بالمائة بالنسبة للثروة الحيوانية، و16 بالمائة بالنسبة للمحاصيل، و8 إلى 9 بالمائة بالنسبة للأسماك والأحياء المائية على التوالي، لتلبية الطلب المتنامي.

وتركز هذه الإجراءات على تلبية هدف التحرر من الفقر بصورة كاملة في فنزويلا بحلول عام 2019، وتنفيذ نظام المهام والمهام العظيمة لـ Hugo Chávez الذي أعلنه رئيس البلاد Nicolás Maduro Moros بعد أن اعترفت منظمة الأغذية والزراعة العام الماضي بتحقيقه للهدف الأول من الأهداف الإنمائية والهدف الموضوع، بموجب قمة الأغذية العالمية عام 1996.

وأخيرا فإننا ندعم الصندوق في مبادراته الإصلاحية الرئيسية بحيث يمكن له أن يستمر في كونه أداة فعالة لاستئصال الجوع والفقر الريفي في العالم. وهذه المعاناة الرئيسية للبشرية سببها في اعتقادنا النموذج الأناني غير الإنساني، المالي الاقتصادي الذي يحكم على الملايين من البشر بالموت عاما بعد عام.

بيان ممثل زامبيا

أود أن أبدأ بتهنئتكم سيدي رئيس الجلسة مع الأعضاء المنتخبين حديثا في مكتب المجلس. إن زامبيا تتطلع للعمل بصورة وثيقة معكم جميعا لتعزيز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وللنهوض معا في جهودنا ضد الفقر والجوع.

وأنقل إليكم تحيات وتمنيات رئيسنا السيد Michael Chilufya Sata، الرئيس الحالي لجمهورية زامبيا وحكومة وشعب زامبيا.

اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الصندوق على تنظيمه الناجح لهذه الدورة السابعة والثلاثين من دورات مجلس المحافظين التي تركز على *الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبوا إليه*، والذي يمثل أسلوبنا التقليدي للحياة في معظم أفريقيا، وبالتأكيد الأسلوب الذي يعمل به المزارعون على نطاق صغير في زامبيا الآن ولسنوات عديدة مضت.

إننا في زامبيا نعترف بكل تقدير بالجهود التي بذلها رؤساء الحكومات الأفارقة عام 2003، وأعادوا على تأكيدها عام 2014 بإشراف الاتحاد الأفريقي لإنفاق ما لا يقل عن 10 بالمائة من ميزانية بلادهم الوطنية على التنمية الزراعية.

علاوة على ذلك، وفي يوليو/تموز 2013 تعهد رؤساء الدول الأفريقية بوضع حد للجوع بحلول عام 2025، وأعلنوا بأن الاستثمار في التنمية الزراعية واستهداف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة هو المفتاح بسبب المكاسب الآنية التي يحققها في التنمية الريفية.

إننا نؤمن بشدة بأن تعزيز ودعم المزارع الصغيرة لجعلها مربحة، من خلال استخدام مبدأ المزرعة المركزية والمزارع الصغيرة التي تدور في فلكها يمكن أن النظر فيه كخيار مطروح. إذ يمكن للمزارع الصغيرة أن تنبثق من جديد كمزارع مربحة في الجهود التعاونية على نطاق المجتمع المحلي بأسره. ويمكن للمجتمعات الصغيرة أن تغدو تجمعات زراعية توفر الغذاء الذي يزرع محليا بصورة مستدامة مما يخلق إحساسا مجتمعيا بالاعتزاز والفخر، ومزارع نشطة تعتمد على الدعم الذاتي. إننا بحاجة لأن نتفق على كمّ من قيمة المنتج النهائي ستذهب إلى المنتجين والمزارعين على نطاق صغير أنفسهم. ويمكن للصندوق أن يلعب دورا رئيسيا في هذه المهمة. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموارد الهائلة التي ننعم بها لجهة الأراضي والعمالة والمياه، فإن حكومة زامبيا قد جعلت من الزراعة واحدة من الأعمدة الأربعة للتنمية الاقتصادية وذلك في محاولة الاستفادة منها من خلال مضاعفة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، من خلال الاستثمار في البنى الأساسية مثل الطرقات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومرافق التخزين بعد الحصار ونظم النقل وسلاسل التبريد وسدود حصاد المياه ومخططات الري، وتطوير مالا يقل عن أحد عشر تجمع مزارع على نمط الشراكات بين القطاعين العام والخاص والأشخاص العاديين، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يقوم باستثماراته بدون تهجير المزارعين على نطاق صغير، وإنما بالتعاون معهم.

يتمثل تركيز الحكومة في زيادة الاستثمار في التنمية الريفية الزراعية على وجه الخصوص، لفائدة المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة أكبر من خلال مخططات العمال الزراعيين مع شركات منتجة كبيرة، كتلك ذات الصلة بالسكر والقمح والقطن، ولهذا الغرض فإن زامبيا تستعرض حاليا سياستها الوطنية الزراعية بهدف جعل احتياجات المزارعين على نطاق صغير تحتل مكان الصدارة في الأطر السياساتية الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الناشئة في القطاع مثل التغيرات المناخية والبيئية والابتعاد عن المركزية والعولمة والتغييرات الطارئة على التشريعات.

علاوة على ذلك، وفي مايو/أيار 2013، أطلقت زامبيا الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة التي طورت ضمن نطاق برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وتحظى الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة بدعم من الحكومة والشركاء الإنمائيين، بما فيهم الصندوق الذي يوفر الدعم للقطاع الزراعي من خلال:

- برنامج النهوض بأنشطة الأعمال الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- مشروع الاستثمار في الثروة الحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة؛
- برنامج النهوض بإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة؛
- برنامج توسيع التمويل الريفي.

ومن خلال هذه المبادرات، على شاكلة المشروعات المذكورة أعلاه، يروج الصندوق للإنتاجية الزراعية المحسنة وللأعمال الزراعية، ولتطوير سلاسل القيمة بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتتسق هذه المبادرات مع توجهات السياسة الحكومية للتنويع الزراعي والترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية. وفي الأسواق وفي استقرار الأسعار، يسعى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وراء الشركات متعددة الأطراف كشركاء في سلاسل القيمة.

من هنا فإن زامبيا تتطلع قدما لاستمرار التعاون مع الصندوق، وتتوقع من الصندوق أن يستمر في مواءمة دعمه مع السياسة الوطنية للزراعة ومع الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة.

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

السيد كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد عبد الله جمعة الشبلي، مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

معالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في
الجمهورية الإيطالية

الكلمة الترحيبية التي ألقاها رئيس الصندوق بمعالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، والسيد عبد الله جمعة الشبلي، مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شكرا رئيس المجلس،

السادة المندوبون،

سيداتي وسادتي،

إنه لشرف لي أن أرحب بضيفين مميزين في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

أولا، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، ومحافظ إيطاليا الذي سيلقي كلمة أمام المجلس.

لقد كانت إيطاليا على الدوام حليفا قويا في المعركة ضد الفقر والجوع. وكل الثناء والتقدير لإيطاليا لالتزامها بالأمن الغذائي، وعلى وجه الخصوص فقد وفرت مدينة روما بيتا للصندوق لما يزيد على 35 سنة، ومن العدل القول بأن روما هي مركز الأمن الغذائي في العالم.

كمصرفي مركزي، كان معالي السيد Saccomanni في موقع الصدارة لتحديد المشاكل الجوهرية التي يواجهها النظام المالي العالمي، وكان من المناصرين الأشداء لزيادة الاستثمار المحلي.

لقد ردد الصندوق ما قاله السيد Saccomanni في استقطابه للتأييد للاستثمار، على الرغم من الظروف الصعبة، في جميع المجتمعات في العالم. وسواء كانت هذه المجتمعات تسعى لاستعادة عافيتها من الأزمات، أو للتخلص من الفوارق، فإن زيادة الاستثمار في الزراعة، وفي المجتمعات الريفية، أمر ضروري لفتح الأبواب لمستقبل أكثر ازدهارا.

إنه لمن دواعي سروري، ولشرف عظيم لي أن أحظى بفرصة الترحيب بمعالي الوزير Saccomanni.

كذلك فإنه يسعدني أيضا أن أرحب بمعالي الأستاذ عبد الله جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، الذي سيلقي كلمة أمام مجلس المحافظين، نيابة عن معالي الدكتور عبد اللطيف بن رشيد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية شريكا للصندوق لأمد طويل، وكان داعما قويا لهذه المنظمة، ولمهمتها منذ البدايات. ومما يثلج صدري أن أرحب بالأصدقاء القدامى بيننا، وأن أعزز من التعاون بيننا لصالح السكان الريفيين في العالم أجمع.

مرة أخرى، وبالنيابة عن الصندوق، أرحب بكما، وأتطلع للإصغاء للكلمات التي ستلقونها في هذا المجلس.

رسالة من معالي الدكتور عبد اللطيب راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يلقيها نيابة عنه السيد عبد الله جمعة الشلبي مساعد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للشؤون الاقتصادية

سعادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية أود أن أتقدم ببالغ شكري وتقديري للدعوة الكريمة التي وجهت لي من معالي الدكتور نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإلقاء كلمة في دورة مجلس المحافظين السابعة والثلاثين هذه، والتي تبحث قضايا وأمور ذات أهمية بالنسبة لبلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية وبالذات في هذه الظروف التي أفرزتها التغيرات العالمية خصوصا النزاعات الداخلية التي أسهمت بشكل ملحوظ في زيادة معاناة الفقراء من نقص في الغذاء وغياب للمأوى ونقص في الأدوية والمعدات الطبية بسبب الظروف السياسية التي تعاني منها العديد من الدول، مما زاد من المعاناة، بحيث أصبح الآلاف في العراء جوعى لا مكان يأويهم ولا طعام يسد رمقهم ولا علاج يخفف من آلامهم.

إن تخصيص الأمم المتحدة عام 2014م عاما للزراعة الأسرية لجدير بالاهتمام والتبصر في أهمية هذا التوجه العالمي، وهو الاعتراف بفضل الجهود التي تبذلها الأسر الزراعية التي تشكل شريحة كبيرة في مجتمعات الدول النامية حيث أن الزراعة تعتبر الملجأ والملاذ لأفراد هذه الأسر في توفير فرص العمل وضمان الدخل والطعام لأفرادها.

ففي المجتمع الزراعي، تعتبر الاسرة قوة عمل منتجة، فالأسرة تمثل بالنسبة لأفرادها المدرسة التي يتعلمون فيها مهارات بسيطة تؤهلهم في زمن قصير إلى العمل داخل المزرعة الأسرية، وبالتالي لا تصرف الأسرة على تعليم أبنائها، فهم يتعلمون أن يكونوا مفيدين منذ نعومة أظافرهم. والمجتمع الزراعي ينظر إلى العائلة الكبيرة والممتدة بعين الهيبة والاحترام، مما جعل العالم النامي يعرف نموا ديمغرافيا يستوجب إيجاد سياسات اقتصادية ووضع استراتيجيات طويلة المدى تكفل إيجاد فرص عمل تتواكب مع توفير متطلبات النمو السكاني.

ففي الوقت الذي تشجع فيه الحكومات الشركات والمؤسسات للاستثمار في النشاط الزراعي، يتحتم أيضا خلق علاقة تكافلية بين هذه الشركات والمؤسسات مع الأسر لتجنب عنصر الهيمنة والقضاء على صغار المزارعين.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

نعرف أن النشاط الزراعي مهم في جميع دول العالم. خاصة في العالم النامي، حيث ينمو قطاع الصناعة ببطء. عندها تصبح اقتصاديات الزراعة مهنة يجب المحافظة عليها. وقوة العمل في الأسر الزراعية هي العنصر الإنتاجي الحاسم، أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أية دولة. ونظرا لأن قوة

العمل لدى الأسر الزراعية هي العنصر الأساسي في تنمية اقتصاد الدول، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن انتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري، وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره، وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها، ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة. هذه الإنتاجية تشكل عاملاً محدداً رئيسيا للقدرة التنافسية والبقاء. وهنا يأتي الدور الإيجابي الذي يضطلع به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقديم يد العون.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

إن الحديث عن العمالة الريفية وسبل كسب العيش يتطلب التركيز على المرأة كونها العنصر الأساسي في تنشئة الأجيال وتوفير البيئة الصحية السليمة داخل الأسرة. ولقد أصدرت العديد من المؤتمرات العالمية مجموعة من الأهداف والسياسات والآليات للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الفقر بين النساء بهدف القضاء على الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتخفيف آثاره على المرأة في إطار التنمية الشاملة والقائمة على مبادئ منها الاعتماد على الذات وخاصة النساء المعيلات للأسر. نذكر على سبيل المثال لا الحصر المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية (1992)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة وقمة التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (1995)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994) على أهمية تمكين المرأة لإنجاح أي سياسات تنموية، بينما أوضحت الأهداف الألفية الإنمائية إلى أهمية القضاء على الفقر وتمكين المرأة. والأمل يحدونا وبجهودكم المخلصة إلى الاستمرار في بذل أقصى الجهود طبقا للإمكانات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

إن معالجة العمالة الريفية وسبل كسب العيش تتمثل في أهمية مكافحة الفقر وإدراك أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ذات جذور محلية ودولية. وأن تحليل الظاهرة لا يجب أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية ولكن المتغيرات الاجتماعية أيضا.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

بلغ عدد الفقراء في العالم 1.3 مليار، وأدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مشكلة الفقر هي من المشكلات المركبة التي يصعب أن يقضي عليها النمو الاقتصادي في حد ذاته. كما أدركت أن جوهر سياسات التقليل من حدة الفقر هو التركيز العالي والمتزايد على زيادة رأس المال البشري المثقف، أي النهوض بالتعليم والتدريب، خاصة التعليم الأساسي والوضع الصحي والضمان الاجتماعي، كوسيلة لتحفيز الاستخدام الفعال والمنتج لعنصر العمل، وتعتبر الأسرة الزراعية لأفرادها الملاذ لما توفره من الشعور بالاستقرار، والمأوى والغذاء. ويشكل الإدخار أو اقتراض مبالغ صغيرة من المال لهذه الأسر فرقا كبيرا في حياتهم.

لقد ساهمت دول المجلس من خلال البرامج والمشاريع التنموية التي تقدمها مباشرة للدول الشقيقة والصديقة أو عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية المانحة مثل الصندوق وغيره في تعزيز إتاحة الفرص للدول النامية من خلال توفير الوظائف، والائتمان والطرق، والكهرباء، والنفاذ إلى الأسواق اللازمة لبيع منتجاتهم، وبالتالي خلق النمو الاقتصادي الشامل الذي يضمن استفادة الأسر الزراعية منه. إننا مطالبون بمد يد العون في تنفيذ برامج عدة منها

على سبيل المثال لا الحصر، برامج المساعدة الاجتماعية، برنامج النهوض بمناطق الأرياف، وبرامج الاندماج الاقتصادي للفئات محدودة الدخل. وتشير إحصائيات الصندوق العربي للتنمية أن دول المجلس قدمت مساعدات بقيمة 166.799 مليار دولار بنسبة 94.3 في المائة من المساهمات الإجمالية للصندوق خلال الأعوام 1970–2004م، ناهيك عن مساهمات دول المجلس المعلنة وغير المعلنة. وليس هذا من باب التذكير بما تقدمه دول مجلس التعاون، وإنما من باب التوضيح بأهمية التكافل الاجتماعي بين الشعوب كما يحث عليه تعاليم الإسلام الحنيف.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

إننا نهيب بالدول النامية تبني الشفافية والعمل الدؤوب على تحسين الأوضاع الاقتصادية في دولهم والاستفادة من البرامج والمشاريع التنموية من خلال تبني خطط مستقبلية متنوعة قصيرة وطويلة المدى. ومن جانب آخر، يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشر، من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفي الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة بالعائلات الزراعية والتنمية الريفية، حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدول، وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم والتطور.

وفي الختام، أكرر شكري وتقديري لسعادة رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تفضله بإتاحة الفرصة لي للتحدث أمامكم حول قضايا اتفق الجميع على أهميتها وإيجاد الحلول الناجعة لها لتحقيق الأهداف النبيلة التي تسعون لها.

أشكركم جميعا على حسن الإنصات متمنيا لمؤتمركم هذا التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

بيان معالي السيد Fabrizio Saccommanni، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا

معالي السيد رئيس المجلس،

المحافظون الموقرون،

معالي رئيس الصندوق،

السادة المندوبون،

إنه لشرف عظيم لي أن أفتتح أعمال مجلس محافظي الصندوق وأرحب بكم باسم الحكومة الإيطالية.

سيداتي وسادتي،

بعد أزمة مالية واقتصادية طاحنة، ضربت العالم كله بشدة خلال السنوات القليلة الماضية، بدأنا ندخل في مرحلة أكثر ملاءمة.

اليوم تبدو الآفاق الاقتصادية أكثر تفاؤلا مع نمو عالمي يقدر بحدود 3.7 في المائة عام 2014، ليرتفع إلى 3.9 بالمائة عام 2015.

إلا أن مواطن الهشاشة العالمية ومخاطر الانزلاق في انعدام الاستقرار المالي ما زالت قائمة.

وتظهر الاضطرابات المالية الأخيرة في الأسواق الناشئة، نتيجة لعوامل عالمية، وظروف محلية، أن استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته ما زال هشا.

ويواجه وزراء مالية مجموعة العشرين هذا التحدي الجديد، وهم على استعداد لاتخاذ أي إجراء يمكن أن يكون ضروريا لتعزيز أسس النمو واستعادة الاقتصاد العالمي لعافيته.

لماذا أذكر هذا كله؟ لأن التجربة والدلائل تظهر لنا بأنه وفي الأوقات الصعبة، يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويغدو الأمن الغذائي أولوية ملحة.

ولكن الأمن الغذائي ليس بالقيمة خلال الأزمات الاقتصادية فحسب، وإنما هو قيمة بحد ذاته. إنه استثمار طويل الأمد في رأس المال البشري، وهو أحد الأصول الرئيسية للتنمية الذي لا يمكن السماح بتعريضه للمخاطر بسبب الافتقار إلى الغذاء.

سيداتي وسادتي،

لقد إحراز تقدم كبير نحو الحد من الفقر والجوع على المستوى العالمي، ولكن الطريق ما زال طويلا أمامنا لاستكمال هذا العمل.

لقد أحرز القدر الكبير من هذا التقدم في القليل من البلدان الكبيرة، في حين مازال عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر وسوء التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء في ارتفاع. إضافة إلى ذلك، فإن الاسقاطات الديموغرافية في العالم النامي تظهر زيادة دراماتيكية في تعداد السكان بحلول عام 2050.

إن المعاناة من الجوع، والموت من الجوع في القرن الحادي والعشرين، أمر غير مقبول. ولا بد لنا من اتخاذ إجراءات لمنعه.

لقد دعمت إيطاليا جدول أعمال الأمن الغذائي منذ عام 2009 في جميع المنابر الدولية، والمجموعات غير الرسمية، بما في ذلك مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين.

وفي النصف الثاني من هذا العام، سوف تتولى إيطاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإنها ستبذل كل جهد ممكن لرفع الوعي بمحورية الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.

وبما يتمتع به من مهمة فريدة من نوعها مكرسة للتنمية الزراعية والريفية، وبدعمه لأصحاب الحيازات الصغيرة المحليين، فإن موقع الصندوق في محافل التنمية سيغدو أكثر استراتيجية وحسما في المستقبل.

منذ إنشائه، استثمر الصندوق في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مشروعات مستدامة بيئيا، وغير كثيفة الاستخدام لرأس المال، مدركا الإمكانيات الهائلة للنموذج الزراعي المستند إلى المنتجين على نطاق أسري في تحسين الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، والترويج للتنمية.

وتتطلب التحديات التي تنتظرنا زيادة راديكالية في الإنتاجية الغذائية، ولكن لا بد من السعي لتحقيق ذلك بأسلوب مستدام. إن دعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هو سبيل الخلاص، كما تظهر البراهين والبحوث، فهي تكسر الحلقة المفرغة للفقر، في الوقت الذي تحمي فيه الموارد الطبيعية الشحيحة.

إن ضمان الوصول الكافي للمزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة للائتمان والاستثمارات يتمتع بأولوية قصوى.

وتتفق الزراعة الأسرية، التي يتم الاحتفال بها هذا العام، تماما مع رؤية الصندوق ومهمته ونشاطه.

ومن خلال لفت الانتباه إلى الزراعة الأسرية كأداة محورية للحد من الفقر والأمن الغذائي، فسيعظم هذا الاحتفال بالزراعة الأسرية من دور الصندوق وقيادته.

أي بعبارة واحدة يمكننا أن نقول أن عام 2014 هو عام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن الأمن الغذائي حق أساسي، ويتوجب على المجتمع الدولي بأسره أن يضمن هذا الحق للجميع.

ولهذا السبب، اختارت الحكومة الإيطالية الأمن الغذائي والتغذوي كمواضيع رئيسية في إكسبو 2015، الذي سيجري في ميلانو، بدءا من شهر مايو/أيار العام القادم. ولعلكم تعلمون بأن هذه النسخة من إكسبو تحمل عنوان "إطعام الكوكب، الطاقة للحياة".

إننا نتوقع مدخلات وآراء ومقترحات جديدة تنبثق عن هذا الحدث الهام الذي سيساعد المجتمع الدولي على

إحراز تقدم حاسم نحو الوصول إلى عالم متحرر من الفقر والجوع.

وسيكون العلم والتكنولوجيا بطلا هذه العملية. وسيظهران لنا كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة.

في الإعداد للإكسبو، تعتمد الحكومة الإيطالية على التعاون والمساعدة من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، باعتبارها الوكالات الثلاث التابعة للأمم المتحدة المتخصصة في الأمن

الغذائي والزراعة، كما أن هذه الوكالات تمتلك القيادة الفكرية في هذا المجال. وبالعمل بانسجام مع بعضها البعض، ستتمكن هذه الوكالات من المساهمة في مخرج إيجابي لإكسبو 2015.

إننا نتوقع مشاركة كبيرة من جميع أنحاء العالم، وأنتم مدعوون جميعا لحضور إكسبو.

سيداتي سادتي،

يبدأ غدا التجديد العاشر لموارد الصندوق.

وستوفر عملية المشاورات الفرصة لتصميم رؤية استراتيجية للصندوق، وأولوياته لما بعد عام 2015.

ولا بد من إيلاء أولوية قصوى لتعزيز الإنجازات الهامة للسنوات القليلة الماضية المتعلقة بالكفاءة والفعالية. وفي الوقت نفسه، يتوجب على الصندوق أن يكون منفتحا على الابتكار بدون التضحية بهويته وطبيعته.

وبهذه الروح، فإننا نتطلع قدما لدور رئيسي يلعبه القطاع الخاص بأكمله في نشاط الصندوق من خلال الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي يمكن لها أن تساعد على ربط صغار المزارعين بالأسواق، وزيادة دورهم في سلاسل القيم الغذائية.

وفي السياق العالمي المتغير، يتوجب على الصندوق أن يستجيب أكثر فأكثر للاحتياجات الناشئة لزبائنه على أساس ميزته النسبية، مع الاستمرار في تشذيب تركيزه على أقل البلدان نموا.

بإمكان الصندوق وإيطاليا أن يعتمدا على شراكة ناضجة طويلة. لأنه ومنذ البداية، كانت الحكومة الإيطالية تنظر إلى الصندوق على الدوام كأولوية، معترفة بأهمية مهمته.

إننا نتطلع قدما لعملنا معا جميعا لضمان عملية مشاورات ناجحة للتجديد العاشر للموارد.

السيد رئيس المجلس،

الرئيس نوانزي،

المندوبون الموقرون،

دعوني أختتم كلمتي بأن أتمنى لكم جميعا اجتماعا مثمرا وإيجابيا.

كلمة السيد كانايو نوانـزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أرحب بكم في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين. بالنيابة عن كل فرد في الصندوق – في الميدان وهنا في المقر الرئيسي – أود أن أشكركم على دعمكم لمؤسستنا ولعملنا ألا وهو الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة وتحويل المناطق الريفية.

اليوم يشرفنا الترحيب بعضو جديد معنا، روسيا التي لا بد من أن نهنئها على الألعاب الأولمبية الشتوية، التي تمثل ما يمكننا تحقيقه عندما تتعاون الشعوب. وكلي أمل في شراكة طويلة ومثمرة بيننا.

كما أود أيضا أن أرحب على وجه الخصوص بممثلي منظمات المزارعين الذين سافروا من جميع أصقاع العالم لحضور الاجتماع السنوي لمنتدى المزارعين.

ومن الملائم جدا أن يكونوا معنا هنا في هذه السنة، السنة الدولية للزراعة الأسرية – والسنة التي أعلنها الاتحاد الأفريقي سنة للزراعة والأمن الغذائي. وبطبيعة الحال، فإن كل سنة في الصندوق هي سنة مخصصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية، وللزراعة والأمن الغذائي، ولكننا مسرورون للغاية لرؤية غيرنا في المجتمع الدولي وقد اعترف بأهمية هذه القضايا.

دعوني أيضا أنتهز هذه الفرصة لأرحب بنائب الرئيس الجديد في الصندوق، وأعرفكم عليه، وهو السيد Michel Mordasini، إنني على يقين بأنه ليس بالغريب على العديد منكم. فقد انضم إلينا كنائب للرئيس قادماً من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، حيث كان مساعدا للمدير العام فيها. ويمتد عمل Michel في مجال التنمية الدولية على مدى عدة عقود. وأرجو منكم الترحيب به بجولة من التصفيق.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي،

هنالك تغييرات عظيمة تطرأ على العالم النامي. فالطبقة الوسطى تتسع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية– مما يقود الطلب على أغذية أفضل. كذلك فإن سكان العالم يتزايدون بمعدل مذهل، وبخاصة في أفريقيا، حيث يتوقع أن يزداد تعداد السكان أربعة أضعاف في 90 سنة فقط. مما يخلق طلباً متنامياً وعظيماً على الوظائف، والإسكان، والأهم من ذلك كله على الغذاء.

ولم تكن إمكانيات الزراعة في قيادة النمو الاقتصادي والتنمية الشمولية أكبر منها في أي وقت مضى. كما لم تكن الفرص أعظم لثلاث مليارات شخص يعيشون في المناطق الريفية، وبخاصة أولئك الذين يعتمدون على المزارع الأسرية الصغيرة في العالم التي يصل عددها إلى حوالي 500 مليون مزرعة.

في الصندوق، بدأنا بالفعل في رؤية مظاهر الهجرة المعاكسة من المدن إلى المناطق الريفية. وفي العام الماضي في الصين، اجتمعت بشاب يحمل شهادة الماجستير عاد إلى قريته وبدأ بعمل تجاري يعتمد على تربية الدجاج. وأخبرني بأنه عاد إلى قريته لأن برنامجا من البرامج التي يدعمها الصندوق خلق فرصا أفضل له للعمل في القرية بدلا من المدينة. وعندما اجتمعت به، كان يملك في التعاونية التي يديرها مع زوجته 12 000 دجاجة. ويتوقع أن يصل عددها إلى 50 000 هذا العام.

تلك هي الحكاية المتغيرة للتنمية التي نراها في عالم متغير. كذلك فقد تغير الصندوق نفسه ليواكب العصر. ونحن الآن في موقع مناسب لقيادة النمو الشمولي الذي سيطلق العنان لإمكانيات أصحاب الحيازات الصغيرة، وجميع السكان الريفيين.

وكما تعلمون فإن الصندوق فريد من نوعه في عالم التنمية، لأنه مؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة في آن معا، أي بعبارة أخرى، فلدينا ذهن صافٍ للأعمال التجارية وقلب دافئ للبشر. وكمؤسسة مالية دولية، فقد استثمرنا في حلول للفقر والجوع.

وكوكالة من وكالات الأمم المتحدة، فقد استثمرنا في القيم الإنسانية مثل الصمود، والمساواة، والأمل، والكرامة. وكانت هذه الخصائص سبب نجاح الصندوق على أرض الواقع في الأقاليم النائية والبلدان التي لا يعمل فيها إلا القلة غيرنا. وهي تعطينا المصداقية مع الحكومات ومع الأعمال التجارية والسكان الريفيين الفقراء على حد سواء. إنهم من يحدد كيفية عملنا – الاستثمار في السكان الريفيين بأسلوب شامل تقوده النتائج في الوقت ذاته.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض ما تغير في الصندوق. ففي عام 2009، دعا نموذج الأعمال الجديد في الصندوق إلى قيام الصندوق بالإشراف المباشر على المشروعات، وإلى حضور قطري أكبر. في عام 2007، كان عدد المكاتب القطرية 15 مكتباً فقط. وبنهاية عام 2013، نما العدد ليصبح 40 مكتبا قطريا. ونأمل أنه ومع دعمكم، سوف نوسع هذا الرقم ليصل إلى 50 مكتبا بحلول عام 2015.

قبل ستة أعوام، كان 18 بالمائة من برامج ومشروعات الصندوق فقط يخضع لإشرافه المباشر. واليوم تخضع 94 بالمائة من المشروعات للإشراف المباشر للصندوق.

وقد أظهرت التقييمات بأن المكاتب القطرية تفضي إلى أداءٍ قطريٍ أفضل في جملة من المجالات، بما فيها: حوار السياسات، وتوسيع النطاق، والكفاءة. كذلك ينجم عن المكاتب القطرية إشراف أفضل على المشروعات وتنفيذ أفضل لها. وقد ازدادت معدلات تدفق الصرف، في حين تقلصت أوقات الاستجابة لطلبات الاجتماعات من الدول الأعضاء.

ولم تحسن هذه التغييرات من عمل الصندوق على الأرض فقط، وإنما كان لها أثر أيضا هنا في روما، حيث تحول مركز ثقل الصندوق بعيدا عن المقر الرئيسي.

إننا مستمرون في إصلاح شامل لمواردنا البشرية، وقد حظى هذا الموضوع باعتراف من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد كانت مراجعة الوظائف التي قمنا بها في عام 2012 الأولى من نوعها في أي مؤسسة يمكن المقارنة معها. وقد أدت إلى تطابق أفضل بين الوظائف والمهارات، والموارد والأهداف التشغيلية. أما إطار المكافآت والتقدير، الذي أطلق العام الماضي، فهو يوفر وسيلة لتحفيز الموظفين على السعي على الدوام لتحقيق أفضل ما لديهم.

كذلك فقد عززت دائرة العمليات المالية، التي يترأسها كبير الموظفين الماليين، من الإشراف المالي للصندوق. وأعيد تنظيم شعبة المراقب المالي والخدمات المالية. وعززنا من شعبة خدمات الخزينة، وأدخلنا استعراض منتصف السنة للميزانية.

وقد مكنت هذه التغييرات في الميدان، وهنا في روما، الصندوق من إيصال نتائج أكثر من أي وقت مضى. ففي نهاية عام 2013، كان لدى الصندوق 241 مشروعا وبرنامجا جاريا في جميع أنحاء العالم، مع استثمار من الصندوق قدره 5.4 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 38 بالمائة مقارنة بعام 2009.

ولكننا لم نعد نرضى بأن نقيس أنفسنا بقدر الأموال التي نصرفها وبعدد المشروعات في حافظتنا، أو بعدد الأشخاص الذين نصل إليهم. نريد أن نعرف كم شخصا منهم استطاع الإفلات من قبضة الفقر. نريد أن نعلم ما هي التحولات الاقتصادية التي جرت. نريد أن نعرف فيما لو كانت معدلات سوء التغذية المزمن بين الأطفال قد تحسنت، لأن هذه المؤشرات هي مؤشرات الأمن الغذائي، والبرهان على فعاليتنا في عملنا على تمكين النساء الريفيات. تلك بعض الأمثلة فقط عن المعلومات التي سنكتشفها من خلال 30 تقييما للأثر سنجريها خلال فترة التجديد التاسع للموارد.

كذلك فإننا نزيد من تعاوننا مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وندعم معا عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. ومن خلال مبادرة الشراكة من أجل التقدم لبرنامج الأغذية العالمي يمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة الوصول إلى فرص أسواق إضافية وقد صادقنا مؤخرا على منحة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم العمل الذي يحسن من قدرة الدول الهشة على التخطيط والإدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية التي يدعمها الصندوق. وعلى الصعيد الميداني، هنالك مجالات أخرى عديدة للأنشطة المشتركة وللتعاون والتنسيق.

لقد وعدناكم بأن نغدو مؤسسة أكثر شفافية، وعرضة للمساءلة، وموجهة بالنتائج، وهذا ما فعلته إصلاحاتنا بالضبط. ونتيجة لسياسة نشر الوثائق، فقد نشرنا حتى تاريخه ما يزيد على 700 وثيقة.

وصنف مسح قام به مركز التنمية العالمية التابع لمعهد بروكينغز العام الماضي الصندوق في المرتبة الرابعة من أصل 31 جهة مانحة فيما يتعلق بتعظيم الكفاءة.

وبالفعل، فإن معدل كفاءتنا بالنسبة لعام 2012 كان بحدود 11.4 بالمائة، أي أنه أكثر بكثير من المستوى المستهدف الموضوع في إطار قياس النتائج، وهو 13.5 بالمائة. وفي عام 2012، أجرينا تقييما مؤسسيا للكفاءة، وكان أول تقييم من نوعه تجريه منظمة إنمائية ثنائية أو متعددة الأطراف. وقد ساعد هذا التقييم على تشذيب وتنقيح خطة عملنا لفترة التجديد التاسع للموارد.

ووضع إنشاؤنا لمكتب للشؤون الأخلاقية عام 2011 الصندوق على المسار الصحيح فيما يتعلق بأفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية.

وأما مكتبنا الجديد للشراكات وتعبئة الموارد، فسيساعدنا على الإيفاء بالتزامنا المعقود في مشاورات التجديد التاسع للموارد لتحري سبل إضافية لتعبئة الموارد من خلال توسيع شراكاتنا، وتوليد فرص جديدة للتمويل لأغراض التنمية الزراعية.

وتشير التقديرات والاستعراضات التي قامت بها أطراف ثالثة للصندوق عام 2013 – ونقصد بها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، واستعراض المعونة متعددة الأطراف في المملكة المتحدة من بين جهات أخرى – إلى التحسن المستمر في أدائنا. وقد حظي تعزيزنا لإطار النتائج وإدارتنا المالية الأفضل، والتحسينات التي أدخلناها على إدارة الموارد البشرية، بالثناء والتقدير.

الصندوق اليوم هو غير الصندوق بالأمس. ولكن دعوني أؤكد لكم بأن قيمنا الجوهرية وتركيزنا الرئيسي لم ولن يتغير. إذ يبقى الصندوق مكرسا للزراعة والتنمية الريفية. ويستمر الصندوق في إيلاء اهتمام خاص بالشباب والنساء والشعوب الأصلية. وسيبقى الصندوق ملتزماً بالتنمية التي يوجهها المجتمع المحلي، والتي تمكّن الريفيين نساء ورجالا من تخليص أنفسهم من قبضة الفقر.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي،

منذ بضعة أسابيع قليلة، حدد المنتدى الاقتصادي العالمي الفجوة المتنامية بين دخول الأكثر غنى وفقرا في العالم على أنه الخطر الذي يحتمل له أكثر من أي خطر آخر أن يلحق الضرر بالعالم أجمع في العقد القادم.

ولا تظهر هذه الفجوة بوضوح أكثر مما هي في المناطق الريفية من البلدان النامية. وغالبا ما يتم التغافل عن حقيقة أن 76 بالمائة من أشد الناس فقرا في العالم يعيشون في المناطق الريفية، لا الحضرية. ومن المفارقات أنه في العديد من أجزاء العالم النامي، فإن الأشخاص الذين يطعمون شعوبهم هم الذين يعانون أشد المعاناة للبقاء على قيد الحياة.

وفي الصندوق، نؤمن، كما كنا نؤمن على الدوام، بأننا سنحقق، أو نخفق في تحقيق الأهداف المتشابكة المتمثلة في الحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية من البلدان النامية.

يحتاج السكان الحضريون للسكان الريفيين لزراعة غذائهم. والأكثر من ذلك، فإنهم يحتاجون المناطق الريفية لتأمين المياه النظيفة، والنظم الإيكولوجية الصحية التي تسهم في إيجاد الهواء النقي. كما أنهم يحتاجون إلى اقتصاديات ريفية ناجحة لضمان تدفق دينامي للسلع والأموال والخدمات، وحتى الأشخاص، بين المناطق الريفية والحضرية.

إن عدم الاستثمار في المناطق الريفية، وإهمال السكان الريفيين أمر غير مبرر إطلاقاً لا اقتصاديا ولا أخلاقيا.

وإذا كنا سنتمكن في يوم ما من استئصال المعاناة من الفقر والجوع، فعلينا أن نمكّن أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستثمار في أعمالهم التجارية وتنميتها ومساعدتهم على تحويل المناطق الريفية بحيث تغدو أماكن يتسنى فيها للرجال والنساء كسب عيش محترم يحفظ للمرء كرامته.

ذلك هو التحدي الذي يواجهنا ويواجهكم أنتم، الدول الأعضاء في الصندوق، لتقليص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وبالتالي لتقليص الفجوة بين الجياع وأولئك الذين يحظون بغذاء كافٍ، وبين الأغنياء والفقراء.

معالي الحضور، السيدات والسادة،

في السنوات السبع الماضية، وضعنا حجر الأساس لثلاثة أركان رئيسية لتحديث الصندوق. الأول هو تغيير نموذج عمل الصندوق من منظمة مركزية في روما، إلى شريك إنمائي لا مركزي يركز على البلدان. الثاني إعادة تنظيم العمليات الداخلية، والهياكل التنظيمية والإدارية. والثالث هو تعزيز توليد المعرفة في الصندوق والانخراط في صناعة السياسات واستقطاب التأييد على الصعيد العالمي.

وبقوة مساهماتكم ودعمكم، يتوقع الصندوق أن يصل إلى حوالي 90 مليون امرأة، وطفل ورجل بين هذا العام وعام 2015. والفضل يعود لكم، لدولنا الأعضاء في أننا ننمو باضطراد. في التجديد السابع لموارد الصندوق، كان برنامج عملنا بحدود 4.1 مليار دولار أمريكي، وفي التجديد الثامن للموارد بلغ 7 مليارات دولار أمريكي. كذلك فإن عدد

الأشخاص الذين وصلنا إليهم قد تجاوز الضعف، من 29.2 مليون شخص عام 2007 إلى 78.7 مليون شخص عام 2012.

إلا أن الطلب اليوم على خدمات الصندوق أكبر بكثير مما يمكن له أن يقدمه حاليا. وبالفعل، يسود قلق حقيقي من أننا قد لا نتمكن من تلبية الهدف الموضوع لبرنامج عمل الصندوق في التجديد التاسع للموارد وقدره 7.8 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب فترة الانكماش الاقتصادي الطويلة، فقد تراجع التمويل المشترك.

ولسوء الحظ فإن المعدلات الإجمالية للفقر الريفي والجوع لا تتراجع بسرعة. وإذا ما أردنا أن نستمر في توسيع النطاق لنوسع انتشارنا، فعلينا أن نمتلك موارد أكبر، وأن نكون خلاقين أكثر في كيفية استخدام مواردنا الموجودة، وكيفية تعبئة التمويل الإضافي الضروري. كذلك يتوجب علينا أن نوسع من شركائنا في التنمية. وهذا هو الركن الرابع للإصلاح.

وبطبيعة الحال، فإن التمويل الابتكاري ليس بالأمر الجديد على الصندوق. فمن وقت بعيد منذ عام 1983، تلقت بعض البرامج التي يدعمها الصندوق حصائل من يانصيب وطني لمحاربة الفقر في أفريقيا. وهذه هي الطريقة التي تم فيها جمع الموارد للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة. وقد اختبرنا التمويل بالديون من خلال حساب الأمانة الإسباني، بما يعادل 300 مليون يورو، مما وفر لنا الفرصة لتوسيع نطاق المشروعات التي يمولها الصندوق.

يعد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق، وهو آلية تمويلية ابتكارية تحاول توجيه التمويل المخصص لتغير المناخ بصورة مباشرة إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويعتبر هذا البرنامج أكبر صندوق يتعلق بالمناخ مكرس حصرا لزراعة الحيازات الصغيرة في العالم.

تلك بعض النهج الخلاقة التي استخدمناها لتمويل التنمية الريفية والزراعية في الماضي.

وفي عام 2012، أطلقنا مبادرة لتعبئة الموارد الإضافية لتوسيع ممارساتنا الابتكارية الموجودة، وتطوير قنوات جديدة للتمويل.

والآن، لا بد لنا من أن نخطو خطوة أخرى إلى الأمام. إذ لا نحتاج فقط لاستخدام منتجاتنا المالية لتعزيز الاستثمارات والابتكارات من قبل الآخرين، وإنما علينا أيضا أن نتحرى أدوات وشراكات جديدة، ومصادر حديثة للتمويل لنتمكن من الاستجابة بصورة كاملة للطلب من البلدان المستفيدة، ولتوسيع نطاق الاستثمارات وتعظيم الأثر على الفقر الريفي. ولتحقيق ذلك، يسعدني أن أعلن أننا سنبرم اتفاقية شراكة مع شركة Unilever خلال مجلس المحافظين. وهنالك اتفاقيات شراكات جديدة قيد الإعداد.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي،

مع نظرنا في البنود الواردة على جدول الأعمال، واتخاذ القرارات حول القضايا الحاسمة بالنسبة للصندوق، دعونا لا ننسى لماذا نحن هنا. نحن هنا لأن ما يحدث في المناطق الريفية يهمنا. وعلينا أن نتذكر بأنه عندما يبدأ الفقر والجوع بالتأثير على المجتمعات الريفية، فإن الشباب هم أول من يهاجر إلى ضواحي المدن المكتظة، حيث يغدون فريسة سهلة للتطرف والعنف. وعالمنا اليوم عالم موحد. وما يحدث في تمبوكتو أو في أغاديس، نشعر به في باريس ولندن.

إننا هنا اليوم لأن هنالك 1.2 مليار شخص من مدقعي الفقر في العالم ممن يحاولون العيش على 1.25 دولار أمريكي يوميا. نحن هنا لأن حياة 842 مليون طفل، وامرأة، ورجل مبتلاه بالجوع المزمن. نحن هنا لأننا نعلم بأننا إذا استثمرنا بصورة ذكية في المجتمعات الريفية والمزارعين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة، فبإمكاننا استئصال هذه المستويات المفزعة من الفقر والجوع، وتلافي مخاطر عدم قيامنا بأي شيء.

لقد رأيت بأم عيني، وفي وطني نيجيريا، الخريف الماضي عندما كنت في زيارة إلى برنامج يدعمه الصندوق في دلتا النيجر، منطقة كانت معروفة بالعنف السائد فيها أكثر من الزراعة. هنالك اجتمعت بشباب اكتشفوا بأن تربية الأسماك، وزراعة الخضار يمكن أن تشكل أعمالا تجارية مربحة. لقد غدا هؤلاء المزارعون الشباب مثالا يحتذى. وهم يسهمون في استقرار وثروات مجتمعاتهم ويظهرون بأن الاقتصادات يمكن أن تزدهر فيما كان يعرف في الماضي بمناطق لا يمكن الذهاب إليها.

في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في الشهر الماضي، أصدر البابا فرانسيس بيانا يدعو فيه إلى "نهج شمولي يأخذ بعين الحسبان كرامة كل كائن حي، والخير الذي يعم الجميع".

وأعتقد بأن هذا النهج الشمولي والاعتبار للكرامة الإنسانية، هي ما يميز عمل الصندوق – مترافقا مع ذهن صاف للأعمال التجارية وفهم متين للتمويل، والتزام بتحقيق أفضل قيمة مقابل المال المنفق، والذي يسمح لنا بأن نخلّف أثرا قويا على أرض الواقع.

معالي الحضور، سيداتي وسادتي،

بفضلكم، أيها الدول الأعضاء، وبدعمكم وإيمانكم بهذه المنظمة، وبفضل شركائنا المتعددين في طيف التنمية بأكمله، نمتلك القدرة على خلق مستقبل أفضل لملايين البشر. ومع دعمكم الذي لا ينضب، سنستمر في إثبات أننا نمتلك الرؤية والتصميم والمثابرة على إحداث الفرق في حياة ملايين السكان الريفيين.

وشكرا لكم.

البيان الختامي للاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين المنعقد عام 2014
روما، 18 فبراير/شباط 2014

نحن ممثلو منظمات المنتجين على نطاق صغير، المندوبون الحاضرون للاجتماع الخامس لمنتدى المزارعين، والمتحدثون باسم الملايين من المزارعين على نطاق صغير، والصيادين الحرفيين، والرعاة، ومربي الماشية، ومجتمعات الشعوب الأصلية، نعبر من خلال هذا البيان عن وجهات نطرنا واقتراحاتنا للصندوق ولهيئاته الرئاسية.

أنشئ الصندوق عام 1977 للعمل لصالح فقراء الريف، ومع إنشاء منتدى المزارعين عام 2005، بدأ الصندوق عمله مع فقراء الريف. في ذلك الوقت سبق الصندوق بكثير وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في فتح حوار منتظم مع المنظمات التي تمثل بالفعل المستفيدين المقصودين من عمله. ومنذ ذلك الحين، عادت الشراكة التي تم إرساؤها بين الصندوق ومنظمات المنتجين على نطاق صغير، بفوائد متبادلة كبيرة. إذ استفادت صورة الصندوق وأسلوبه في العمل وفعالية برامجه من ارتباطه بمنظماتنا. ومن جهتنا نحن، فقد أتيحت لنا بعض الفرص لإثارة شواغلنا أمام الهيئات الرئاسية للصندوق وموظفيه، وللوصول إلى التمويل لبرامجنا الرامية إلى بناء القدرات.

ولكن العالم لم يقف ساكنا على مدى العقود الماضية. إذ ارتفعت الزراعة منذ أزمة الأغذية التي ضربت العالم عام 2007، لتتربع على قمة جدول الأعمال العالمي. وغدا المنتجون أصحاب الحيازات الصغيرة حاليا موضع اهتمام الجميع. وكشف تغير المناخ، وتدهور البيئة، والنزاعات، والأزمات الخاصة باستصلاح الأراضي، وحالات الانتحار العديدة في العديد من الأقاليم، والتصحر، وشح المياه، والقضايا الصحية الناجمة عن الأغذية، والكيمائيات السامة، وفضائح الاستيلاء على الأراضي، وهدر الأغذية، والمضاربة بالسلع، عدم استدامة نظام الأغذية المستند إلى الإنتاج الزراعي الصناعي، وسلاسل القيم المعولمة التي تكافئ جميع الجهات الفاعلة باستثناء كل من منتجي ومستهلكي الأغذية. في الوقت نفسه، فإننا نستمر في تعزيز منظماتنا للخروج بمقترحات بديلة لنماذج إنتاج زراعية إيكولوجية مستدامة، ولنظم غذائية تتسم بالعدالة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وقد ضاعفنا واستفدنا من ممارسات الصمود التي لا تحصى التي يمارسها أعضاؤنا في جميع أقاليم العالم. وبالنسبة للحوكمة، فإن اصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي قد وضعت معايير جديدة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات من قبل أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

لقد فتحت الآن أمام شراكة منتدى المزارعين، وهي الشراكة التي أرساها الصندوق معنا منذ حوالي عقد من الزمان، تحديات وفرص جديدة أمامنا. وإن لم نتمكن من استغلال هذه الفرص، فإن تعاوننا سيتعرض لخطر الركود. في حين أننا إن قمنا باستغلالها، فإننا سنتمكن معا من المساهمة بصورة كبيرة في التطرق لبعض أكثر القضايا جدية مما يواجهه العالم حاليا. وهذه السنة، السنة الدولية للزراعة الأسرية، هي الوقت المناسب للعمل. وبهذا القصد، فإننا نتقدم بالاقتراحات التالية.

يتوجب على الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة أن تحظى بالاعتراف كأحد الأعمدة الأساسية للتنمية المحلية المستدامة، وكضمان كبير للسيادة الغذائية والأمن والاستقرار في العالم. ولا بد من فهم هذه الرؤية على جميع المستويات، وتنفيذها من خلال إجراءات وطنية لها تأثيرات إيجابية على جميع المجتمعات. ولا بد للسنة الدولية للزراعة الأسرية عام 2014 من أن تشكل خطوة كبيرة نحو تحسين نوعية حياة مئات الملايين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والصيادين، ومربي الماشية، ومجتمعات الشعوب الأصلية. ونتوقع مبادرات وسياسات ملموسة، من بين جملة أمور أخرى، لتعبئة الموارد وتحسين الوصول إلى الأراضي والمياه والمحيطات وغيرها من

المدخلات والموارد الطبيعية. ولا بد من الترويج للإيكولوجيا الزراعية والزراعة العضوية، ولسيطرة المزارعين على إنتاجهم، وبخاصة البذور والفصائل الأصلية لثرواتهم الحيوانية والسمكية، مما لا بد من تعزيزه لتجنب خرق حقوقهم في استخدامها.

إننا نناشد الصندوق للقيام معنا بما يلي:

- تحسين صورة الزراعة الأسرية على نطاق صغير، والرعي وصيد الأسماك الحرفي كمصدر لـ 90 في المائة من الأغذية المستهلكة في العالم؛ والحصول على اعتراف رسمي في كل بلد بوضعية هؤلاء الأشخاص ومهنهم؛ والانخراط من خلال مقترحات محددة بين البلدان والقارات في المساعدة التقنية والتبادل التقني لصياغة سياسات ودعم أكثر فعالية لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- تعزيز انخراط منظمات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة على المستوى القطري وفي الأنشطة التشغيلية
- يعتبر تيسير حوار السياسات القائم بين منظمات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والحكومات أولوية قصوى على المستوى القطري. ويتوجب على الصندوق توفير دعم متزايد لتنفيذ توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على المستوى الوطني، ومناشدة الحكومات والمنتجين على نطاق صغير، وغيرهم من الجهات الفاعلة لتطوير رؤية وطنية لمستقبل إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن شأن ذلك أن يوفر فرصة ملموسة لإيجاد منصة وطنية للتحاور بين جهات فاعلة متعددة تشمل جميع منظمات المنتجين الفعليين على نطاق صغير.
- على الرغم من تحقيق تقدم في إشراك منظماتنا في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وفي توفير المنح لمنظماتنا، ما زلنا مستبعدين عن تصميم وتنفيذ وتقييم العديد من المشروعات/القروض التي تشكل الجزء الأكبر من عمليات الصندوق. ولا بد من مضاعفة المشروعات غير المسبوقة التي تم تنفيذها من خلال تدابير ثلاثية تشمل الصندوق والحكومة المعنية ومنظمات المزارعين.
- يتوجب على الصندوق إعلام منظمات المزارعين وإشراكها بصورة أكثر انتظاما في جميع المبادرات التي يجريها في القطر المعني. ويتوجب على مكاتب الصندوق القطرية وبعثاته أن تعمل على الاتصال بصورة منتظمة معها. كما يتوجب إثراء منظمات المزارعين بالمزيد من القدرات للقيام بتحليلات مستقلة، وتقديرات نقدية ورصد للمشروعات. ويتوجب على كل مشروع من مشروعات الصندوق أن يخصص موارد محدودة للسماح لمنظمات المزارعين بتوفير مدخلاتها في عملية التصميم والإشراف، عوضا عن الاستعانة بالمستشارين الخارجيين. ونحن على استعداد في جميع البلدان لأن ننخرط مع الصندوق في أفرقته العاملة على إدارة البرامج القطرية.
- لا بد من إيلاء اهتمام أكبر للقضايا التي تخص منظمات المزارعين، مثل إدارة المخاطر في الزراعة، وحسابات الضمان لتيسير الوصول إلى الائتمان، وحل النزاعات على الموارد الطبيعية.
- يتوجب على الصندوق أن يوسع برامجه الخاصة بالثروات السمكية إلى بلدان أخرى، وأن يضمن حيزا شموليا لمنظمات الصيادين على نطاق صغير. ولا بد للصندوق من أن يضمن إدماج منظمات الصيادين على نطاق صغير في برامجه الجارية للمنح. كما لا بد له أن يدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية لضمان مصايد الأسماك المستدامة على نطاق صغير، وأن ييسر من حوار منظمات الصيادين على نطاق صغير مع الحكومات الوطنية.

- هنالك حاجة لإيلاء المزيد من الانتباه لقضايا الرعاة ومربي المواشي، ونوصي بتخصيص جلسة لقضايا الثروة الحيوانية والرعي في اجتماع منتدى المزارعين القادم.
- إيجاد برنامج منح عالمي لتوفير الدعم المباشر لمنظمات المزارعين والصيادين لزيادة قدرتها في المجالات الاقتصادية والسياساتية وتعزيز مبادراتها. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج برامج محددة للنساء والشباب، بما في ذلك إنشاء أجنحة للنساء والشباب، وتنمية قدراتهم وقياداتهم، إضافة إلى مدارس المزارعين ومراكز التدريب على الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وإدراج نماذج التدريب الخاصة بالإيكولوجيا الزراعية في نظم المدارس الزراعية.
- تعزيز التفاعل بين منتدى المزارعين والتسيير في الصندوق
- من الضروري ضمان تشغيل أكثر استقلالية واستقرارا لمنتدى المزارعين وللجنته التوجيهية. وسيسمح ذلك بقفزة نوعية في تسيير هذا المنتدى، وتحسين تحليله وتفاعله مع الصندوق على مستويات مختلفة، كما أنه سيؤدي إلى المزيد من المساهمة الفعالة لمنظمات المزارعين في برامج ومبادرات الصندوق. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات الناشئة منذ إنشاء منتدى المزارعين، من الضروري إصلاح لجنته التوجيهية لتحديد مهمته وتركيبته وأساليب العمل فيه. ونتوقع أن يرافقنا الصندوق في هذه الخطوة التالية من تعاوننا المعمق.
- السماح للجنة التوجيهية بتزويد المجلس التنفيذي في الصندوق بالمعلومات ووجهات النظر التي يمكن أن تغني نقاشاته، من خلال وسائل عديدة مثل دعوة ممثل عن اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين للحضور بصفة مراقب لمناقشات المجلس التنفيذي في الصندوق، وإيجاد مجموعة استشارية للمجلس التنفيذي.
- البدء بحوار مع الهيئات الرئاسية في الصندوق حول القضايا الرئيسية ذات الصلة بمهمة الصندوق، وبعض المفاهيم مثل سلاسل القيم، والتكنولوجيا الملائمة، والاستثمارات الكافية، والوصول إلى الأسواق.
- تعزيز التعاون في منتديات سياساتية عالمية أخرى
- يتوجب تعزيز التعاون بين منظماتنا والصندوق دعما لمصالح المنتجين على نطاق صغير في المنتديات والمؤسسات العالمية مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي البرامج الأخرى مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي.
- يتوجب على الهيئات الرئاسية في الصندوق أن تتبنى الأدوات السياساتية للجنة الأمن الغذائي العالمي، مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بحيازة الأراضي، والتوصيات الناجمة عن المائدة المستديرة حول الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة التي تبنتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الأربعين، وتطبيقها على مشروعات وبرامج الصندوق ودعم تنفيذها على المستوى الوطني، والترويج للمشاركة في منظمات المنتجين على نطاق صغير.
- يتوجب على الصندوق أيضا أن يوائم أهدافه مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية.

إننا نناشد الحكومات للقيام بما يلي:

- حل أزمة الاستصلاح الزراعي في بلادها، بأساليب مختلفة، من ضمنها الاستخدام الفعال للموارد التي يتيحها الصندوق، ومن خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن حيازة الأراضي، والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول مصايد الأسماك صغيرة النطاق، إضافة

إلى إجراء الإصلاحات المائية والزراعية من خلال الاستثمار في إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك البنى الأساسية الملائمة والتسهيلات الإئتمانية.

- إبقاء دعمها للصندوق كمؤسسة رئيسية تحول الموارد إلى أصحاب الحيازات الصغيرة وقطاع إنتاج الأغذية، وإتاحة الموارد الضرورية في السنوات القادمة لجدول أعمال طموح تبدأ المبادرة به في هذه السنة الدولية للزراعة الأسرية.
- تنفيذ القرارات المتخذة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفي المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، علاوة على نتائج التقدير الدولي للزراعة والعلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والدعوة للحصول على دعم الصندوق كما هو ملائم، واستخدامه كمبادئ توجيهية رئيسية في مشروعات وبرامج الصندوق.
- إشراك منظمات المنتجين في تصميم وتنفيذ جميع المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق وفي طرق إدارة البرامج القطرية للصندوق.
- إيلاء أولوية خاصة للنساء والشباب لأنهما مفتاح إنتاج الأغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

كما أننا نناشد منظماتنا للقيام بما يلي:

- إلزام نفسها بالعمل معا بتضامن وثقة متبادلة للترويج لجدول أعمالنا المشترك الخاص بإنتاج الأغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة،
- الاستمرار في بناء منظماتنا وتعزيز قدرتنا على المشاركة بصورة فعالة في الحوار، والتعاون مع حكوماتنا الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الصندوق، وتعزيز قدراتنا على توفير الخدمات لأعضائنا.
- إفساح المجال للنساء والشباب لضمان استفادة هاتين الفئتين من الحيز الفعال في منظماتنا، وإيلاء شواغلهم أولوية عليا في عملنا.
- السعي الحثيث لتأمين مشاركة 50 بالمائة من النساء، و30 بالمائة من الشباب، في الاجتماع العالمي القادم لمنتدى المزارعين.

البيان الختامي للسيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد رئيس المجلس،

معالي السادة الحضور،

المحافظون الموقرون

الضيوف الأعزاء،

سيداتي وسادتي،

بعد دقائق معدودة سيختتم رئيس المجلس، معالي السيد Luc Oyoubi، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي في جمهورية غابون، رسميا أعمال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. وأود أن أتقدم بالشكر إلى معاليه لاضطلاعه بالمسؤولية عن ترأس المجلس هذا العام.

وأود أيضا أن أشكركم، دولنا الأعضاء، على مساهمتكم النشطة على مدى اليومين الماضيين. لقد وفرتم لنا التوجيه. ونحن بحاجة للانخراط معكم – لا في هذا المجلس الذي يعقد سنويا – وإنما على مدار العام.

لقد أشرفتم على تحول الصندوق بحيث يمكننا إيصال نتائج أكثر وبصورة أفضل لعدد أكبر من الناس. ولكننا نعلم جيدا أنه ما زال علينا الكثير مما يتوجب عمله. لقد علمنا من خلال بياناتكم هنا في روما أنكم فخورون بمؤسستكم، وبالتقدم الذي أحرزته إدارة الصندوق وموظفوه في السنوات القليلة الماضية، ولكن على ما يبدو، ما زال هنالك مجال للتحسن. ودعوني أؤكد لكم بأننا أصغينا إليكم، وسنقوم باتخاذ ما يلزم.

ولكننا نطلب منكم أيضا أن تستمعوا إلى شركائنا الآخرين في التنمية، ألا وهم المزارعون. فهم شركاؤنا في الميدان. وقد كان طلبهم منا واضحا. فهم يريدون المزيد من الصندوق، لأن الصندوق، على خلاف غيره من المؤسسات العاملة في التنمية الزراعية، يستهدف بصورة خاصة تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة والعمل معهم في عملية تشاورية بحيث تلبي تدخلاتنا بحق احتياجاتهم. وأنا على ثقة بأننا هذا المساء، وخلال ما تبقى من العام، ومع تقدمنا في مشاورات التجديد العاشر للموارد، سنستمر في إبقاء احتياجات هؤلاء المزارعين في أذهاننا.

لقد وفرت المائدة المستديرة رفيعة المستوى مع السادة المحافظين لهذا العام فرصة لحوار مفتوح وصريح بين ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق. واستمعنا إلى حوالي 40 متحدثا عن ما هو هام بالنسبة إليكم كمحافظين في هذه المؤسسة – تركيز أكبر على قضايا مثل تغير المناخ، الشمول المالي، والشباب. لقد تحدثتم عن الحاجة إلى التعاون بين جميع الشركاء، بما في ذلك المنتجين أنفسهم، وعن التزامٍ أصيلٍ من جهة الحكومات. وقد أكدتم على جعل الزراعة مهنة محترمة ومجزية في أعين الشباب، مما هو حاسم لتحويل المجتمع الريفي.

كذلك فقد سنحت لنا فرصة مرحب بها للإصغاء بصورة مباشرة إلى المزارعات النساء من جميع أنحاء العالم في حدث القيادة النسائية الذي جرى مساء يوم الاثنين. وكما قلت سابقا، وإذا أردنا بالفعل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، علاوة على النمو الريفي في المناطق الريفية، يتوجب علينا ضمان إتاحة الفرص المتساوية للمزارعات النساء.

اسمحوا لي أن أنتهز الفرصة لأُثني بصورة خاصة على السيد Kevin Cleaver الذي سيتقاعد من الصندوق في وقت قريب. لقد خدم السيد Kevin بحماسته التي لا تعرف الحدود وبمهنيته وتصميمه الدؤوب، الصندوق بصورة

جيدة. لقد كان Kevin هو الشخص الذي قاد بالمعنى الفعلي للكلمة بداية التحول في الصندوق من خلال التأكيد على ما يؤمن بأنه الصواب – وهو تحقيق حضور قطري أكبر للصندوق. عندما وصل Kevin إلى الصندوق، كان موضوع المكاتب القطرية ما زال قيد التجربة. واليوم لدينا 40 مكتبا قطريا، ونأمل أن يتزايد العدد ليغدو 50 مكتبا عما قريب. وقد حسنت هذه المكاسب من فعالية الصندوق وكفاءته، ومن وصوله، وجعلت منه مؤسسة أكثر عالمية، وقربته إليكم، إلى الدول الأعضاء.

إنني أشكرك على رؤيتك وعلى دأبك. وأرجو منكم الانضمام إلي في جولة من التصفيق.

معالي الحضور، السيدات والسادة،

على مدى اليومين الماضيين، أنا على يقين من أننا نستطيع أن نتفق على رسالة واحدة. وهي أن الصندوق هو سبيلكم الأكثر مباشرة لتحويل الاستثمارات إلى المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة. ملكية الصندوق تعود إليكم. وعندما تمولون الصندوق، فإن أموالكم تذهب إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرهم من السكان الريفيين الفقراء.

إن الاستثمار فيهم – في صمودهم ونتائجهم ومستقبلهم وأحلامهم – هو عملنا الوحيد. ونحن المؤسسة الوحيدة في الوجود التي تجمع بين العقل المدبر للعمل الذي تتمتع به المؤسسات المالية الدولية، واهتمام وكالات الأمم المتحدة بالحقوق والكرامة الإنسانية.

آمل أن تأخذوا هذه الرسالة معكم إلى عواصم بلدانكم، مع الرسالة التي تقول بأن التنمية الريفية المستدامة والشمولية هي محور معظم الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وشكرا لكم على ثقتكم ودعمكم للصندوق.

بيان رئيس المجلس،
معالي السيد Luc Oyoubi،
وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي
جمهورية الغابون
اختتام الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين

السيد الرئيس،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
السيدات والسادة،

لقد وصلنا الآن إلى نهاية الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. وأعتقد أننا يمكن أن ننظر إليها كدورة مثمرة للغاية.

وتمثل دورة المجلس هذه بداية المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق. وعلى خلفية المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 والسنة الدولية للزراعة الأسرية، من الواضح أنه لا يوجد وقت أنسب من الآن لتحقيق هدف الصندوق المتمثل في تمكين النساء والرجال في المناطق الريفية من البلدان النامية من أجل تحقيق دخول أعلى وتحسين الأمن الغذائي، ولم يكن هذا الهدف في أي وقت مضى بهذا القدر من الأهمية.

وتعكس الملاحظات التي أدلى بها ضيوفنا الكرام هذه الحقيقة. وفي الحفلة الافتتاحية، كان لنا الحظ أن نستمع إلى معالي السيد Fabrizio Saccomanni، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية. وتناول الوزير آثار الأزمة المالية العالمية وشدد على الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين القدرة على التكيف مع المناخ. وإدراكا لأهمية ولاية الصندوق، على النحو الذي أكده الاحتفال هذه السنة بالزراعة الأسرية، أشار الوزير Saccomanni إلى أنه يمكن النظر إلى هذه السنة الدولية للزراعة الأسرية باعتبارها السنة الدولية للصندوق.

ورحب المجلس برسالة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي ألقاها بالنيابة عنه سعادة عبد الله جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، والتي سلطت الضوء على الأهمية الكبيرة للغاية للزراعة الأسرية والاستثمار في الزراعة كوسيلة لتحويل المجتمعات الريفية، والتي شددت على الدور الذي تقوم به المرأة في القضاء على الجوع وتعزيز التنمية.

وكانت كلمة الرئيس نوانزي أمام المجلس مثيرة ومقنعة. وأوضح الرئيس أن ولاية الصندوق ليست هامة فحسب، ولكنها متزايدة الأهمية أيضا. وحسبما أشار الرئيس، فقد كان الصندوق مواكبا للعصر، عن طريق زيادة عدد المكاتب القطرية، والاضطلاع بإشراف مباشر، ودعم التنفيذ وتوسيع نطاق المشروعات الناجحة، وتوسيع دوره في حوار السياسات بشكل كبير. وسلط الرئيس الضوء على رؤيته لدور الصندوق في حشد الشراكات لزيادة الاستثمار الزراعي، وتحدانا في أن نضاعف جهودنا الجماعية والفردية لمصلحة سكان الريف.

دعونا ننضم إلى الصندوق في ضمان الاستماع إلى أصوات أصحاب الحيازات الصغيرة على أوسع نطاق. لقد استمعنا في قاعة الجلسة العامة هذه إلى أصوات 6 من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين تحولت حياتهم من خلال أنشطة الصندوق في بلدانهم. ودعا هؤلاء الصندوق إلى أن يضمن حصول المزارعين أمثالهم على التمويل والوصول إلى البنية التحتية والأسواق وتعزيز حقوق حيازة الأراضي وتوسيع نطاق التدريب والتعليم المقدمين إلى المزارعين. وقد طرحت نفس هذه المسائل أثناء المائدة المستديرة للمحافظين التي تكلم فيها المحافظون، المتحدون في التنوع والذين يمثلون جميع المناطق الجغرافية والخلفيات الثقافية تقريبا، كشخص واحد في الاعتراف بأهمية الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق المستقبل الذي نريده.

وفي بيان الاجتماع العالمي الخامس العام لمنتدى المزارعين المقدم إلى المجلس، دعا المشاركون الحكومات إلى دعم الصندوق كشريك رئيسي ومؤيد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أشار البيان إلى أنه يجب زيادة الشراكات مع القطاع الخاص وتحفيز العلاقات المفيدة للطرفين بين الشركات التجارية الكبيرة وصغار المزارعين على النحو الذي أبرزه الفريق المعني بالقطاع الخاص الذي اجتمع هذا الصباح.

السادة المحافظون،

كان من دواعي سرورنا في هذه الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين أن نرحب بالاتحاد الروسي في الصندوق، مما أدى إلى زيادة عدد الدول الأعضاء في الصندوق إلى 173 دولة.

وقد وافق المجلس على إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وإعداد ميزانية النفقات الخاصة لعملية تجديد موارد الصندوق.

واستعرض المجلس كذلك برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015–2016، والتقريرين المرحليين عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ووافق على ميزانيات الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق.

وأحيط علما بالتقرير المتعلق بالتجديد التاسع لموارد الصندوق والتقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح والتقرير المتعلق باستضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وأود أن أعرب عن امتناني الشخصي لكل واحد منكم، وإلى زملائي في المكتب. وأنا متأكد من أنني أتكلم بالنيابة عنهم أيضا عندما أوجه إليكم الشكر على ثقتكم في مكتب مجلس المحافظين. ونتوجه بالشكر كذلك إلى موظفي الصندوق، الذين أثبتوا خبرتهم في تخطيط وتنظيم هذا المؤتمر بطريقة تستحق الثناء بحق، وأتوجه بكلمة شكر خاصة للمترجمين الفوريين والموظفين التقنيين، وبالطبع إلى منسقي المؤتمر. وقد كانت الكفاءة والتنظيم الشامل والمهنية المثبتة كلها مثالية وكفلت نجاح هذه الدورة.

السيدات والسادة،

ونحن نختتم دورة مجلس المحافظين هذه، فإننا نشرع في مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق. ونحن جميعا على علم تام بالتحديات التي تواجه الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وفي البلدان النامية بصفة خاصة. وعند

نظر الدول الأعضاء في كيف يمكننا أن نضمن أن يعمل الصندوق كجهة فعالة لاستقطاب التأييد وكوكيل فعال للتغيير، علينا أن نضع سكان المناطق الريفية في قلب جميع مداولاتنا، وكل قرار نتخذه. ومعا، وبالاتحاد مع الصندوق، يمكننا، ويجب علينا، أن نحدث فرقا.

وأنا متأكد من أنني أتحدث بالنيابة عن جميع المحافظين الموقرين عندما أعبر عن دعمنا للرئيس نوانزي وفريقه. وعند تصدي الصندوق للتحديات التي تواجه ما يقرب من 850 مليون شخص فقير في العالم، فإنه يحظى بدعم قوي من جميع أعضائه. وتكمن قوة الصندوق في أعضائه وفي التزامنا المشترك وقدرتنا على تخطي الحدود الجغرافية والثقافية، لنضم كل من البلدان المانحة والمتلقية في هياكل وعمليات الصندوق. ولا يمكن تحويل مجرد تلبية الاحتياجات الحيوية اليومية للشعوب والمجتمعات إلى تحسين مستدام في حياتهم في المستقبل بدون استثمار؛ استثمار في المجتمعات، واستثمار في الوظائف، واستثمار في الزراعة، واستثمار في سكان الريف.

وبهذه الكلمات، أعلن اختتام الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين.

IFAD | FIDA

Investing in rural people
Investir dans les populations rurales
Invertir en la población rural
الاستثمار في السكان الريفيين

المندوبون في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين

Delegations at the thirty-seventh session of the Governing Council

Délégations à la trente-septième session du Conseil des gouverneurs

Delegaciones en el 37º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

الرئيس:

Chairperson: Luc Oyoubi (Gabon)

Président:

Presidente:

نائبا الرئيس:

Vice-Chairpersons: Afonso Pedro Canga (Angola)

Vice-Présidents: Pio Wennubst (Switzerland)

Vicepresidentes:

Governing Council — Thirty-seventh Session
Rome, 19-20 February 2014

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Zia Uddin NEZAM Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Alternate Governor*	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Alternate Governor	Alban ZUSI Deputy Minister for Agriculture, Rural Development and Water Administration Tirana
	Rrustem STRUGAJ Executive Director Mountain Areas Development Agency (MADA) Tirana

ALGERIA

Gouverneur suppléant	Rachid MARIF Ambassadeur Représentant permanent de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

* تشير علامة * كل مرة تظهر فيها في القائمة، غلى التكليف مقصور على هذه الدورة فقط.

* In any instance where an asterisk appears on the list, it indicates that the accreditation is for this session only.

* L'astérisque signifie que l'accréditation concerne uniquement la présente session.

* Donde quiera que figure el símbolo * en la lista, indica que la acreditación se refiere a este período de sesiones únicamente.

ALGERIA (cont'd)

Idir BAIS
Directeur d'études
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Abdelkader KHELIFA
Directeur d'études
Direction générale des forêts
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Mohamed MELLAH
Ministre Plénipotentiaire
Représentant permanent suppléant de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Fatiha BAGHOUS
Chargée d'études et de synthèse
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Karima AMEUR
Secrétaire des affaires étrangères
Représentant permanent suppléant de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

ANGOLA

Gouverneur

Afonso Pedro CANGA
Ministre de l'agriculture
Luanda

Gouverneur suppléant

Florêncio Mariano DA CONCEIÇÃO DE ALMEIDA
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

ANGOLA (cont'd)

Olinda GRACIETH DOS SANTOS SOBRINHO
Directrice du Cabinet de coopération internationale
Ministère de l'agriculture
Luanda

Marcos NHUNGA
Directeur générale
Institut de développement agricole (IDA)
Ministère de l'agriculture
Luanda

Elias Avelino ZECA
Directeur provincial de l'agriculture de Lunda Sul
Ministère de l'agriculture
Luanda

Carlos Alberto AMARAL
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Manuel DOMINGOS
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Agostinho DUARTE KAHOLO
Consultant du Ministre
Ministère de l'agriculture
Luanda

Maria DA CONCEIÇÃO ANDRÉ
Assistante du Ministre
Ministère de l'agriculture
Luanda

Joaquim GUSTAVO
Consultant du Ministre
Ministère de l'agriculture
Luanda

ARGENTINA

Gobernador*	Mara RUIZ MALEC Secretaría de Política Económica y Planificación del Desarrollo Ministerio de Economía y Finanzas Públicas Buenos Aires
	Gustavo O. INFANTE Ministro Encargado de Negocios a.i. Representación Permanente Adjunto de la República Argentina ante la FAO, FIDA y PMA Roma
	Susana MARQUEZ Coordinadora Técnica Nacional Relaciones Institucionales Unidad para el Cambio Rural (UCAR) Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca Buenos Aires

AUSTRIA

Alternate Governor	Klaus OEHLER Deputy Director International Financial Institutions Federal Ministry of Finance Vienna
Adviser	Gudrun MATT First Secretary Embassy of the Republic of Austria Rome

AZERBAIJAN

Governor	Vaqif SADIQOV Ambassador Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

AZERBAIJAN (cont'd)

Fuad FARZALIBAYOV
Economic Adviser
Deputy Permanent Representative
of the Republic of Azerbaijan
to the United Nations Agencies
for Food and Agriculture
Rome

BANGLADESH

M.A. MANNAN
State Minister for Finance
Dhaka

Mohammed Shahdat HOSSAIN
Ambassador
Permanent Representative of
the People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

Prosanta Kumar ROY
Additional Secretary and Project Director
Ekti Bari Ekti Khamar Project
Rural Development and Co-operatives Division
Ministry of Agriculture
Dhaka

Nurjahan BEGUM
Joint Secretary
Economic Relations Division
Ministry of Finance
Dhaka

Md. Mafizur RAHMAN
Economic Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

Rubaiyat-E- ASHIQUE
First Secretary
Embassy of the People's Republic
of Bangladesh
Rome

BELGIUM

Gouverneur	Vincent MERTENS DE WILMARS Ambassadeur Représentant permanent de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Jos KALDERS Conseiller agriculture Direction générale coopération au développement et aide humanitaire (DGD) Service public fédéral affaires étrangères, commerce extérieur et coopération au développement Bruxelles
	Marc HEIRMAN Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Lieselot GERMONPREZ Attaché Représentant permanent suppléant de la Belgique auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

BENIN

Gouverneur suppléant	Rosemonde DEFFON YAKOUBOU Ambassadeur Représentant permanent de la République du Bénin auprès du FIDA Rome
	Emilienne AGOSSA Attaché Ambassade de la République du Bénin Rome

BHUTAN

Governor	Yeshey DORJI Minister for Agriculture and Forests Thimphu

BHUTAN (cont'd)

Sangay WANGDI
Project Director
Market Access and Growth
Intensification Project (MAGIP)
Ministry of Agriculture and Forests
Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gobernador

Antolín AYAVIRI GÓMEZ
Embajador
Representante Permanente del
Estado Plurinacional de Bolivia
ante el FIDA
Roma

Roxana OLLER CATOIRA
Segundo Secretario
Representante Permanente Alterno
del Estado Plurinacional de Bolivia
ante el FIDA
Roma

Maria Eugenia GAZAUI
Asesora
Embajada del Estado Plurinacional de Bolivia
Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor

Nerkez ARIFHODZIC
Ambassador
Permanent Representative
of Bosnia and Herzegovina to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Alternate Governor

Vesela PLANINIC
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Bosnia and Herzegovina to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

BOTSWANA

Governor	Oreeditse Sola MOLEBATSI Assistant Minister for Agriculture Gaborone
	Moetapele LETSHWENYO Deputy Permanent Secretary (Technical Services) Ministry of Agriculture Gaborone
	Michael MANOWE Agricultural Attaché Permanent Mission of the Republic of Botswana to the United Nations Office and other International Organizations Geneva

BRAZIL

Governor*	Antonino MARQUES PORTO E SANTOS Ambassador Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Olyntho VIEIRA Minister Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Cláudia Angélica VASQUES SILVA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BURKINA FASO

Gouverneur	Lucien Marie Noël BEMBAMBA Ministre de l'économie et des finances Ouagadougou
Gouverneur suppléant	Raymond BALIMA Ambassadeur Représentant permanent du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
	Inoussa OUIMINGA Directeur général de l'économie et de la planification Ministère de l'économie et des finances Ouagadougou
	Moussa MAÏGA Directeur général des études et des statistiques sectorielles Ministère de l'agriculture et de la sécurité alimentaire Ouagadougou
	Jean Marie W. KEBRE Chef de service Direction générale de la coopération Ministère de l'économie et des finances Ouagadougou
	Laurent Diandioua COULIDIATI Conseiller chargé des questions agricoles Représentant permanent adjoint du Burkina Faso auprès du FIDA Rome

BURUNDI

Gouverneur suppléant	Odette KAYITESI Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
	Joseph NTIRANDEKURA Conseiller technique au Cabinet du Ministre Ministère des finances et de la planification du développement économique Bujumbura

BURUNDI (cont'd)

Astère SINDAYIGAYA
Deuxième Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République du Burundi auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

CABO VERDE

Gouverneur

Manuel AMANTE DA ROSA
Ambassadeur
Représentant permanent de la
République de Cabo Verde auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

Gouverneur suppléant

Sónia Cristina MARTINS
Conseiller
Représentant permanent adjoint de
la République de Cabo Verde auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

CAMBODIA

Ty SOKHUN
Secrétaire d'État
Ministère de l'agriculture, des forêts et de la pêche
Phnom Penh

Meas PYSETH
Directeur du Département de la coopération internationale
Ministère de l'agriculture, des forêts et de la pêche
Phnom Penh

CAMEROON

Gouverneur

Clémentine ANANGA MESSINA
Ministre déléguée auprès du
Ministre de l'agriculture et du
développement rural
Yaoundé

CAMEROON (cont'd)

Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Adrian Ngo'o BITOMO Attaché aux services du Premier Ministre Yaoundé
Conseiller	Patrick MVONDO NNA Directeur des études, des programmes et de la coopération Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

	Peter McGOVERN Ambassador Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome
Governor*	Caroline LECLERC Director-General Global Food Security and Environment Bureau Global Issues and Development Branch (MFM) Department of Foreign Affairs, Trade and Development Gatineau
Adviser	Michael GORT Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Courtney HOOD Programme Officer Permanent Mission of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Marie Noëlle KOYARA Ministre d'État du développement rural Bangui
	Joseph BISSI-YANDIA Coordonnateur du Projet de relance des cultures vivrières et du petit élevage dans les savanes (PREVES) Ministère en Charge du développement rural Bangui

CHAD

Gouverneur	Moussa Mahamat AGGREY Ministre de l'agriculture et de l'irrigation N'Djaména
Gouverneur suppléant	Lagnaba KAKIANG Secrétaire général adjoint Ministère de l'agriculture et de l'irrigation N'Djaména
	Solalta NGARMBATINAN Première Conseillère Chargée d'affaires, a.i. Ambassade de la République du Tchad Berlin
	Hassan Tombalbaye RAYMOND Assistant Ambassade de la République du Tchad Berlin

CHILE

	Alejandra GUERRA Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

ZHANG Zhengwei
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

WANG Rui
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

SHEN Zhihua
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

COLOMBIA

Gobernador

Juan Sebastián BETANCUR ESCOBAR
Embajador
Representante Permanente de
la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Juan Carlos SARMIENTO UMBARILA
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

Felipe STEINER FRASER
Primer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República de Colombia
ante el FIDA
Roma

COLOMBIA (cont'd)

Natalia VARGAS
Pasante
División de Relaciones Multilaterales
Embajada de la República de Colombia
Roma

CONGO

Gouverneur

Rigobert MABOUNDOU
Ministre de l'agriculture et de l'élevage
Brazzaville

Gouverneur suppléant

Mamadou KAMARA DEKAMO
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République du Congo
auprès du FIDA
Rome

Marc MANKOUSSOU
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République du Congo
auprès du FIDA
Rome

Apollinaire ITOUA
Directeur général du Fonds de
soutien à l'agriculture (FSA)
Ministère de l'agriculture et de l'élevage
Brazzaville

Julien MBAMBI
Consultant psychologue pour
le nouveaux villages agricole
Ministère de l'agriculture et de l'élevage
Brazzaville

COSTA RICA

Gobernador*

Fernando Felipe SÁNCHEZ CAMPOS
Embajador
Representante Permanente
de la República de Costa Rica
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

COSTA RICA (cont'd)

Gobernador Suplente*	Estela BLANCO SOLÍS Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Eleonora SALAMONE Asistente Misión Permanente de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Simone CHIARAMONTE Asistente Misión Permanente de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur*	Janine TAGLIANTE-SARACINO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant*	Bernard COMOE KINI Directeur de la Planification, de la Programmation et du Financement (DPPF) Ministère de l'agriculture Abidjan
	Kouame KANGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès du FIDA Rome

CÔTE D'IVOIRE (cont'd)

Seydou CISSÉ
Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République de Côte d'Ivoire
auprès du FIDA
Rome

Rosine KANGAH
Premier Conseiller
Ambassade de la République de Côte d'Ivoire
Rome

Wroly Danielle SEPE SERY
Conseiller
Ambassade de la République de Côte d'Ivoire
Rome

Pacome Aimé GNAHE
Conseiller
Ambassade de la République de Côte d'Ivoire
Rome

Marie Hortense GUEI SEKOUET
Agriculture Attaché
Ambassade de la République de Côte d'Ivoire
Rome

CUBA

Gobernador Suplente

Milagros Carina SOTO AGÜERO
Embajadora
Representante Permanente
de la República de Cuba
ante el FIDA
Roma

Asesor

Silvia María ÁLVAREZ ROSSELL
Primera Secretaria
Representante Permanente Adjunta
de la República de Cuba
ante el FIDA
Roma

CUBA (cont'd)

Asesor	Luís Alberto MARÍN LLANES Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Cuba ante el FIDA Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Spyridon ELLINAS Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Governor	KIM Chun Guk Ambassador Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
	PANG Kwang Hyok Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
	KIM Chol Min Attaché Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur	Jean Chrisostome VAHAMWITI Ministre de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe
Gouverneur suppléant	Hubert ALI RAMAZANI Secrétaire général à l'agriculture, pêche et élevage Ministère de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe
	Marcell KAPAMBWE NYOMBO Conseiller Chargé del la production végétale Ministère de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe
	Louis Paulin LUBINGO KHOJI A KASANGA Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République démocratique du Congo Rome
	Placide GUWENDA A MUKELENGE Administrateur du Bureau de liaison des projets co-financés par le FIDA/RDC Ministère de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe
	Patrick MUNYOMO Chef du Protocole Ministère de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe
	Benjamin OSANGO ONYA Deuxième Conseiller Ambassade de la République démocratique du Congo Rome
	Floribert KINANGA MUSATCHI Attaché Presse Ministère de l'agriculture et développement rural Kinshasa-Gombe

DENMARK

	Birger RIIS-JØRGENSEN Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Alternate Governor	Maj HESSEL Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Adviser	Tobias BUE STAUN Attaché The Royal Danish Embassy Rome

DJIBOUTI

	Ahmed Darar DJIBRIL Directeur de la pêche Ministère de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti
	Djama Mahamoud DOUALEH Conseiller technique au Cabinet du Ministre Ministère de l'agriculture, de la pêche, de l'élevage et des ressources halieutiques Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador*	Antonio VARGAS HERNÁNDEZ Director General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo
Gobernador Suplente*	Emerson VEGAZO Director del Sector Económico y Apoyo al Sector Privado Dirección General de Cooperación Multilateral Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo Santo Domingo

DOMINICAN REPUBLIC (cont'd)

Asesor	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Julia VICIOSO Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	Rawell ARBAJE Consejero Representante Permanente Alterno de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Asesor	María Cristina LAUREANO PEÑA Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador*	Juan Fernando HOLGUÍN FLORES Embajador Representante Permanente de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	José Antonio CARRANZA Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor	Ayman ABOUHADID Minister for Agriculture and Land Reclamation Cairo
Alternate Governor	Amr Mostafa Kamal HELMY Ambassador Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mona MAHRIZ Supervisor of Foreign Agriculture Relations Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo
Adviser	Emad MAGDY HANNA KAMEL First Secretary Deputy Chief of Mission Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Abdelbaset Ahmed Aly SHALABY Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mohey KADAH Assistant to the Minister Ministry of Agriculture and Land Reclamation Cairo
Adviser	Khaled M. S. H. EL TAWEEL First Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EGYPT (cont'd)

Adviser	Anas S.A. SHADI Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador Suplente	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de El Salvador ante los Organismos Especializados de las Naciones Unidas Roma

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara Tewolde KELATI Minister for Marine Resources Asmara
Alternate Governor	Zemede TEKLE WOLDETATIOS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ESTONIA

Governor	Ruve ŠANK Head of the Foreign Affairs Department Ministry of Agriculture Tallinn
Alternate Governor	Siim TIIDEMANN Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Estonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ETHIOPIA

	Abreha Ghebrai ASEFFA Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome

FINLAND

Alternate Governor*	Laura TORVINEN Director Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Christian LINDHOLM Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department for Development Policy Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Merja Ethel SUNDBERG Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FINLAND (cont'd)

Adviser	Inka RÄSÄNEN Programme Officer Embassy of the Republic of Finland Rome
Adviser	Milja HOMAN Intern Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Gouverneur*	Frédéric GLANOIS Chef du Bureau des institutions multilatérales de développement Direction général du Trésor Ministère de l'économie et des finances Paris
	Bérengère QUINCY Ambassadrice Représentante permanente de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome
	Martin LANDAIS Conseiller économique Adjoint au Chef du service économique régional Ambassade de France Rome
	Donatienne HISSARD Conseillère Représentante permanente adjointe de la République française auprès de l'OAA, PAM et FIDA Rome
	Pierre-Eloi BRUYERRE Adjoint au Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor Ministère de l'économie et des finances Paris

FRANCE (cont'd)

Jacques PAGÈS
Conseilleur recherche
Représentation permanente
la République française auprès
de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

Swann REMY
Stagiaire
Représentation permanente
de la République française auprès
de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

Maryline DARMAUN
Chargée de Mission
Représentation permanente
de la République française auprès
de l'OAA, PAM et FIDA
Rome

GABON

Gouverneur

Luc OYOUBI
Ministre de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

Gouverneur suppléant*

Charles ESSONGHÉ
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

Henry Jean Lucien DOUMBENENY
Conseiller du Ministre, chargé du développement rural
Ministère de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

Calixte MBENG
Directeur général du développement rural
Ministère de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

GABON (cont'd)

Rachelle EWOMBA-JOCKTANE
Directrice nationale des projets du FIDA
Ministère de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

Pauline Edwige ETOUGHE NYINZE
Chef de Service des emprunts
bilatéraux et multilatéraux
Direction générale de la dette
Ministère du Budget et des comptes publics
Libreville

Jean Claude MOUSSOUNDA
Premier Conseiller
Ambassade de la République gabonaise
Rome

Aymar AFOUNDJE
Conseiller du Ministre
Ministère de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et de la sécurité alimentaire
Libreville

GAMBIA (THE)

Governor

Solomon OWENS
Minister for Agriculture
Banjul

Ada GAYE
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture
Banjul

Lang YABOU
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of The Gambia to IFAD
Madrid

GEORGIA

Zaal MARGVELASHVILI
Senior Counsellor
Acting Permanent Representative
of Georgia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

GERMANY

Governor

Uta BÖLLHOFF
Director-General
Europe, Middle East and Asia
Multilateral Development Policy
Federal Ministry of Economic Co-operation
and Development
Berlin

Thomas WRIESSNIG
Ambassador
Permanent Representative of the
Federal Republic of Germany to FAO and
the other International Organizations
Rome

Michael BAUER
Member of the Executive Board
Alternate Permanent Representative of
the Federal Republic of Germany to FAO and
the other International Organizations
Rome

Maja CAPEK
Intern
Permanent Representation of the
Federal Republic of Germany to FAO and
the other International Organizations
Rome

GHANA

Governor

Clement Kofi HUMADO
Minister for Food and Agriculture
Accra

GHANA (cont'd)

Alternate Governor	Evelyn Anita STOKES-HAYFORD Ambassador Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Ram BHAVNANI Advisor Ghana Commercial Agriculture Project Ministry of Food and Agriculture Accra
Adviser	Angela DANNSON Deputy Director and IFAD Focal Point Ministry of Food and Agriculture Accra
Adviser	Philip ABAYORI President National Farmers and Fishermen Award Winners Association Kanda Accra
Adviser	Nii QUAYE-KUMAH Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Governor	Themistoklis DEMIRIS Ambassador Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
Alternate Governor	Nike Ekaterini KOUTRAKOU Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
	Sarandis ANDRIKOPOULOS Special Advisor Embassy of the Hellenic Republic Rome

GUATEMALA

Gobernador Suplente	Sylvia WOHLERS DE MEIE Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur	Jacqueline SULTAN Ministre de l'agriculture Conakry
	El Hadj Thierno Mamadou Cellou DIALLO Ministre Conseiller du Président de la République Conakry
Gouverneur suppléant	Mamady CONDÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed DIOUMESSI Conseiller technique Ministère de l'agriculture Conakry
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Représentant permanent adjoint de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed CAMARA Conseiller Ambassade de la République de Guinée Rome

GUYANA

Governor	Leslie RAMSAMMY Minister for Agriculture Georgetown

HAITI

	Emmanuel CHARLES Ministre Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République d'Haïti Rome
	Marie-Laurence DURAND Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome
	Jean Bony ALEXANDRE Ministre Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome
	Caleb JEAN Stagiaire Ambassade de la République d'Haïti Rome

HONDURAS

Gobernador*	Carmelo RIZZO PERALTA Embajador Representante Permanente de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

HONDURAS (cont'd)

Gobernador Suplente*	Mayra Aracely REINA DE TITTA Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

HUNGARY

Governor	Zoltán KÁLMÁN Head of the Department of European Union and FAO Affairs Ministry of Rural Development Budapest
Alternate Governor	Dávid MEZEI Counsellor Permanent Representative of Hungary to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Balázs HAMAR Counsellor Alternate Permanent Representative of Hungary to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDIA

	Shri Nilaya MITASH Joint Secretary Department of Economic Affairs (DEA) Ministry of Finance New Delhi
	Vimlendra SHARAN Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Governor*	Andin HADIYANTO Director-General for Fiscal Policy Ministry of Finance Jakarta
Alternate Governor*	Priyo ISWANTO Minister Deputy Chief of Mission Embassy of the Republic of Indonesia Rome
	Dewo Broto Joko PUTRANTO Director of Multilateral Foreign Funding National Development Planning Agency (BAPPENAS) Jakarta
	Suryadi Abdul MUNIR Director International Co-operation Bureau Ministry of Agriculture Jakarta
	Agus Prihatin SAPTONO Minister Counsellor Embassy of the Republic of Indonesia Rome
	Tazwin HANIF Counsellor Embassy of the Republic of Indonesia Rome
	Hamim HAMIM Agricultural Attaché Embassy of the Republic of Indonesia Rome
	Kunta W.D. NUGRAHA Head of Division Multilateral Fora, Fiscal Policy Agency Ministry of Finance Jakarta
	Nevo BOFFILLIA PIUNTI Head of Section International Funding, Fiscal Policy Agency Ministry of Finance Jakarta

INDONESIA (cont'd)

Vivi FERIANY
Third Secretary
Embassy of the Republic of Indonesia
Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Seyed Aminollah TAGHAVI MOTLAGH
Ambassador
Permanent Representative of
the Islamic Republic of Iran to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Seyed Morteza ZAREI
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Iran to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Koorosh JAFARI
Counsellor
Embassy of the Islamic Republic of Iran
Rome

IRAQ

Alternate Governor

Hassan JANABI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Iraq to IFAD
Rome

IRELAND

Alternate Governor

Damien KELLY
First Secretary (Agriculture)
Deputy Permanent Representative
of Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

ISRAEL

Governor*	Tamar Michele ZIV Minister Counsellor (Economic and Scientific Affairs) Deputy Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Giovanna Elisabetta LA ROCCA Economic Officer Permanent Representation of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ITALY

Governor	Fabrizio SACCOMANNI Minister for Economy and Finance Rome
	Gianni GHISI Ambassador Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome
	Michele QUARONI Minister Plenipotentiary Diplomatic Counsellor of the Minister Ministry of Economy and Finance Rome
	Francesco ALFONSO Head of Secretariat Ministry of Economy and Finance Rome
	Roberto BASSO Minister's Spokesperson Ministry of Economy and Finance Rome

ITALY (cont'd)

Stefania BAZZONI
Director
Service in charge of Multilateral
Development Banks (Office X)
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Raffaella DI MARO
Director
Paris Club and Export Financing Office
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Valentina MUIESAN
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Italian Republic to IFAD
Rome

Nicola PISANI
Expert
Office of Relations with Non-financial
International Organizations (Office II)
Directorate General for Development
Co-operation (DGCS)
Ministry of Foreign Affairs
Rome

Diletta SVAMPA
Adviser
Service in charge of Multilateral
Development Banks (Office IX)
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Mauro GHIROTTI
Expert
Directorate General for Development
Co-operation (DGCS)
Ministry of Foreign Affairs
Rome

ITALY (cont'd)

	Dario FIORUCCI Intern Permanent Representation of the Italian Republic Rome

JAPAN

Governor	Masaharu KOHNO Ambassador Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Hideya YAMADA Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Masaya KITAO Counsellor Financial Attaché Embassy of Japan Rome

JORDAN

Governor*	Radi AL-TARAWNEH Secretary-General Ministry of Agriculture Amman
Alternate Governor*	Malik BREIZAT Head of the Department of Arabic and Islamic Relations Ministry of Planning and International Co-operation Amman

JORDAN (cont'd)

Adviser	Fiesal Rasheed Salamh AL ARGAN Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome

KAZAKHSTAN

	Nurlan ZHALGAZBAYEV Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to IFAD Rome

KENYA

Alternate Governor	Josephine Wangari GAITA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Beatrice W. KING'ORI Deputy Director of Agriculture Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi
	Maria NYARIKI Legal Consul Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi
	Fabian MUYA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Ericsson BAND Personal Assistant to the Cabinet Secretary Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries Nairobi

KIRIBATI

Governor	Tiarite George KWONG Minister for Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa
	Tokintekai BAKINETI Senior Agricultural Officer Ministry of Environment, Lands and Agricultural Development Tarawa

KUWAIT

Alternate Governor	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
	Waleed AL-BAHAR Regional Manager for Eastern and Southern Asia and Pacific Countries Operations Department Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City
	Yousef Ghazi AL-BADER Regional Manager for Central Asian and European Countries Operations Department Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

	Phouangparisak PRAVONGVIENGKHAM Vice-Minister Ministry of Forestry and Agriculture Vientiane
Adviser	Angkhansada MOUANGKHAM Deputy Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC (cont'd)

Adviser	Somphanh CHANPHENGXAY Deputy Director-General Planning and Co-operation Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Soulichanh PHONEKEO Program Director Rural Livelihoods Improvement Program in Attapeu Province Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LEBANON

Gouverneur	Gloria ABOUZEID Présidente du Comité exécutif du Plan vert Beyrouth
	Charbel STEPHAN Ambassadeur Représentant permanent de la République libanaise auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Karim KHALIL Conseiller Représentant Permanent suppléant de la République libanaise auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

LESOTHO

Governor*	Joseph Sempe LEJAHA Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LESOTHO (cont'd)

Malikopo Patricia RAKOOTJE
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Kingdom of Lesotho to IFAD
Rome

LIBERIA

Charles N. McCLAIN
Deputy Minister for Agriculture, Planning
and Development
Monrovia

A. Haruna-Rashid KROMAH
Secretary
Embassy of the Republic of Liberia
Rome

LIBYA

Saleh Hamed MAHDJOUB
Minister for Agriculture, Livestock and Marine
Tripoli

Governor* Abdalla A. M. ZAIED
Ambassador
Permanent Representative of Libya
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Ali Ahmed ARHUMA
Head of Grain Production Commission
Ministry of Agriculture, Livestock and Marine
Tripoli

Mansour Mohamed AL ZOI
Director of the Technical Co-operation Office
Ministry of Agriculture, Livestock and Marine
Tripoli

Mustafa Mohamed ABUSHAALA
Director of the International Co-operation Office
Ministry of Agriculture, Livestock and Marine
Tripoli

LIBYA (cont'd)

Ali Ahmed ALMAGTUF
Director of International Organizations Office
Ministry of Foreign Affairs and
International Co-operation
Tripoli

Elahadi E. E. ELZANATI
Counsellor
Deputy Permanent Representative of
Libya to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Salem HAROUN
Agricultural Counsellor
Alternate Permanent Representative of
Libya to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

LUXEMBOURG

Martine SCHOMMER
Directeur de la coopération au développement
Ministère de la coopération et
de l'action humanitaire
Luxembourg

Janine FINCK
Ambassadeur
Représentant permanent du
Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

Richard PHILIPPART
Desk Microfinance
Ministère des affaires étrangères
et européennes
Luxembourg

MADAGASCAR

Gouverneur

RAVATOMANGA Rolland
Ministre de l'agriculture
Antananarivo

MADAGASCAR (cont'd)

RATSIMBAZAFY Josiane R.
Conseiller
Chargé d'affaires, a.i.
Ambassade de la République de Madagascar
Rome

RASELISON Julien Mamiarivao
Directeur général de la planification et du contrôle
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

MONJA Ernest
Conseiller
Représentant permanent adjoint
auprès des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

RATOHIARIJAONA RAKOTOARISOLO Suzelin
Economiste, Chargé des relations multilatérales
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

MALAYSIA

Governor* — Halimah ABDULLAH
Ambassador
Permanent Representative of Malaysia
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser — Ahmad Fahmi Bin Ahmad SARKAWI
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Adviser — Amir Hamzah HARUN
Second Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

MALDIVES

Governor	Mohamed SHAINEE Minister for Fisheries and Agriculture Malé
	Zaha WAHEED Minister of State for Fisheries and Agriculture Malé

MALI

Gouverneur*	Mohamed TIESSA FARMA MAÏGA Premier Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République du Mali Rome
	Bah KONIPO Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALTA

Governor*	Vanessa FRAZIER Ambassador Permanent Representative of the Republic of Malta to the United Nations Food and Agricultural Agencies Rome

MAURITANIA

Gouverneur	Sidi Ould TAH Ministre des affaires économiques et du développement Nouakchott
Gouverneur suppléant*	Moulaye Ahmed LABEID Deuxième Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République islamique de Mauritanie Rome

MAURITIUS

Governor	Satya Veyash FAUGOO Minister for Agro Industry and Food Security Port Louis

MEXICO

Gobernador	Miguel RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO Embajador Representante Permanente de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente*	Emma Maria José RODRIGUEZ SIFUENTES Ministro Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Alan ROMERO ZAVALA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MONGOLIA

Alternate Governor	Shijeekhuu ODONBAATAR Ambassador Permanent Representative of Mongolia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MOROCCO

	Hassan ABOUYOUB Ambassadeur Représentant permanent du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOROCCO (cont'd)

Jaouad ZHAR
Chef du Service des relations avec
les organismes financiers internationaux
Direction du Trésor et des finances extérieures
Ministère de l'économie et des finances
Rabat

Mohammed LAKHAL
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent adjoint
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

Khouloud BOUGHLALA
Conseillère
Représentant permanent suppléant
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

MOZAMBIQUE

António LIMBAU
Deputy Minister for Agriculture
Maputo

Carla Elisa MUCAVI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Mozambique to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Fernando MAVIE
Adviser
National Director
Ministry of Agriculture
Maputo

Ester DOS SANTOS JOSE
Adviser
National Deputy Director
Ministry of Planning and Development
Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Nazira DISTA
Assistant
Ministry of Planning and Development
Maputo

Nelton David MANJATE
Adviser
Ministry of Finance
Maputo

Marcelino Galufu PISSA
Adviser
Ministry of Planning and Development
Maputo

Anchia Nhaca Guebuza Espírito SANTO
Adviser
Central Bank of Mozambique
Maputo

Inácio Tomás MUZIME
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Mozambique to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

MYANMAR

Alternate Governor

SWAI Tint
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of the Union of Myanmar
to the United Agencies for Food
and Agriculture
Rome

KYI Ko Ko
First Secretary
Alternate Permanent Representative of the
Republic of the Union of Myanmar
to the United Agencies for Food
and Agriculture
Rome

NEPAL

Rajendra PRASAD ADHIKARI
Joint Secretary
Ministry of Agricultural Development
Kathmandu

Kailash Raj POKHAREL
Under-Secretary
Ministry of Finance
Kathmandu

Mahendra Nath POUDEL
Under-Secretary
Ministry of Agricultural Development
Kathmandu

NETHERLANDS

Alternate Governor	Gerda VERBURG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Aldrik GIERVELD Deputy Director United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Wierish RAMSOEKH Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Pieter VAN SLOTEN Policy Officer International Financial Institutions Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague

NEW ZEALAND

Governor	Trevor Donald MATHESON Ambassador Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Anthe CRAWLEY First Secretary Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Leorita APPULO Policy Adviser Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente*	Junior Andrés ESCOBAR FONSECA Agregado Representante Permanente Alterno de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Gouverneur*	Amadou TOURÉ Ambassadeur Représentant permanent de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGER (cont'd)

Harouna IBRAHIMA
Directeur général de l'agriculture
Ministère de l'agriculture
Niamey

Aboubacar MOHAMADOU
Premier Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Niger
auprès du FIDA
Rome

NIGERIA

Governor

Akinwumi A. ADESINA
Minister for Agriculture and
Rural Development
Abuja

Yaya O. OLANIRAN
Minister
Permanent Representative of the
Federal Republic of Nigeria to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Damilola Emmanuel ENIAIYEJU
Director of Extension
Office of the Minister
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Musibau Olumuyiwa AZEEZ
Director
Rural Development
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Aremu Agnes ABIDEMI
Deputy Director IDA
Federal Ministry of Finance
Abuja

NIGERIA (cont'd)

Adebisi ARABA
Environmental Advisor and Personal
Assistant to the Minister
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Remi OKUBOYEJO
Special Assistant to the Minister
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Matazu Ibrahim ABUBAKAR
Assistant Chief Admin Officer II (Agriculture)
Federal Ministry of Finance
Abuja

NORWAY

Governor	Leni STENSETH Director Section for United Nations Policy and Gender Equality Department for United Nations, Peace and Humanitarian Affairs Ministry of Foreign Affairs Oslo
Alternate Governor*	Jostein LEIRO Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Inge NORDANG Senior Adviser Section for United Nations Policy and Gender Equality Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Tonje LIEBICH LIE Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome

NORWAY (cont'd)

Adviser	Maria LAUSUND Intern Royal Norwegian Embassy Rome

OMAN

Governor	Isshaq AL-ROQQEISHY Adviser to the Minister Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor*	Ahmed Salim BAOMAR Ambassador of the Sultanate of Oman to Italy Rome
Adviser	Rasmi MAHMOUD Co-ordinator with the United Nations Food and Agriculture Agencies Embassy of the Sultanate of Oman Rome

PAKISTAN

Governor	Sikandar Hayat KHAN BOSAN Minister for National Food Security and Research Islamabad
Alternate Governor*	Tehmina JANJUA Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Ishtiak Ahmed AKIL Counsellor Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PAKISTAN (cont'd)

Khalid MEHBOOB
Adviser
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Amir SAEED
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Mikal KHAN
Intern
Embassy of the Islamic Republic
of Pakistan
Rome

PANAMA

Francisco TORRES GONZALEZ
Primer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República de Panamá
ante el FIDA
Roma

Margarita Daisy QUIÑONES RUEDA
Agregada Comercial
Representante Permanente Alterna
de la República de Panamá
ante el FIDA
Roma

Maria Giulia DE CASTRO
Pasantia
Embajada de la República de Panamá
Roma

PAPUA NEW GUINEA

Camillus Bongro DAGIMA
Member for Kerowagi National Parliament
Waigani, N.C.D.

Joe Yalgol DEGEMBA
Project Formulation Advisor and
Technical Advisor
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

Reichert Jonathan THANDA
First Assistant Secretary and Technical Advisor
Foreign Aid Division
Department of National Planning and Monitoring
Waigani, N.C.D.

Donald HEHONA
First Assistant Secretary
Structural Policy and Investments Division
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

Brian YOMBON-COPIO
First Secretary to the Minister
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

Sam TALIPAKALI
Advisor to the Minister
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

Valentine KAMBORI
Consultant
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

Roy AIHI
Personal Officer
Department of Treasury
Waigani, N.C.D.

PARAGUAY

Gobernador

Germán Hugo ROJAS IRIGOYEN
Ministro de Hacienda
Asunción

PERU

Gobernador*	Pedro Roberto REÁTEGUI GAMARRA Ministro Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República del Perú Roma
	Carla Stella MARIS CHIRINOS LLERENA Consejera Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Alexandra Fridel TÖNSMANN FOPPIANI Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

PHILIPPINES

	Lupino J. LAZARO Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
	Esteban N. PAGARAN Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Cláudia PEREIRA DA COSTA DE CERCA COELHO Deputy Director Planning and Policies Office Ministry of Agriculture and Sea Lisbon

PORTUGAL (cont'd)

Alternate Governor	Rosa Maria FERNANDES LOURENÇO CAETANO Director for International Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon
Adviser	Ana BARRETO Senior Officer Department for Co-operation and Institutions Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance Lisbon

QATAR

Governor*	Ahmed Amer Mohamed AL HUMAIDI Minister for Environment Doha
	Meshaal MOHAMED A.R. AL-KUBAISI Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the State of Qatar Rome
	Mohamed Saeed AL MUHANNADI Third Secretary Embassy of the State of Qatar Rome
	Ali Mohammed AL NAMAA Expert of International Relations Department of International Co-operation Ministry of Environment Doha
	Abdulla BAYAT AL ASIRI Assistant to the Chief Office of the Minister Ministry of Environment Doha

QATAR (cont'd)

Abdulaziz AISA AL MUHANNADI
Director
Maritime Systems Division
Ministry of Environment
Doha

Akeel HATOOR
Expert of United Nations Agencies
Embassy of the State of Qatar
Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor	BAE Jae Hyun Ambassador Permanent Representative of the Republic of Korea to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	LEE Eun Jeong Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	SHIN Hyang Won Deputy Director Ministry of Agriculture, Food and Rural Affairs Sejong-si

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor	Viorel GUTU Deputy Minister for Agriculture and Food Industry Chişinău

ROMANIA

Gouverneur suppléant	Dana Manuela CONSTANTINESCU Ambassadeur Représentant permanent de la Roumanie auprès du FIDA Rome
	Gabriel GARBAN Conseiller Ministère de l'agriculture et du développement rural Bucarest
	Alina POPESCU Première Secrétaire Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RUSSIAN FEDERATION

	Vladimir KUZNETSOV Envoy Chargé d'affaires, a.i. Acting Permanent Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Anna VALKOVA Deputy Director Department for International Financial Affairs Ministry of Finance Moscow
	Eugenia A. DENISOVA Attaché Alternate Permament Representative of the Russian Federation to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

RUSSIAN FEDERATION (cont'd)

Zhokin DENIS
Attaché
Permanent Representation of the
Russian Federation to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Elena BOLOTNIKOVA
Consultant
Ministry of Finance
Moscow

RWANDA

Governor

Agnes Matilda KALIBATA
Minister for Agriculture and
Animal Resources
Kigali

Jacques KABALE NYANGEZI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Rwanda to IFAD
Paris

SAO TOME AND PRINCIPE

Esterline GONÇALVES
Premier Secrétaire
Ambassade de la République démocratique
de Sao Tomé-et-Principe
Bruxelles

SAUDI ARABIA

Governor

Fahad bin Abdulrahman BALGHUNAIM
Minister for Agriculture
Riyadh

Adviser

Waleed A. EL KHEREIJI
Director-General
Grain Silos and Flour Mills Organization
Riyadh

SAUDI ARABIA (cont'd)

Adviser	Khaled bin Mohamed AL FUHAID Deputy Minister for Agricultural Affairs Ministry of Agriculture Riyadh
Adviser	Mishal bin Abdallah AL SHETRI Director-General Office of the Minister for Agriculture Riyadh
Adviser	Abdallah bin MOHAMED AL SHALAN Director-General Public Relations and International Co-operation Department Ministry of Agriculture Riyadh
Adviser	Fahd bin Abdallah AL HARBI Director-General Foreign Relations and International Co-operation Department Ministry of Agriculture Riyadh
Adviser	Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Tareq AbdulKarim A. ALDRIWEESH First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Sulaiman AL SAWI Agricultural Economist Ministry of Agriculture Riyadh

SENEGAL

Gouverneur	Papa Abdoulaye SECK Ministre de l'agriculture et de l'équipement rural Dakar

SENEGAL

Gouverneur suppléant	Seynabou BADIANE Ambassadeur Représentant permanent de la République du Sénégal auprès du FIDA Rome
	Gnagna SY Conseiller technique du Ministre Ministère de l'agriculture et de l'équipement rural Dakar
	Ngouda KANE Premier Conseiller Ambassade de la République du Sénégal Rome
	Ndiaye Sour DIOUF Premier Secrétaire Ambassade de la République du Sénégal Rome

SEYCHELLES

Governor	Bernard Francis SHAMLAYE Ambassador Permanent Representative of the Republic of Seychelles to IFAD Paris
	Michael NALLETAMBY Principal Secretary Ministry of Natural Resources Victoria

SIERRA LEONE

Governor	Joseph Sam SESAY Minister for Agriculture, Forestry and Food Security of the Republic of Sierra Leone Freetown

SIERRA LEONE (cont'd)

Festus A. TARAWALIE
Liaison Officer
Honorary Consulate General of
the Republic of Sierra Leone
Rome

SOMALIA

Governor

Abdi Ahmed MOHAMED
Minister for Agriculture
Rome

Alternate Governor

Ibrahim Hagi ABDULKADIR
Ambassador
Permanent Representative of the
Federal Republic of Somalia
to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Mohamood Abdi NOOR
Technical Advisor
Ministry of Agriculture
Mogadishu

Aden AW-HASSAN
Technical Advisor
Ministry of Agriculture
Mogadishu

Mohamed Abukar Haji OMAR
Technical Advisor
Ministry of Agriculture
Mogadishu

Abdi Daud OMAR
Personal Assistant to the Minister
Ministry of Agriculture
Mogadishu

Awes Abukar AWES
Second Secretary
Embassy of the Federal
Republic of Somalia
Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Nomatemba TAMBO Ambassador Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor*	Edith V. VRIES Director-General Department of Agriculture, Forestry and Fisheries Pretoria
Adviser	Nthutang Khumoetsile SELEKA Director Department of International Relations and Co-operation Pretoria
Adviser	Marc JÜRGENS Counsellor (Multilateral Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Moshibudi Priscilla RAMPEDI Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Matsobane Harriet MABOKELA Deputy Director Department of Agriculture, Forestry and Fisheries Pretoria

SOUTH SUDAN

Governor	Beda Deng MACHAR Minister for Agriculture and Forestry, Tourism, Animal Resources and Fisheries, Co-operatives and Rural Development Juba

SOUTH SUDAN (cont'd)

Jacob Mogga BANDASI
Project Director
South Sudan Livelihoods Development Project (SSLDP)
Ministry of Agriculture, Forestry, Co-operatives
and Rural Development
Juba

Philip Pio YUKWAN DENG
Officer
Ministry of Foreign Affairs and
International Co-operation
Juba

SPAIN

Gobernador	Francisco Javier ELORZA CAVENGT Embajador Representante Permanente de España ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Vicente CANELLES MONTERO Ministro Consejero Embajada de España Roma
	Lorea ARRIBALZAGA Primera Secretaria Embajada de España Roma

SRI LANKA

Governor	Nawalage Bennet COORAY Ambassador Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome
Alternate Governor	Gothami INDIKADAHENA Minister (Commercial) Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SRI LANKA (cont'd)

Adviser	Kethma RAJAPAKSHA YAPA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor*	Elamien Hassan ELAMIEN MOHAMED Director-General International Co-operation and Investment Ministry of Agriculture and Irrigation Khartoum
	Mohammed Seghairoon Elsheikh ALFAKI Minister Plenipotentiary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of the Sudan Rome
	Abla Malik OSMAN Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of the Sudan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Zahra Saadalla AMIR IFAD Desk Officer Financial International Co-operation Directorate Ministry of Finance and National Economy Khartoum
	Hassan Mohamed Ahmed HASSAN HAMOUR Deputy Senior Co-ordinator Central Co-ordination Unit for IFAD Co-Financed Projects-Sudan Ministry for Agriculture and Irrigation Khartoum
	Khalil Abdel GADIR MAHMOUD Officer Executive Office of the Minister Ministry of Agriculture and Irrigation Khartoum

SWAZILAND

Governor	Moses VILAKATI Minister for Agriculture Mbabane
Alternate Governor	Bongani MASUKU Under-Secretary (Development) Ministry of Agriculture Mbabane
	Almon Mahlaba MAMBA Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Permanent Mission of the Kingdom of Swaziland Chambesy

SWEDEN

	Ruth Evelyn JACOBY Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Susanna HUGHES Desk Officer Department for Multilateral Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Erik JONSSON Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Embassy of Sweden Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Pio WENNUBST Vice-directeur de la Direction du développement et de la coopération (DDC) Chef du Domaine de direction coopération globale Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Christina E. GRIEDER Ministre Représentante permanente de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome
Conseiller	Dimka STANTCHEV SKEIE Chargée de programme Section Programme global sécurité alimentaire Direction du développement et de la coopération (DDC) Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Marius HERRMANN Assistant chargé de projet Représentation permanente de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome
Conseiller	Ladina KNAPP Assistant chargé de projet Représentation permanente de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome

THAILAND

	Rapibhat CHANDARASRIVONGS Minister (Agriculture) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

THAILAND (cont'd)

Narumon WIANGWANG
Counsellor (Agriculture)
Deputy Permanent Representative of
the Kingdom of Thailand to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Piyawat NAIGOWIT
First Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative of
the Kingdom of Thailand to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Warunee PAN-KRAJANG
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative of
the Kingdom of Thailand to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Elisaveta PANOVSKA
First Secretary
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the former Yugoslav Republic
of Macedonia to FAO
Rome

TIMOR-LESTE

Marcos DA CRUZ
Vice-Minister for Agriculture and Fisheries
Dili

Lourenco BORGES FONTES
Director-General
Ministry of Agriculture and Fisheries
Dili

TOGO

Gouverneur	Ouro Koura AGADAZI Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
	Calixte Batossie MADJOULBA Ambassadeur Représentant permanent de la République togolaise auprès du FIDA Paris
Gouverneur suppléant	Akla-Esso M'Baw AROKOUM Directeur de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
	Pakponedong K. ALI-TILOH SOLITOKE Deuxième Secrétaire Chargeé des dossiers du FIDA Ambassade de la République togolaise Paris

TONGA

Alternate Governor*	Siale Vuki Bain VETE First Secretary Deputy Head of Mission High Commission of the Kingdom of Tonga London

TRINIDAD AND TOBAGO

	Patricia LA BORDE-GRANT Acting Chief Technical Officer Ministry of Food Production Port of Spain
	Calvin JAMES Advisor to the Minister Ministry of Food Production Port of Spain

TUNISIA

Lassaad LACHAAL
Ministre de l'agriculture
Tunis

Naceur MESTIRI
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République tunisienne
auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

Hafed KHLIF
Directeur de la Coopération internationale
Ministère de l'agriculture
Tunis

Hajer CHALOUATI
Représentante
Ministère de l'économie et des finances
Tunis

Hazar SASSI NAILI
Conseiller
Représentante permanente adjoint
de la République tunisienne
auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

TURKEY

Alternate Governor*

Gürsel KÜSEK
Director-General for Agrarian Reforms
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Ankara

Emin GÜRE
Economic Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Turkey to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

TURKEY (cont'd)

Hilmi Ergin DEDEOĞLU
Agricultural Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Turkey to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Burcu SERIN
European Union Expert
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Ankara

TUVALU

Governor* — Tine LEUELU
Ambassador of Tuvalu to
the European Countries
Bruxelles

UGANDA

Governor — Maria KIWANUKA
Minister for Finance, Planning
and Economic Development
Kampala

Grace Dinah AKELLO
Ambassador
Permanent Representative
of the Republic of Uganda
to IFAD
Rome

John Charles OGOL
Acting Principal Finance Officer
Legal and IFAD Desk Officer
Ministry of Finance, Planning
and Economic Development
Kampala

UGANDA (cont'd)

Robert SABIITI
First Secretary (Agricultural Attaché)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Uganda
to IFAD
Rome

Mohammed KABAALE
Senior Economist
Ministry of Finance, Planning
and Economic Development
Kampala

Patrick OKETA
Director of Development Finance
Uganda Development Bank
Kampala

UNITED ARAB EMIRATES

Yousuf Mohammed BIN HAJAR
Deputy Director
International Financial Relations Department
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Hamad ALNUAIMI
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United Arab Emirates to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Mohamed Rahed Ibrahim R. ALMANSOORI
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United Arab Emirates to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Obeid Ali Mirghani HASSAN
Co-ordinator for the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Embassy of the United Arab Emirates
Rome

UNITED KINGDOM

Governor	Neil BRISCOE Ambassador Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU First Secretary Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Neil PATRICK First Secretary Alternate Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Alex CAVANAGH Multilateral Policy Officer Department for International Development Permanent Representation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor	Christopher CHIZA Minister for Agriculture, Food Security and Co-operatives Dar es Salaam
Alternate Governor	James Alex MSEKELA Ambassador Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

Raphael DALUTI
Deputy Permanent Secretary
Ministry of Agriculture, Food Security
and Co-operatives
Dar es Salaam

Jobu MIKA
Personal Assistant to the Minister
Ministry of Agriculture, Food Security
and Co-operatives
Dar es Salaam

Ayoub J. MNDEME
Agriculture Attaché
Alternate Permanent Representative of
the United Republic of Tanzania to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

UNITED STATES

David J. LANE
Ambassador
Permanent Representative of the
United States of America to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Clemence LANDERS
International Economist
Office of Multilateral Development Banks
Department of the Treasury
Washington, D.C.

Christopher SHEPHERD-PRATT
Senior Humanitarian and
Development Advisor
Alternate Permanent Representative
of the United States of America
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

URUGUAY

Oscar PIÑEYRO BENTOS
Consejero
Representante Permanente Alterno de
la República Oriental del Uruguay
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador Suplente

Gladys Francisca URBANEJA DURÁN
Embajadora
Representante Permanente de la
República Bolivariana de Venezuela
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

Rocco ALBISINNI
Viceministro de Economía Estatal y Socialista
Ministerio del Poder Popular de Economía,
Finanzas y Banca Pública
Caracas

Luis Alberto ÁLVAREZ FERMIN
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República Bolivariana de Venezuela
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

Tomás E. CENTENO B.
Director General de Estrategia y
Evaluación de Riesgo (E)
Oficina Nacional de Crédito Público
Ministerio del Poder Popular de Economía,
Finanzas y Banca Pública
Caracas

Margarita VIGNEAUX
Asistente Personal de la Embajadora
Representación Permanente de la
República Bolivariana de Venezuela
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

VIET NAM

Alternate Governor	NGUYEN Thanh Do Director-General Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Hoang Long Ambassador Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome
Adviser	NGUYEN Lan Anh Deputy Director Multilateral Division Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoi
Adviser	NGUYEN Thi Thu Quynh Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Governor	Farid Ahmed MUJAWAR Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Khalid Abdulrahman AL-AKWA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Ali Gunid ALI ABDOULLAH Director-General for Planning and Follow-up Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

YEMEN (cont'd)

Haytham Abdulmomen SHOJA'AADIN
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Abdullah Na'Ami Qutran AL-NA'AMI
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Mahmoud Mohammed AL-ASHWAL
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Yemen to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ZAMBIA

Governor*

Robert K. K. SICHINGA
Minister for Agriculture and Livestock
Lusaka

Greyford MONDE
Deputy Minister for Agriculture and Livestock
Lusaka

Frank MUTUBILA
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Zambia to IFAD
Rome

Mary CHILALA
Principal Policy Analyst
Ministry of Agriculture and Livestock
Lusaka

ZAMBIA (cont'd)

Kayoya MASUHWA
First Secretary (Agriculture)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zambia to IFAD
Rome

ZIMBABWE

Governor

Joseph M. MADE
Minister for Agriculture, Mechanization
and Irrigation Development
Harare

Reston Justin MUZAMINDO
Principal Director for Mechanization and Irrigation
Ministry of Agriculture, Mechanization
and Irrigation Development
Harare

Clemence BWENJE
Director for Economics and Markets
Ministry of Agriculture, Mechanization
and Irrigation Development
Harare

Shepard GWENZI
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zimbabwe to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Irene BOSHA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zimbabwe to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Rufaro TSINGANO
Assistant to the Minister
Ministry of Agriculture, Mechanization
and Irrigation Development
Harare

المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BULGARIA

Lubomir IVANOV
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République de Bulgarie
auprès de la FAO
Rome

CZECH REPUBLIC

Jozef ŠPÁNIK
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

LITHUANIA

Kestutis TARNAUSKAS
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Lithuania to FAO
Rome

Laima CIGRIEJUTE-VITKAUSKIENE
Assistant Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Lithuania to FAO
Rome

MONTENEGRO

Aleksandar DRLJEVIC
First Counsellor
Deputy Permanent Representative of
Montenegro to FAO
Rome

SAN MARINO

Marina EMILIANI
Counsellor
Deputy Permanent Representative of
the Republic of San Marino to FAO
Rome

SLOVAKIA

Marieta OKENKOVA
Counsellor
Permanent Representative of the
Slovak Republic to FAO and WFP
Rome

UKRAINE

Yevhen PERELYGIN
Ambassador
Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

Oleksandr KAPUSTIN
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Luigi TRAVAGLINO
Nonce Apostolique
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Rome

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Salvatore CAVALLO
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

جماعة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès des
Agences des Nations Unies
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller technique
Représentation de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
auprès des Agences des Nations Unies
Rome

ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Gustavo A. MERINO JUAREZ
Director
Investment Centre Division (TCI)
Rome

Guy EVERS
Deputy Director
Investment Centre Division (TCI)
Rome

Mariam AHMED
Senior Adviser
Office of the Director-General
Rome

Suzanne RASWANT
Chief
Asia and the Pacific Service
Investment Centre Division (TCI)
Rome

Mohamed MANSSOURI
Senior Adviser
Investment Centre Division (TCI)
Rome

Emma L. MCINERNEY
Liaison Officer
Office for Partnerships, Advocacy
and Capacity Development (OPC)
Rome

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

Janvier NKURUNZIZA
Chief
Commodity Research and Analysis Section
Geneva

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UNESCAP)

ZHAO Bing
Head
Centre for Sustainable Agricultural Mechanization (CSAM)
Beijing

United Nations Environment Programme (UNEP)

Marieta SEKALIAN
Liaison Officer
Senior Programme Management
Liaison Office for CGIAR Centers and FAO
Rome

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

Monica CARCO
Chief
Investment and Technology Unit
Business, Investments and Technology Services Branch
Vienna

World Food Programme (WFP)

Elisabeth RASMUSSON
Assistant Executive Director
Partnership and Governance Services
Rome

Mihoko TAMAMURA
Director
Rome-based Agencies and Committee on World Food Security division (CFS)
Rome

Siva JAMAL AZIZ
Policy Officer
Rome-based Agencies and Committee on World Food Security division (CFS)
Rome

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

African Development Bank (AfDB)

Dougou KEITA
Manager
Agriculture and Agro-Industry Department
Tunis

Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID)

Mohamed Bin Obaid AL-MAZROUEI
President
Regional Office
Dubai

Al Arabi Mohammed HAMDI
Economic Adviser
Regional Office
Dubai

Fahad Saad Saed AL SHANFARI
Incharge of Protocol, Safety
and Security Unit
Regional Office
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD)

Mohamed Rabih AL MERESTANI
Expert in Animal Production
Damascus

Development Bank of Latin America (CAF)

María LAHORE
Ejecutiva Principal
Oficina en Europa
Madrid

European Union (EU)

Laurence ARGIMON-PISTRE
Ambassadeur
Représentant permanent de l'Union européenne
auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte
et les organisations des Nations Unies
Rome

Florence BUCHHOLZER
Ministre Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Lourdes MAGAÑA DE LARRIVA
Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Laura SIDDI
Stagiaire
Délégation de la Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

Inter-American Development Bank (IDB)

Jaime LORENZO
Consultor Externo
Oficina de Alianzas Estratégicas
Washington, D.C.

Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture (IICA)

Lloyd DAY
Subdirector-General
San José

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA)

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

New Partnership for Africa's Development (NEPAD)

Haladou SALHA
Senior Liaison Officer to the Rome-based
United Nations Agencies
Rome

Southern African Development Community (SADC)

Martin T. MUCHERO
Regional Agricultural Policy (RAP)
Technical Co-ordinator
SADC Secretariat
Food, Agriculture and Natural
Resources (FANR) Directorate
Gaborone

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC)

Abdullah Jummah ALSHIBLY
Assistant Secretary-General
for Economic Affairs
Riyadh

Hilal Saud AMBUSAIDI
Director of Agriculture and
Fisheries Resources
Riyadh

Luluwa ALMISHARI
Administrative Co-ordinator for the
Assistant Secretary-General for
Economic Affairs
Riyadh

West African Development Bank (BOAD)

Aimé BICABA
Chef
Division du Développement rural
et des projets sociaux
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Giordano dell'Amore Foundation

Maria Cristina NEGRO
General-Secretary
Milan

Human Appeal International (HAI)

Mahmoud ASFA
Director of the Italian Office
Varedo

International Commission on Irrigation and Drainage (ICID)

Marco ARCIERI
Secretary-General
Italian National Committee (ITAL-ICID)
New Delhi

Netherlands Organization for International Development Co-operation (NOVIB)

Gigi MANICAD
Senior Programme Manager
Sowing Diversity=Harvesting Security (SD=HS)
The Hague

Oxford Committee for Famine Relief (OXFAM)

Luca CHINOTTI
Oxfam International GROW Campaign
Policy Adviser
Oxfam Italia
Rome

Rotary International (RI)

Marco Claudio RANDONE
Primary Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Antonio LICO
Alternate Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Society for International Development (SID)

Arthur Muliro WAPAKALA
Deputy Managing Director
SID Secretariat
Rome

Document: GC 37/L.1/Rev.1
Agenda: 2
Date: 19 February2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

جدول الأعمال وبرنامج الأحداث

جدول الأعمال

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

4- طلب عضوية غير أصلية

5- بيان رئيس الصندوق

6- بيانات عامة

7- تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق

8- التجديد العاشر لموارد الصندوق

9- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2012

10- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015-2016، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

11- تقرير عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح

12- الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

13- مسائل أخرى

ما قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين – الاجتماعات المواضيعية الجانبية

الثلاثاء، 18 فبراير/شباط 2014

2.30 بعد الظهر – 4.00 بعد الظهر	**ما قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين – اجتماع مواضيعي جانبي** تحقيق مستقبل مستدام للجميع: التمويل الريفي وجدول أعمال ما بعد عام 2015
4.30 بعد الظهر – 6.30 مساء	الاجتماع العالمي الخامس لمنتدى المزارعين – دورة بعد الظهر

مجلس المحافظين لعام 2014

الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبو إليه

جدول الأعمال

الأربعاء، 19 فبراير/شباط 2014

الجلسة الصباحية	**9.00 صباحا 13.30 بعد الظهر**
9.00 صباحا	افتتاح الدورة
9.00 صباحا – 10.15 صباحا	حفل الافتتاح
10.15 صباحا – 11.45 صباحا	**فريق الخبراء:** تسليط الضوء على السنة الدولية للزراعة الأسرية
11.45 صباحا – 1.30 بعد الظهر	بنود جدول الأعمال والبيانات العامة
الجلسة المسائية	**1.30 بعد الظهر – 3.00 بعد الظهر**
3.00 بعد الظهر – 6.00 مساء	**اجتماع مائدة مستديرة للسادة المحافظين:** الاستثمار في المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل المستقبل الذي نصبوا إليه
6.00 مساء– 7.30 مساء	بنود جدول الأعمال والبيانات العامة

الخميس، 20 فبراير/شباط 2014

الجلسة الصباحية	**9.00 صباحا 13.20 بعد الظهر**
8.30 صباحا – 9.30 صباحا	**حدث لتعزيز العلاقات:** تذوق القهوة
9.30 صباحا – 10.00 صباحا	**جلسة مخصصة لمتحدث واحد:** حوار مع السيد Paul Polman، كبير الموظفين التنفيذيين في Unilever
10.00 صباحا – 11.30 صباحا	**مناقشة فريق خبراء من القطاع الخاص:** مزارعون صغار = أعمال كبيرة
11.30 صباحا– 11.45 صباحا	بنود جدول الأعمال
11.45 صباحا – 12.30 ظهرا	**قصص من الميدان:** الاستثمار في تحويل حياة السكان الريفيين

12.30 ظهرا – 12.35 ظهرا	الإبلاغ عن المائدة المستديرة للسادة المحافظين
12.35 ظهرا – 1.10 بعد الظهر	البيانات العامة
1.10 بعد الظهر – 1.15 بعد الظهر	ملاحظات ختامية يلقيها رئيس الصندوق
1.15 بعد الظهر – 1.20 بعد الظهر	اختتام الدورة: البيان الختامي لرئيس المجلس

الخميس، 20 فبراير/شباط 2014

5.00 بعد الظهر – 7.00 مساء	الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق[2]

[2] خاصة بالدول الأعضاء المشاركة في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.

قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	العنوان
GC 37/L.1	2	جدول الأعمال المؤقت ومسودة برنامج الأحداث
GC 37/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 37/L.2	4	طلب عضوية غير أصلية
GC 37/L.3	7	تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق
GC 37/L.4 + Corr.1	8(a)	إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق
GC 37/L.5	8(b)	وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق
GC 37/L.6	9	القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012
GC 37/L.7 + Add.1	10	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج، والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2014، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2014 وخطته الإشارية للفترة 2015–2016 والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 37/L.8	11	التقرير النهائي عن الإنفاق الخاص بتفعيل الإصلاح
GC 37/L.9	12	تقرير عن استضافة الصندوق للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا
GC 37/INF.1		الدورة السابعة والثلاثون لمجلس المحافظين المظاهر التنظيمية

رمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال	العنوان
GC 37/INF.2		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013
GC 37/INF.3 + Rev.1		ترتيب المتحدثين
GC 37/Resolutions		القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين
		بيان عن المائدة المستديرة للسادة المحافظين
		بيان رئيس المجلس، معالي السيد Luc Oyoubi، وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي جمهورية الغابون اختتام الدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين
		كلمة الرئيس كانايو نوانـزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمام الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والثلاثين لمجلس المحافظين

Document: GC 37/Resolutions
Date: 20 February 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين

1- تبنى مجلس المحافظين في دورته السابعة والثلاثين القرارات 179/د-37 و180/د-37 و181/د-37 و182/د-37 في 19 فبراير/شباط 2014.

2- وسيتم إرسال القرارات للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 179/د-37

الموافقة على عضوية غير أصلية في الصندوق

إن مجلس المحافظين،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا لأن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا لأن الاتحاد الروسي عضو في الأمم المتحدة منذ عام 1945؛[3]

ونظرا لأن الاتحاد الروسي مؤهل لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على عضوية غير أصلية الذي تقدم به الاتحاد الروسي، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 37/L.2، مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية الاتحاد الروسي في الصندوق؛

وإذ يحيط علما بالمساهمة الأساسية الإضافية البالغة 6 ملايين دولار أمريكي في التجديد التاسع لموارد الصندوق التي اقترحها الاتحاد الروسي عند الموافقة على طلب عضويته؛

يوافق على عضوية الاتحاد الروسي في الصندوق؛

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

[3] كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عضواً أصلياً في الأمم المتحدة منذ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، وفي رسالة مؤرخة في 24 ديسمبر/كانون الأول 1991، أبلغ بوريس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي آنذاك، الأمين العام للأمم المتحدة أن الاتحاد الروسي سيواصل، بتأييد من البلدان ال 11 الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، عضوية الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة. المصدر: http://www.un.org/ar/members/#r

القرار 180/د-37

إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى البند 3 من المادة (4) من اتفاقية إنشاء الصندوق التي تنص على أنه ضمانا لاستمرار عمليات الصندوق، يستعرض مجلس المحافظين بصفة دورية كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛

وإذ يشير كذلك إلى أنّ الفترة المشمولة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق والتي حدّدها قرار مجلس المحافظين 166/د-35 سوف تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015؛

وقد نظر في بيان رئيس الصندوق بشأن الحاجة إلى استعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق والوثيقة GC 37/L.4 بشأنها؛

وقد نظر أيضا في الحاجة لإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق؛

يقرر ما يلي:

1- تُنشأ هيئة مشاورات خاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق ("هيئة المشاورات") برئاسة السيد Johnnes F. Linn، لاستعراض مدى كفاية موارد الصندوق ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس المحافظين. وترد مهام رئيس هيئة المشاورات في ملحق بهذا القرار.

2- تعقد الدورة الأولى لهيئة المشاورات يومي 20-21 فبراير/شباط 2014.

3- تتألف هيئة المشاورات من جميع الدول الأعضاء في القائمتين ألف وباء، إضافةً إلى 18 دولة من الدول الأعضاء في القائمة جيم تعيّنها هذه القائمة، وتُبلغ بها رئيس الصندوق في موعد أقصاه 19 فبراير/شباط 2014. ويجوز لهيئة المشاورات أن تدعو بعدئذ ما تشاء من الدول الأعضاء الأخرى للمشاركة في هيئة المشاورات تيسيراً لمداولاتها.

4- تقدّم هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها، وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن، إلى مجلس المحافظين في دورته الثامنة والثلاثين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات.

5- يطلب من رئيس الصندوق إحاطة المجلس التنفيذي علماً بسير مداولات هيئة المشاورات.

6- يطلب من رئيس الصندوق وموظفيه تقديم ما يلزم من مساعدة لهيئة المشاورات لتمكينها من أداء مهامها بفعالية وكفاءة.

مهام رئيس هيئة المشاورات

على رئيس هيئة المشاورات، بموجب صلاحيات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق، القيام بما يلي:

(أ) أن يترأس الاجتماعات الرسمية للهيئة؛

(ب) أن يجمل المناقشات، بدعم من الأمانة، وأن يعد موجز رئيس الهيئة عن كل اجتماع، على أن يعكس هذا الموجز بدقة وإحكام حالة المفاوضات؛

(ج) أن يضمن التزام التقرير النهائي لهيئة المشاورات وتوصياتها باختصاصات هيئة المشاورات، كما هي واردة في القرار الحالي، وامتثالها لاتفاقية إنشاء الصندوق والوثائق الأساسية الأخرى التي اعتمدها مجلس المحافظين؛

(د) أن يشرف على كل جوانب اجتماعات الهيئة، ومناقشاتها، ومداولاتها، بما في ذلك توفير التوجيه والدعم لأمانة مجلس المحافظين؛

(هـ) أن يستعرض ويعلق بشكل نقدي على مسودات الوثائق والتقارير المعدة لكل دورة من دورات الهيئة، وأن يضمن جودتها العالية وترابطها الاستراتيجي؛

(و) أن يقود وييسر المناقشات والمفاوضات بين الدول الأعضاء، وبين قيادة الصندوق ودوله الأعضاء للتوصل إلى التوافق اللازم لتحقيق نتائج ناجحة لاستعراض مدى كفاية موارد الصندوق؛

(ز) أن يعمل مع رئيس الصندوق وموظفيه للإعداد للاجتماعات أو المفاوضات لضمان عرض القضايا بفعالية.

مشرع القرار 181/د-37

ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ في اعتباره المادة 4، البند 3، والمادة 6، البند 10 من اتفاقية إنشاء الصندوق، واللائحة السادسة من اللوائح المالية للصندوق،

وإذ يشير إلى أن المجلس التنفيذي، في دورته التاسعة بعد المائة، وأقر بالحاجة إلى وضع ميزانية نفقات خاصة متجددة دورياً لعمليات تجديد موارد الصندوق،

يقرر ما يلي:

1- بغية الاضطلاع بالأنشطة اللازمة لاستعراض كفاية الموارد المتاحة للصندوق، وفق مقتضيات المادة 4، البند 3، من الاتفاقية، يؤذن بموجب هذا القرار بوضع ميزانية للنفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق، على النحو المحدد في الفقرة 5 من الوثيقة GC/37L.5 "وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق".

2- تعاد برمجة ميزانية النفقات الخاصة غير المستخدمة لمشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق، بمجموعها، والتي أذن بها بموجب القرار 161/د-34، لتصبح ميزانية النفقات الخاصة بالعمليات ذات الصلة بتجديد الموارد، ("ميزانية النفقات الخاصة") وتستخدم لتمويل استعراض منتصف المدة للتجديد التاسع لموارد الصندوق، والأعمال التحضيرية للتجديد العاشر لموارد الصندوق، وعمليات تجديد الموارد في المستقبل، على النحو المحدد في الفقرات 2 و 4 و 5 من الوثيقة GC/37L.5 "وضع ميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق".

3- يؤذن بموجب هذا القرار للمجلس التنفيذي باستعراض المخصصات في المستقبل لميزانية النفقات الخاصة بعمليات تجديد موارد الصندوق، وبالموافقة عليها، لضمان كفاية تمويل جميع الأنشطة المستقبلية المتعلقة بتجديد موارد الصندوق.

القرار 182/د-37

الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيات العادية والرأسمالية وغير المتكررة للصندوق لعام 2014، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2014

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللوائح المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته العاشرة بعد المائة برنامج قروض ومنح الصندوق لعام 2014، ووافق عليه عند مستوى 700 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (060 1 مليون دولار أمريكي)، بحيث يتألف من برنامج إقراضي قيمته 667 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (010 1 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج إجمالي للمنح بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن الميزانيات العادية والرأسمالية وغير المتكررة للصندوق لعام 2014 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2014؛

يوافق على الميزانية الإدارية التي تتألف: أولا، من الميزانية العادية للصندوق لعام 2014 البالغة 149.64 مليون دولار أمريكي؛ وثانيا، الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2014 البالغة 5.4 مليون دولار أمريكي؛ وثالثا، الميزانية غير المتكررة للصندوق البالغة 2.1 مليون دولار أمريكي؛ ورابعا، ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2014 البالغة 5.98 مليون دولار أمريكي، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة GC 37/L.7 والمحددة على أساس سعر صرف قدره 0.72 يورو لكل دولار أمريكي.

يقرر أنه في حالة تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2014 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، يعدل مجموع مكافئ الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2014 وسعر الصرف المستخدم في احتساب الميزانية.